الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة إبن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

مسار: تاريخ

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر

الموسومة بـ :

العلاقات السياسية بين المغرب الأقصى وفرنسا (1830م–1912م)

إعداد الطالبتين:

– دواش فاطمة الزهراء

– فوناس أم حبيب

إشراف الدكتور:

– بن صحراوي كمال

لجنة المنـاقشة:

د. موساوي مجدوب.....رئيسا

د.بن صحراوي كمال.....مشرفا ومقررا

د.حباش فاطمة.....مناقشا

الموسم الجامعي: 1437–1438هـ الموافق لـ (2016/2017م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

الحمد لله الذي منى علينا بإتمام هذه المذكرة، وأعاننا على إنجازها، فله الحمد كله، كما يليق بجلال وجه وعظيم سلطانه.

وإنه لمن دواعي العرفان بالجميل أن نتقدم بالتقدير الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور **بن صحراوي** كمال على نصائحه الهامة التي قدمها لنا، وما بذله من جهد في توجيه البحث وتقويمه، وكان لهذه النصائح والتوجيهات أثر كبير في إخراج المذكرة على هذه الصورة.

ونشكر أعضاء اللجنة العلمية الذين سجلوا مختلف عثرات وأخطأ هذا البحث ونتشرف بأنهم إطلعوا على مذكرتنا وجعل الله ذلك في ميزان حسناتهم.

وفي الأخير نتقدم بالشكر لكل من ساهم ولو بكلمة تشجيع أو تحفيز من قريب أو بعيد أثناء انجازنا لهذا العمل.

الإهداء

-أهدي ثمرة هذا النجاح إلى روح أمي الطاهرة كصدقة جارية عنها

التي كان لها الفضل في تربيتي وتعليمي والتي فقدناها مع بداية

انجازي لهذا العمل، فلها مني خالص الدعاء.

-إلى الوالدين الكريمين أمدهما الله بالصحة والعافية وبارك الله في عمرهما.

-إلى وإخوتي: أمينة وزوجها وأبناؤها سماح، عبد المالك،

إلياس، والأخت نورة وعبد النور، عمر، زكي، أبو بكر الصديق.

-إلى جميع أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا وخاصة الغالية زهرة وزوجها وأبناؤها.

-إلى جميع الأساتذة من الطور الابتدائي إلى الجامعي.

دواش فاطمة الزهراء

الإهداء

– أهدي هذا العمل إلى روح والدي رحمه الله واسكنه فسيح

جناته والى الوالدة الغالية أطال الله في عمرها والتي كان لها فضل

كبير في وصولي إلى هذه المرحلة.

والى إخوتي خاصة إلى أخي محمد وزوجته

وأبناؤه وأخي عبد الله وعائشة وفاطمة وكل عائلاتهم.

إلى كل هؤلاء وبأسمى كل المعاني أهدي عملي هذا

فوناس أم حبيب

قائمة المختصرات:

- إ ع: إعداد.
- تح: تحقيق.
- تر: ترجمة.
- تق : تقديم
- ج : الجزء.
- ص ص : الصفحات.
- ص: الصفحة.
- ط: الطبعة.
- ع : العدد.
- م: ميلادي.
- مج: مجلد
- مر: مراجعة.
- هـ : هجري.

مقدمة

مقدمة:

تمهيد للموضوع:

شكل المغرب الأقصى مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر دولة كاملة السيادة معترف بها من طرف المجتمع الدولي آنذاك وعلى الأخص المجتمع الأوروبي، لأن المغرب تبادل السفارات وأبرم المعاهدات وإلتزم ببنود الاتفاقيات الدولية.

إلا أن مع منتصف القرن التاسع عشر عرف تحولا مهما، إذ تعد الفترة الزمنية ما بين (1830م/ 1912م) مرحلة حساسة حيث شهدت تنافسا كبيرا ما بين الدول الأوروبية، وكان المغرب الأقصى إحدى حلقاته المستهدفة، فهذا الأخير شكل فضاء للصراع والتنافس بين القوى الكبرى آنذاك وبالخصوص فرنسا.

فكما هو معلوم في تاريخ المغرب دخلت هاتان الدولتان في علاقة تمحورت حول الجانب السياسي أساسا ونتجت عنها عدة اتفاقيات ثنائية لكن ذلك لم يمنع من فساد العلاقة عبر محطات عديدة منها موقعة إيسلي سنة 1844م وحرب تطوان 1860م، واستمرت هذه الأحداث إلى غاية 1912م وفرض الحماية على المغرب.

ولإثراء ذلك أثرنا جملة من التساؤلات الآتية:

- إلى أي مدى استطاع المغرب خلال العهد العلوي الثالث أن يبقى علاقته السياسية سلمية مع فرنسا؟

- ما هو صدى الثورة الفرنسية على سير العلاقة بين المغرب وفرنسا؟

- كيف اثر الصراع على العرش في أوضاع المغرب؟

– ما تأثير الظروف الإقليمية –خاصة احتلال الجزائر في 1830م– على مستقبل المغرب الأقصى؟

-ما مميزات المشهد العام للصراع الدولي في المغرب الأقصى بداية ق 20؟

هذه الأسئلة الجوهرية هي التي شكلت صلب إشكالية البحث، والتي حاولنا مقاربتها من خلال موضوعنا والذي سعينا فيه إلى تحقيق الأهداف المرجوة والمتجسدة في:

– دراسة أوضاع المغرب خلال نهاية ق18 وبداية ق19، وما شهدته من اضطرابات ومشاكل داخلية أثرت على مكانته.

– التعرف على أوضاع فرنسا قبل سنة 1830م وخاصة في جانبها السياسي.

– وكذلك بهدف التعرف على مدى تأثير المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمت بين فرنسا والمغرب وما نتج عن ذلك.

وإذا كان لكل باحث أسباب ذاتية وموضوعية تحفزه على طرق موضوع ما لمعالجته، فنحن نجحد أن الدافع الأساسي وراء تناولنا لمثل هذه المواضيع هو رغبتنا الجامحة الداعية لخدمة البحث في مجال التاريخ بخاصة، والبحث الأكاديمي بعامة، فمثل هذه الأعمال نادرة، وبالخصوص في المكتبة العربية التي هي في حاجة ماسة لمثل هذه المواضيع غاية تأصيلها من ناحية، وعملا على مواكبة التطور الحاصل على مستوى البحوث العلمية في الدول المجاورة من ناحية أخرى.

كما ننوه بتشجيع أستاذنا المشرف وتحفيزه على خوض غمار البحث في موضوع العلاقة السياسية بين فرنسا والمغرب.

أما عن الأسباب الموضوعية التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع، فقد تنوعت وتعددت، نذكر منها:

- أهمية العلاقات بين الدول الأوربية والدول المغاربية وعلى الأخص المغرب الأقصى وانعكاساتها على مسار الأوضاع في هذه البلاد وعلاقتها مع فرنسا.

- كما أن موضوع العلاقة السياسية الفرنسية المغربية (1830م-1912م) جديرة بالبحث والدراسة وخصوصا في جانبها السياسي الذي كان له أثر في سير الأحداث بالمغرب الأقصى.

وقد اعتمدنا لإكتمال خطة بحثنا على المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التحليلي، القائم على عرض مختلف القضايا، وتتبع وقائعها، ثم مناقشتها وإثرائها، وتحليلها في خضم العلاقة السياسية وما ارتبط بها من تسلسل للأحداث.

وللإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول، مصدرة بمقدمة التي كانت معرضا للموضوع وإشكالية ومنهجه.

فالفصل الأول قد سميناه أوضاع فرنسا من سنة 1789م إلى 1830م، جزأناه إلى أربعة مباحث أساسية: أوضاع الثورة الفرنسية، تطوراتها، وفترة حكم نابليون بونابرت وشارل الثامن عشر وشارل العاشر.

أما الفصل الثاني المندرج تحت عنوان أوضاع المغرب نهاية القرن18م وبداية القرن 19م، وقد ورد بيان ذلك وتفصيله عبر خمسة مباحث: وفاة المولى يزيد، والنزاع على العرش، المولى سليمان والثورة الفرنسية، سيطرة الأوروبيين على الموانئ المغربية، الأوضاع الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية.

أما الفصل الثالث المندرج تحت عنوان التطورات السياسية بين فرنسا والمغرب 1830م-1912م، فإنه لا يقل أهمية إذا ما قيس بالفصلين السابقين، فمن خلال استقصائنا له، ألفيناه يمثل صلب الطرح لهذا البحث، كما جاز لنا تقسيمه إلى خمسة مباحث: عهد المولى عبد الرحمان بن هاشم (1830م-1859م)- عهد المولى محمد بن عبد

الرحمن بن هاشم (1859م-1873م)- التنافس السياسي الأجنبي (1873م-1894م)، عهد المولى عبد العزيز (1894م- 1904م)، عهد المولى عبد الحفيظ (1904م-1912م) .

- وفي الأخير أفردنا خاتمة استخلصنا فيها أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث.

واعتمدنا في إرساء الدعائم الأساسية لمباحث موضوعنا على عدد من المؤلفات التي لها علاقة مباشرة بعنوان بحثنا هذا، وقد تنوعت بين المصادر والمراجع:

- كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى في الجزأين الثامن والتاسع للناصري فتركزت دراسته في ذكر تسلسل الأحداث التاريخية في المغرب أثناء عهد كل مولى، إلا أن ما تضمنه عن علاقات المغرب الخارجية كان قليل.

- بالإضافة إلى كتاب مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد لمؤلفه عبد الوهاب بن منصور، الذي أفادنا في تطوير العلاقة السياسية بين الدولتين من جانب التدخل والتنافس الأجنبي وفرض الحماية على المغرب، وتناول مختلف الأحداث في عهد الحسن الأول إلى غاية عقد مؤتمر مدريد وما نتج عنه، كما ساعدنا هذا الكتاب بملاحق تخدم الموضوع.

- محمد القبلي في كتابه تاريخ المغرب تحيين وتركيب، والذي أفادنا في جميع فصول بحثنا، غير أن دراسته كانت شاملة لتاريخ المغرب الأقصى ولم تكن مخصصة في جانب العلاقات السياسية المغربية الفرنسية.

- محمد المنصور في كتابه المغرب قبل الاستعمار الذي ساعدنا في دراسة أوضاع المغرب خلال عهد المولى سليمان، إلا أن دراسته للأحداث المهمة في الفترة المدروسة كانت بصفة عامة، بحيث كان اهتمامه بالصراع على العرش بصفة خاصة.

وكتاب المغرب عبر التاريخ لإبراهيم حركات في جزءه الثالث خدم موضوعنا في الفصل الثالث من حيث تناوله لأهم الوثائق الخاصة بالمعاهدات والامتيازات.

بالإضافة إلى كتب التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب لعلال الخديمي الذي أفادنا فيما يخص عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء والتطورات التي تلته.

ولا يفوتنا أن نصرح بتلك الصعوبات التي اعترضت مسارنا أثناء البحث، فقد سعينا أن تكون دراستنا شاملة وافية، غير أن صيرورة كل بحث لا تخلو من مواجهة مجموعة من العراقيل، التي تحجب تطورات الباحث، نذكر منها:

- صعوبة جمع المادة العلمية المتفرقة والكثيرة.

- بالإضافة إلى استحالة التنقل إلى مراكز الأرشيف والمكتبات بالمغرب.

- لكن رغم تلك الصعوبات فان عزمنا وأملنا على معالجة هذا الموضوع لم يفقد.

- وفي الأخير نود أن نتوجه بخالص الشكر وعظيم الثناء لأستاذنا الدكتور بن صحراوي كمال الذي تكرم علينا بنصائحه الثمينة، وتوجيهاته الصائبة، فله كبير الامتنان، كما نشكر أعضاء اللجنة العلمية الذين سجلوا مختلف عثرات هذا البحث، ونأمل من المولى عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم وأن يوفقنا للاستفادة من توجيهاتهم ونصائحهم حتى نرقى بهذا البحث إلى درجة أفضل.

الفصل الأول

أوضاع فرنسا من 1789م إلى 1830م

المبحث الأول: الثورة الفرنسية 1789م.

المبحث الثاني: نابليون بونابرت (1799م –1814م)

المبحث الثالث: عهد لويس الثامن عشر (1814م – 1824م).

المبحث الرابع: فرنسا في عهد شارل العاشر (1824م – 1830م).

تقديم:

تميزت أوضاع فرنسا من سنة 1789م إلى 1830م بتغيرات تاريخية كان لها أثر على أوروبا خاصة والعالم عامة، تمثلت أولاً في الثورة الفرنسية سنة 1789م التي كان أهم عوامل قيامها العامل الفكري الذي برز دوره في القرن الثامن عشر بفضل المفكرين الفرنسيين الذين نادوا بتغيير الأوضاع في فرنسا، ونادوا بتحقيق المساواة بين مختلف الطبقات، أما العامل السياسي فتمثل في حكم لويس السادس عشر (1774م -1793م) الذي عرفت فرنسا في عهده ظروف إقتصادية سيئة، نشبت عنها حروب مع دول أوروبا أدت في النهاية إلى هزائم عنيفة، أما بالنسبة للعامل الاجتماعي فتضمن انقسام في المجتمع الفرنسي (طبقة الأشراف، طبقة رجال الدين الطبقة الوسطى).

كما عرفت الثورة الفرنسية تطورات كان من أبرزها ظهور الجمعية الوطنية في سنة 1789م إلى غاية 1791م، كان هدفها حماية حقوق الإنسان وقامت بإنشاء دستور لتحقيق الحرية الديمقراطية والمساواة، ثم جاءت الجمعية التشريعية في أكتوبر 1791م وإستمرت إلى سبتمبر 1792م، فكرست جزء كبير من جهودها بإصدار مجموعة من القوانين تهدف لفرض عقوبات على المهاجرين ورجال الدين الذين لم يؤدوا اليمين للدستور المدني للكنيسة وهذا كان داخليا،أما خارجيا واجهت هذه الجمعية خطر الحرب على فرنسا لكن جهودها باءت بالفشل، فتم على إثر ذلك تأسيس المؤتمر الوطني (1792م -1795م) يتكون من حزب اليمين واليسار والوسط، وكانت من نتائجه الإعلان عن الجمهورية الأولى بفرنسا، وفي سنة 1795م تم تأسيس حكومة الإدارة كحل لتهدئة الأوضاع ولوضع حد للمشاكل.

ومع سنة 1799م تولى نابليون الحكم في فرنسا واهتم بإصلاح شؤون الحكم وسياسة الدولة داخليا وخارجيا خلال عهد القنصلية، لينتقل إلى العهد الإمبراطورية سنة 1804م إلى غاية نهاية عهد نابليون 1814م، ليخلفه في الحكم لويس الثامن عشر الذي كان من أهم انجازاته تأسيس دستور سنة 1814م لم تختلف مواده عن سابقيه،

وبوفاته سنة 1824م خلفه شارل العاشر الذي كان دافعه بالدرجة الأولى ديني لنشر المسيحية أثناء غزوه للبلدان الإسلامية.

المبحث الأول: الثورة الفرنسية 1789م

عرفت فرنسا في يوليوز 1789م ثورة فكرية وإجتماعية وسياسية قلبت البلاد رأساً على عقب، وأحدثت في أوربا تحولات عميقة غيرت الأنظمة الحاكمة، ودعت إلى " نظام عالمي جديد" يستمد مقوماته من مبادئ هذه الثورة التي اتخذت لها شعائر "كالحرية، والمساواة، والأخوة".

والجديد في هذه الثورة أن دعوتها لا تقتصر ولا تنحصر في البلدان الأوربية، بل أعلنت على أنها ثورة عالمية جاءت لتحرر الإنسان كيف ما كان وأينما تواجد من العبودية والرق وكل أنواع الاستغلال السياسي والديني والإجتماعي.[1]

وتتضح هذه الظرفية الجديدة في تحولين يتعلق: أولهما بالثورة الصناعية وما أحدثته من مؤثرات هائلة من حيث اتساع حجم التجارة العالمية التي شكلت وسيلة رئيسية من وسائل التغلغل الأوروبي بالمغرب وثانيها الثورة الفرنسية والحروب النابليونية التي تلتها.[2]

ومن مميزات هذه الثورة:

1- أنها وقعت في أقوى دول أوروبا.

2- كانت هذه الثورة على خلاف الثورات الأخرى التي سبقتها وتلتها ثورة اجتماعية قبل كل شيء.

3- تميزت هذه الثورة بأنها كانت مشحونة بالأفكار والآراء والأعمال المتطرفة لدرجة أن ثوار أمريكا ويعاقبة إنجلترا الذين هاجروا إلى فرنسا بسبب ميولاتهم السياسية المتطرفة، قد أصبحوا في فرنسا من المعتدلين ثم أن توماس بين Tom.Paine كان معروفا بآرائه المتطرفة في بريطانيا وأمريكا، وأصبح في باريس من اشد أعضاء حزب الجيروند اعتدالاً.

1. زكي مبارك، مولاي سليمان والثورة الفرنسية ونابليون بونابرت (1792 – 1815م)، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني، 1992، ص 81.

2. محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، الرباط: منشورات العهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2011م، ص 447.

4- ثم لا ينبغي إغفال أهم مميزات الثورة الفرنسية، وهي أنها قد بدلت أحوال فرنسا السياسية ونظمها الإجتماعية والإقتصادية، على حين نجد أن الثورة كغيرها مثل ثورة المستعمرات في العالم الجديد لم يترتب عليها إلا التحرر من السيطرة السياسية لكل من بريطانيا وإسبانيا والبرتغال.

5- كانت الثورة الفرنسية وحدها بين الثورات المعاصرة ثورة عامة بمعنى أن جيوشها قد اجتاحت أوروبا لنشر آراءها ومبادئها، مما كان له وقع الأثر في سائر الدول فكان لصداها وليس لصدى الثورة الأمريكية الأثر العظيم في أحداث الثورات التي أدت في النهاية إلى تحرير أمريكا اللاتينية بعد **عام** 1808م، لقد إمتد أثرها ومفعولها بعيدا إلى أن وصل إلى بلاد البنغال في الهند فأنهى " رام موهان روى" Rom Mahan Roy فكرة تأسيس أول حركة إصلاحية هندوكية، وقد أصر عند زيارته لإنجلترا 1830م أن يبحر على سفينة فرنسية معبرا عن حماسه لمبادئ الثورة الفرنسية، فقد كانت في نظره كما صرح بذلك" أول حركة عظمى للأفكار في العالم المسيحي الغربي كان لها أعظم تأثير على العالم الإسلامي".[1]

إن ظروف وأسباب الثورة الفرنسية من الكثرة والتعدد والتعقد والتشابك مما يجعل من العسير عمليا حصرها على أساس عوامل وأسباب خارجية وأخرى داخلية، وأسباب سياسية وأخرى إجتماعية وثالثة إقتصادية ورابعة دولية وخامسة فكرية، ومع هذا عند محاولته كشفت الظروف والأسباب التي أدت إلى نشوب الثورة الفرنسية في 1789م بالذات نجد مجموعة من العوامل الرئيسية يمكن أن تصف في مجموعات:

1) طبيعية التطور الفكري لفرنسا خلال القرن الثامن عشر.

2) العلاقة بين مختلف الفئات الاجتماعية.

3) العلاقة بين الملكية والحكومة من جهة والشعب من جهة أخرى.

4) الظروف الاقتصادية على اعتبار أنها أبرز القوى المحركة للازمات.

1 . زينب عصمت راشد، تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر، القاهرة: دار الفكر العربي، ص ص، 11، 12.

5) التوازن الدولي وعلاقات فرنسا بالدول الكبرى وبالتكتلات.[1]

1-1.العوامل الفكرية:

استفاد تاريخ الأفكار أيضا من التمرد المعاصر لوعي القوى بأن العمل على تحقيق الشخصية القومية والتاريخ القومي ويشير هذا الموضوع إلى التركيب أي علاقات الأمة بكل من أعضاءها مثل الكنائس والأسر الحاكمة أو المراتب أو الطبقات أو الأحزاب وبالأفراد الذين تتألف منهم الأمة.[2]

يمكن القول أن أصل الحديث لتاريخ الأفكار لينحدر من عصر التنوير في القرن الثامن عشر أو من المؤرخين المتفلسفين من أمثال فولتير،[3] والفكر التقدمي غالبا ما يكون سابقا على نشوب الحركات التقدمية نفسها ولقد كان الفكر التقدمي في فرنسا قويا خلال القرن الثامن عشر لا في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي ورفع شأن الفرد وإنما كذلك من حيث دفع العالم الأوروبي إلى أفكار عالمية من اجل خير البشرية جمعاء. [4]

كان للمفكرين الذين برزوا في المجتمع الفرنسي والمبادئ التي نادوا بها الأثر الفعال في أن يشعر الفرنسيون بمبلغ الظلم الواقع عليهم فيثورون ضد الأوضاع التي رضخوا تحت نيرانها سنين عدة فالإحساس بالظلم وليس في حد ذاته هو الدافع للثورة وفي مقدمة هؤلاء المفكرين:

1 . عبد العزيز سليمان نوار، محمود جمال الدين، تاريخ أوروبا الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، مدينة النصرة: دار الفكر العربي، 1999م، ص 277.

2 . فرديريك هرتز، القومية في التاريخ والسياسة، تر عبد الكريم احمد، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2001م، ص 11

3 . فرنكلين باومر، الفكر الأوروبي الحديث في القرن السابع عشر ، تر أحمد حمدي محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1987م، ص 15.

4 . عبد العزيز نوار، محمود محمد جمال الدين، المرجع السابق، ص 277.

1.فولتير 1694م–1778م: هو من أشهر كتاب القرن الثامن عشر زج به في سجن الباستيل فترة بسبب تحديه لأحد النبلاء، زار انجلترا وأعجب لما لمسه من حرية الشعب الانجليزي فقرأ لكبار الكتاب الإنجليز مثل لوك وشكسبير، تميزت كتاباته بالأسلوب الساخر واللاذع في نقده ومنها مؤلفه (رسائل عن انجلترا)[1]

وحاول الربط بين التقدم وارتقاء العقل أو إنتصار العقل[2] كان من أشهر الأدباء والمفكرين الذين دخلوا الباستيل وقاموا بحرق كتاب رسائل فلسفية وقد احرق عام 1734م بقرار من البرلمان، عندما أفرج عن فولتير في 1718م بعد سجنه في المرة الأولى في الباستيل لمدة إحدى عشر شهراً، حددت إقامته عند أبيه في منزل ريفي.

فكتب للوصي على العرش يقول مداعبا: " أنا أشكر لك يا صاحب السمو الملكي رغبتك في أن تتكفل بمأكلي ولكني أرجوك أن لا تتكفل بمسكني"،[3] كما يستطيع أن يعبر عن آراءه دون أن يناله أي ضر ويهاجم الكنيسة وانحرافها عن المسائل الروحية وتدخلها ورجالها في السياسة ونادى بإصلاح القضاء وإصلاح نظام الضرائب وإلغاء الضرائب المحلية المتعددة، وهكذا يعتبر فولتير في مقدمة من نادوا بالمساواة بين جميع الأفراد في حقهم بالتمتع في الحريات المختلفة الدينية والفكرية وفي المساواة في مختلف الحقوق .[4]

2.مونتسكيو: (1679م–1755م)

من أشهر الكتاب الفرنسيين كان لاذعا يقسو في انتقاد الكنيسة والسخرية من سلطة البابا، كما أظهر عداءه في جلاء واضح لرجال الكنيسة الذين أحاطوا الدين والفلسفة والأخلاق بالغموض فطعن في سياسة التعصب الديني

1 . شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ أوروبا، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ص83.

2 . فرانكلين باومر، نفس المرجع، ص 15.

3 . لويس عوض، الثورة الفرنسية، المؤسسة المصرية المامة للكتاب، 1992م، ص27.

4 . شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 84.

ونادى بسياسة التسامح، ولم يكن هذا المؤلف في نقده لأمور السياسة والطعن عليها اقل جرأة من موقفه إزاء الكنيسة، فهو انتقد حياة التآمر والخديعة، وسخر من أولئك الأتباع الذين تواصلوا بدهائهم إلى مرتبة السادة.[1]

فكان له كتاب روح القوانين الذي نشر عام 1748م ناقش فيه النظريات السياسية السائدة في عصره ومختلف نظم الحكم وأشاد بالنظام الدستوري الإنجليزي وطعن في الحكم الاستبدادي الذي كان له أكبر الأثر في نفوس معاصريه[2] فكان على وجه الخصوص معجب بمبدأ فصل السلطات أي إستقلال السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية بعضها عن البعض الآخر، أخطأ آنذاك عندما اعتقد أن السر الحقيقي في حرية الإنجليز كان في الفصل التام بين سلطات الحكم الثلاث ، فأظهر مونتسكيو مساوئ الحكم المطلق، بطعنه في الحكم الإستبدادي على حين كان نظيرا لنظام الملكي الدستوري على الطريقة الإنجليزية.

3.جان جاك روسو: (1712م–1778م)

لم يكن فرنسي الأصل وإنما يرجع أصله إلى جنيف، لم يكن صاحب فلسفة معينة وإنما اتصف بخياله المرهف وذهنه الصافي وعاطفته الفياضة، كان يرى أن العالم تغشاه القسوة ويعميه الفقر والدمار، يرى الحضارة الأوروبية البراقة أضغاثا من الفساد والظلم، لذلك كرس حياته لرسم معالم المجتمع الذي ينبغي أن يعيش فيه الإنسان الصالح لهذا كتب كتابه " العقد الاجتماعي" أخرجه عام 1762م، فكان للفرنسيين بمثابة إنجيل جديد.[3]

كانت دعواته صريحة بأن يعاد النظر في أوضاع البلاد وأن تطلق حريات الفرد، على اعتبار أنه إنسان يمكن أن يدرك بالتجربة والخطأ والممارسة الفعلية الحرة ما يجب أن يقوم به، وأن التحكم في الإنسان من معيقات تطوره

1 . زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص19.

2 . شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 84.

3 . زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص20.

التقدمي، ومع هذا لم يعترض على ظهور دكتاتورية لمواجهة أزمة معينة، ومع ذلك فالاتجاه الفردي الإنساني الديمقراطي واضح في كل كتاباته وهو اتجاه يدفع بقوة الشعب نحو إعادة النظر في علاقته بالحكومة، وفي أسلوبه في الحياة.[1]

وهكذا لم تقتصر الحركة الفكرية والأدبية والفلسفية التي إزدهرت في فرنسا وأدت لإذكاء نار الثورة على جهود المفكرين سالفي الذكر فقد ظهرت عدة مؤلفات أخرى إنتشرت في المجتمع الفرنسي رغم ما بذلته السلطات للحيلولة دون ذلك.[2]

1-2.العوامل السياسية:

تولى لويس السادس عشر 1774م- 1793م الحكم في فرنسا والبلاد تئن من وطأة ظروف إقتصادية سيئة فقد خاضت عدة حروب ضد روسيا وغيرها من الدول الأوروبية ومنيت جيوشها الفرنسية بهزائم عنيفة، كما كان الملوك الفرنسيون، يحكمون حكما مطلقا، وحين تولى لويس السادس عشر عرش البلاد ورث الثورة مع ما ورثه من أبنائه.[3]

ولكن ذلك الفتى لم يكن يصلح بتاتا للقيام بهذا الدور، لأنه كان متحليا بشخصية فضيلة، فكان أمينا ولكنه لم يكن بمقدوره أن يحكم، وقد حرمته الطبيعة صفاء الذهن وحدة التفكير، وسرعة البحث في الأمور، إنتهاز الفرص وموهبة الجد والمثابرة تلك الصفات التي تكون في شخصية رجل الدولة ولذلك ترك التيار يجرفه بدلا من أن يواجه الحادثة.[4]

فقد كانت الملكة ماري أنطوانيت كما أثبتت الحوادث ذات طابع مناقض لطباعه، لأنها شديدة الذكاء في الوصول إلى ما يرضي مسعاها، وكان لها من الحيوية والنشاط ما يعينها على إغراء من حولها من رجال البلاط متوصلة

1 . عبد العزيز نوار، محمود محمد جمال الدين، المرجع السابق، ص 280.

2 . شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 84.

3 . شوقي الجمل، عبد الله عبد عبد الرزاق، المرجع نفسه، ص 85.

4 . هربرت فشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789م-1950م)، تر أحمد نجيب هاشم، وديع الصنيع، مصر: دار المعارف، ط1، ص ص 7،8.

بذلك إلى التأثير على الملك و أنه لم يخالف لها أمراً ، على الرغم من كل ذلك لم تنجح مطلقا في إكتساب حب الشعب الفرنسي ولم تستطع إرضاءه، بل على العكس كانت تصرفاتها مشعل نار الثورة التي أحرقت ممتلكات فرنسا وهكذا كان سلوكها في أيامها الأخيرة فإنقلب عليها الشعب الذي إستقبلها في بداية الأمر في حفاوة وترحيب.[1]

1-3.العوامل الاجتماعية:

ليس من شك أن لأحوال الشعب الإجتماعية أثر لا يقل عن أثر الأحوال الأخرى إن لم يكن يفوقها جميعا، وأكثر المؤرخين يجمعون على أن أقوى العوامل في إذكاء نار الثورة الفرنسية، قد كان يتمثل في الفوارق الواضحة بين طبقات المجتمع، في حين كانت الأقلية من طبقات هذا الشعب تتقلب على فراش الحياة الناعمة والأخرى ترضخ تحت الأعباء الخشنة الثقيلة.[2]

فكان هذا المجتمع مكون من ثلاث طبقات:

1.الأشراف: فقدوا سلطانهم السياسي بإنفرد الملوك بالسلطة المطلقة، كما فقدوا نفوذهم في مجلس طبقات الأمة بعد تعطيل هذا المجلس لكنهم تمتعوا بإمتيازات عديدة.[3]

فالحكم الملكي لآل "كابيت" قد استعاد محقوق الملكية بجهد طويل، كجباية الضرائب، تسيير الجنود صك النقود وممارسة القضاء، وخضع النبلاء بعد الفروند" حرب المقاليع" وقد غلب على أمرهم وأصاب الخراب قسما كبيرا منهم

1 . زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 27.

2 . زينب عصمت راشد، المرجع نفسه، ص ص 28، 29.

3 . شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص ص 87، 88.

غير أن النبلاء احتفظوا مع ذلك بالمقام الأول في التسلسل الإجتماعي حتى 1789م.[1]رغم ما ذكرنا من حياة النبلاء ، لا ننسى جهد فريق منهم الذي أفاد الحياة الفكرية التي إنتشرت في ذلك الوقت فقاموا بدور هام في الجمعية الوطنية هادفين إلى الإصلاح ورفع الظلم والقضاء على استبداد الملوك وتعصب رجال الدين ومع ذلك فقد كان جزاؤهم على تلك المجهودات جزاء المحسنين ومن هذه الطائفة " لينانكور" و"لاروشفوكلد" و"نيريو" ومعه " لالي نولندال" وإذا كانوا قد إتفقوا جميعا على مبادئ الإصلاح وإنصاف الضعفاء، فإنهم قد إختلفوا في مبدأ ما ينبغي التنازل عنه مما كان لهم من إمتيازات.[2]

2.طبقة رجال الدين أو " الاكليروس":

كان عددهم حوالي 120000 شخص يعلن عن نفسه أنه "الهيئة الأولى في المملكة" بإعتباره المنظمة الأولى في الدولة كان يتمتع بامتيازات مهمة سياسية قضائية وضرائبية، كانت ملكية الإكليروس العقارية تقوم في آن واحد في المدن والأرياف.[3] وهم يتمتعون بالجاه والثورة ويحتكرون مواد الكنيسة التي كانت تملك ما يقارب خمس أراضي فرنسا وكلها معفاة من الضرائب الكنسية التي كانت تجنيها من الشعب.

ويجب التميز هنا بين كبار رجال الدين فأغلبهم من أصول نبيلة أيضا الذين كان غناهم وطريقة عيشهم يثير مشاعر العامة، وبين صغار القساوسة الذين كانوا ناقمين على كبار رجال الدين لإنفرادهم بالحياة والثروة،[4] فوضحت فكرتهم في التجديد والتغير الأوضاع القائمة في فرنسا.[5]

1 . ألبير سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، تر جورج كوسي بيروت: منشورات البحر المتوسط، بيروت: منشورات عويدات، ص ص 19، 20.

2 . زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 30.

3 . ألبير سوبول، المرجع السابق، ص 24.

4 . أكرم عبد علي، تاريخ أوروبا الحديث، عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، 2009م، ص 70.

5 . زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 31.

كان الإكليروس وحده يؤلف منظمة حقيقية تتمتع بإدارة (المفوضون العامون للإكليروس وبرلمانات الأبرشيات) وتملك محاكم (الأوفيبالية). وكان كل خمس سنوات يلتئم مجمع الإكليروس الذي يهتم بقضايا الدين ومصالح المنظمة يصوت على ضريبة اختيارية لتأمين وظائف الدولة وهي الهبة المجانية التي تؤلف مع العشور الفريضة الوحيدة على الإكليروس وهي وسطيا 3500.000 ليرة في السنة.[1]

3.الطبقة الوسطى:

تختلف في تكوينها في فرنسا عن انجلترا، فهي في انجلترا طبقة زراعية، بينما المزارعون من ملاك الأراضي في فرنسا ممن يمكن وضعهم في هذه الطبقة كانوا قليلين، وليس معنى ذلك أنه لم يكن هناك ملاك للأراضي في فرنسا، وإنما كانوا في الغالب ممن لا يملكون من الأرض ما يرفعهم من طبقة الفلاحين أو يبلغ بهم مستوى الطبقة الوسطى.[2]

وهي تمثل أكثرية الأمة الساحقة أي أكثر من 24 مليون من السكان، في نهاية النظام القديم، فقد تنظم النبلاء والإكليروس قبلها بمدة طويلة ولكن أهمية الطبقة الثالثة ازدادت بسرعة بفعل دور أعضائها في الأمة وفي الدولة.[3]

عرف الملك لويس السادس عشر هذه الحقيقة، حيث قرر أن يكون عدد مندوبي الطبقة الثالثة مساويا لعدد المندوبين في الطبقتين الأولى والثانية مجتمعين، وقد إستنتج "العوام" من أذغان الملك أنهم سيمارسون نفوذ كبير في مجلس طبقات العامة 1789م، ومن حسن حظ الطبقة الثالثة أنها حصلت على شخصيتين ناطقتين بإسمهما وهما

1 . ألبير سوبول، المرجع السابق، ص 26.

2 . زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 31.

3 . ألبير سوبول، المرجع السابق، ص29.

ميرابو والأب سيبس وكلاهما ينتسب إلى الطبقة العليا، وقبلا بسرور أن يكونوا ممثلين عن الطبقات المحرومة من الإمتيازات.[1]

1-4.العامل الاقتصادي:

على الرغم من أن فرنسا خرجت منتصرة من حرب الاستقلال الأمريكية، وأن عدد سكانها يقارب ثلاثة أضعاف عدد سكان منافستها المهزومة بريطانيا العظمى، وأنها تملك موارد زراعية هائلة، وطرقا وأماكن فخمة وتجارة زادت خمسمائة في المائة منذ وفاة لويس الرابع عشر لكنها أخذت تجاه معضلات داخلية خطيرة الشأن وكان الشر العاجل هو سوء حالتها المالية.[2]

وصلت الحالة الإقتصادية في فرنسا إلى درجة كبيرة من السوء والإضطرابات، بسبب الضرائب المتعددة والمتنوعة فوقع العبء الأكبر منها على كاهل الطبقة الفقيرة، وأما الضرائب العقارية والتي أعفي منها النبلاء ورجال الدين.[3]

فكانت هذه الضريبة في بعض الأقاليم تقوم على أساس مساحة الأرض،مما جعلها ضريبة أرض عادلة في حين كانت في جهات أخرى تعسفية لا تقوم على أي أساس وكان مجموع ما يريد تحصيله من هذا النوع من الضريبة يقرره المجلس الملكي بإعفائهم مرة كل عام.

أما ضريبة الرأس فنشأت في نهاية القرن السابع عشر أثناء حروب لويس الرابع عشر، وفرضت كضريبة مؤقتة ولكنها حتى عام 1791م عندما ألغتها الثورة، وكان يؤيدها سائر أفراد الشعب، بالإضافة إلى ضريبة الدخل وهي نوع من الضرائب التي فرضت على الجميع حسب دخل الفرد، وأيضا ضريبة الملح كانت تحتكره الدولة والتي

1 . أكرم عبد علي، المرجع السابق، ص 71 .
2 . أكرم عبد علي، المرجع نفسه، ص 73 .
3 . شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 89.

تقدر مقداره بمبلغ يفرض سنويا، وكان ثمن الملح يختلف من إقليم إلى آخر، وكانت تفرض على كل من تجاوز الثامنة من عمره.[1]

كان النظام القديم في موقف لا يسمح لأحد بالدفاع عنه لسبب بسيط هو أنه كان عاجزا عن العيش من دون إستدانة، وقد دخلت الثورة في فرنسا من باب عجز الدولة المالي ذلك أن الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة تكاليف حروب القرن الثامن عشر الكبرى كانت قد ألقت بالنظام المالي لفرنسا في حالة من الفوضى ميؤوس منها.[2]

فضاعت أحسن فرصة لمنع الثورة بإجراء الإصلاح حينما دعا الملك الشاب برلمانات فرنسا للانعقاد في محاولة التودد إلى الشعب، فإنه بذلك أقام حاجزا قويا في سبيل التقدم والإصلاح، ذلك أن القوة المنظمة تستطيع دائما أن تهزم الرأي غير منظم فلقد كانت أكبر العقول في فرنسا وقتئذ تؤيد ترجو Tuogot أعظم وزراء فرنسا حينما إقترح إلغاء نقابات طوائف العمال، وإطلاق تجارة الحنطة من كل قيد، ولكن برلمان باريس كان أيضا محبوبا من الشعب، ولذا فإنه حين عزل ترجو بعد مكثه في الوزارة ثلاثة عشر شهرا، لم ينجز فيها شيئا، ولم يترك سوى ذكريات الإصلاح الخائبة.[3]

وقد خلفه نيكر 1776م-1781م والذي كان يرى أن الدولة تستطيع عن طريق الاقتصاد ونفقاتها وعقدها للقروض أن تنهض بأعمالها وفعلا استخدم نيكر القروض في دفع نفقات الحرب عندما إشتركت في حرب الاستقلال الأمريكية، فعجزت تدابير نيكر الاقتصادية الحريصة على مواجهة نفقات الحرب، كما أثار عمال الملك في الأقاليم لأنه كان يرى إنشاء مجالس محلية للقيام بعملهم فادى ذلك إلى عزله.[4]

1 . زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 34.

2 . أكرم عبد علي، المرجع السابق، ص 73.

3 .هربرت فشر، المرجع السابق، ص 08.

4 . زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 37-38.

كما فشل أيضا كالون من 1781م إلى 1787م الذي كان أجرأ وأذكى أولئك الوزراء، لم تثمر شيئا فكرته الرائعة بدعوة جمعية الأعيان سنة 1787م، كما حبطت مقترحات عديدة غيرها، ولكن كان فيه لحبوط مسعاه ضجة أشد رنين ، إذ حاول أن يطلع بني وطنه على بعض الحقيقة.[1]

فكان مجلس الأعيان يتكون من رجال الدين الأعيان وكان الملك يستشير برأي هذا المجلس عندما كان يدعوه لإجتماع خلال القرنين السادس والسابع عشر، وكان كالون يؤمل أن يقترح أعضاؤه وهم من الطبقات المميزة ففرض الضرائب على طبقتهم ولكنهم لم يفعلوا ذلك ورفضوا كالون.[2]

محاولة حل الأزمة المالية والدعوة لإجتماع مجلس الطبقات:

منذ 1786م كان الاضطراب المالي قد بلغ حداً جعل من اللازم على الملك لويس السادس عشر أن يجري إنتخابات لتكوين برلمان جديد يشرع لضرائب جديدة تنقذ فرنسا من الفوضى المالية والاقتصادية فأجرت الإنتخابات في أفريل 1789م وإجتمع البرلمان في فرنسا يوم 04 مايو 1789م.

كان البرلمان طبقيا أي مكون من ممثلين من ثلاث طبقات عددهم الإجمالي 1154 منهم 291 نائب عن طبقة جال الدين، وبعض هؤلاء من دعاة الإصلاح مثل الأب جريجو وتاليران فبعضهم من أنصار النظام القائم الملكية المطلقة مثل الأب مورى، وكان 285 نائبا يمثلون طبقة النبلاء، وبعض هؤلاء يناصرون الأفكار الجديدة مثل لافيت، أما ممثلون الطبقة الثالثة فكانوا 578 نائبا كان بينهم أفذاذ مثل ميرابورو.[3]

1 . هربرت فشر، المرجع السابق، ص 09.

2 . زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 38.

3 . لويس عوض، المرجع السابق، ص ص 29، 30.

لكن سنرى أن هذا المجلس الذي دعا للموافقة فقط على الضرائب لم يمكن توجيهه للوجهة التي أرادها الملك وأتباعه فقد جاء أعضاؤه ومعهم برامج إصلاح يريدون تنفيذها وأسفر الأمر عن إحداث الثورة، وتمثلت برامج مجلس طبقات الأمة في:

1. التمثيل كان على أساس طبقات الأمة الثلاث فهناك ممثلون لرجال الدين، وممثلون للأشراف، وممثلون للعامة.

2. أثيرت مشاكل هامة بمناسبة دعوة المجلس لإنعقاد تختص بطريقة تكوين المجلس، وطريقة معالجته للأمور، فقد أثيرت مثلا طريقة التصويت، هي تأخذ رأي كل طبقة كوحدة ويؤخذ الرأي بالاقتراع العام فيجلس الكل في قاعة واحدة.[1]

2.تطور الثورة الفرنسية 1789م–1814م:

2–1.عهد الجمعية الوطنية 1789م– 1791م:

في اجتماع 6 ماي 1789م قرر نواب "الطبقة الثالثة" أن يكون اسمهم الجديد جمعية العموم أو مجلس العموم أسوة بمجلس العموم البريطاني بدلا من الطبقة الثالثة، لكنهم عادوا في اجتماع 17 يونيو 1789م ورفضوا مبدأ الفصل بين طبقات المجتمع وأعلنوا أن اسم البرلمان الجديد ليس مجلس طبقات ولكن الجمعية الوطنية أي ما كنا نسميه مجلس الأمة، ووافق أكثر رجال الدين من القساوسة الفقراء بالإنضمام إلى ممثل الشعب، أما طبقة النبلاء فكانت تضغط على الملك ليمنع إزالة الحواجز.[2]

واجهت الجمعية التأسيسية قبل أن تباشر أعمالها خطرا جديدا من جانب الملك في أوائل تموز 1789م نقلت جيوش كثيرة من الجهة الشرقية إلى ضواحي باريس وفرساي، وهذا أعطى انطباعا أن الملك لويس السادس عشر كان

1 . شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 91.

2. لويس عوض، المرجع السابق، ص 32.

يتأهب لإستعمال القوة ضد الجمعية الوطنية، فرد سكان باريس على هذا التهديد بإثارة اضطرابات ومهاجمة المخازن، ونهبها وطرد موظفي الدولة، ثم هاجموا قلعة الباستيل[1] في القسم الشرقي من باريس.[2]

ولم يلبث أن عمت العاصمة الفرنسية مظاهرات صاخبة وسيطر المتظاهرون على دار البلدية في باريس (الكومون) وجعلوها مركزا لمقاومة السلطة ونظموا حرسا أهليا، وأعطوا قيادته للمركيز دي لافييت، بطل حرب الاستقلال الأمريكية في الظاهر للمساعدة على حفظ النظام وصيانة الأموال والأرواح.

فالهدف من ذلك مقاومة الجيوش التي جمعها الملك عند فرساي، من اجل الحصول على السلاح هاجم المتظاهرون المخازن ونهبوها ثم اندفعوا بقوة نحو سجن الباستيل الذي طالما كان في نظر الفرنسيين رمز طغيان فذبحوا وأطلقوا صراح من كان فيه.[3]

نتائج سقوط الباستيل:

1. ثبوت عجز القوة المعارضة لحركة الإصلاح.
2. تدعيم مركز الجمعية الوطنية.
3. إنشاء هيئتين تنظيميتين لباريس.
4. هجرة عدد كبير من النبلاء والميسرين من فرنسا.[4]

---

1. الباستيل: هو سجن انشأ في فرنسا بين 1370م و 1383م للدفاع عن باريس كحصن لها ومن ثم سجن للمعارضين، فإنطلقت منه الشرارة الأولى للثورة الفرنسية،ينظر: لويس عوض، المرجع السابق، ص 05.

2. إياد علي الهاشمي، تاريخ أوروبا الحديث، عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2009م، ص 154.

3. عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، لبنان: دار النهضة العربية، 1993م، ص 33.

4 . زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص ص 58، 59، 60.

أعمال الجمعية الوطنية: تمثلت إنجازاتها التي حققها بين (**1789م و1791م**) في:

1- **إلغاء الحقوق الإقطاعية:** أثناء إجتماعها في 04 أغسطس 1789م إقترح أحد الأعضاء إلغاء الحقوق الإقطاعية، وتمت الموافقة على هذا الإقتراح وهكذا تحولت الأمة الفرنسية إلى أفراد يستمدون حقوقهم لا من العرف بل من دستور ثابت، فبموجب هذا القرار ألغيت الألقاب الإقطاعية وأصبح الفرنسيون جميعا يلقبون بلقب مواطنين.

2- **إعلان حقوق الإنسان:** وثيقة إعلان حقوق الإنسان التي أعلنتها الجمعية التأسيسية كانت من أهم انجازاتها.[1]

3- **تقسيم فرنسا:** أعيد تقسيم فرنسا من جديد إلى ثلاثة وثمانون قسما تكاد تتساوى في مساحاتها، وأطلق على كل منها اسم معلم بارز من معالمها كنهر أو جبل، وعينت الحدود بين هذه الأقسام فأصبح لكل قسم مجلس منتخب بالتصويت العام للإشراف على شؤون المنطقة، وبذلك جهزت البلاد بوحدات إدارية مهمتها الدفاع عن مصالح البلدية مثل توزيع الضرائب وجبايتها والمحافظة على النظام.

4- **الكنيسة:** كرست الجمعية جهودها لإصلاح أوضاع الكنسية، فبادرت أولا إلى مصادرة أموال الكنيسة وأراضيها، باعتبارها ملك للشعب، وأصبح رجال الدين يعينون بالانتخابات، وتصرف لهم المرتبات من خزينة الدولة.[2]

5- **دستور 1791م:** في أواخر صيف 1791م كانت الجمعية الوطنية قد أنهت المهمة التي قيدت نفسها من اجلها في أيام الثورة الأولى وهي إعطاء الأمة الفرنسية دستورا ديمقراطيا، يتضمن الحريات العامة ويوزع السلطات

1 . شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 100.
2 . إياد علي الهاشمي، المرجع السابق، ص ص 156- 157.

توزيعا عادلا، وأقر هذا الدستور فعلا في سبتمبر 1791م، ووضع موضع التنفيذ،[1] بعد أن وقعه الملك لويس السادس عشر،وجاء هذا الدستور معبرا عن أماني الفرنسيين الذين طالما تمنوا تحقيقها،الحرية الديمقراطية والمساواة،ومن المبادئ التي تضمنها الدستور الجديد هي الأفكار التي طالما تمنوا تحقيقها الحرية الديمقراطية والمساواة.

فمن المبادئ التي تضمنها الدستور الجديد هي الأفكار التي نادى بها الكتاب الفرنسيين روسو ومونتيسكيو وفولتير، تمكنت الجمعية من الوقوف في وجه التيارات المتطرفة، والمحافظة على النظام الملكي مع جعله دستوريا ديمقراطيا وتحديد صلاحيات الملك، كما أمكنهم المحافظة على حقوق الملكية الفردية وعلى ضمان الحريات العامة بأوسع معانيها.[2]

حاول ميرابو المغامر السياسي والخطيب الشعبي الشهير جاهدا أن يوقف الفوضى والفتن، لكن دون جدوى بسبب التيار القوي والجارف وكان لابد من قيام حكومة قوية لتستطيع أن تخرج من هذا المأزق وتنقذ فرنسا من الأزمة.

ففشلت الجهود بسبب المؤامرة وتخطت خطى إقامة وزارة ملكية قوية، سواء في تعزيز السلطة التنفيذية في الدستور الجديد، أو إنشاء مجلس تشريعي ثاني، ومنح الملك الحق المطلق في رفض التصديق على أي مشروع قانوني وتخويل الوزراء حق الحضور في المجلس التشريعي.[3]

6- **السلطة التشريعية:** وضعت في يد مجلس نيابي واحد ينتخب لمدة سنتين واشترط عضو مجلس النواب دفع قدر معين من الضرائب، أن لا يقل سن العضو عن خمسة وعشرون عاما، وأن لا يعاد انتخاب العضو مرتين متتاليتين، ويحرم على العضو دخول الوزارة، وجعل الانتخابات على درجتين فإن إتخاذ الجمعية هذه القرارات

1 . عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص 46.

2 . عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، المرجع نفسه، ص 46.

3 . مفيد الزيدي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى، ج1، عمان: دار أسامة للنشر، ط1، 2003، ص 225.

كانت من الأسباب الأولية التي دفعت الملك لويس السادس عشر في 21 حزيران 1791م إلى محاولة الهرب مع أفراد أسرته إلى الحدود بإتجاه شالون ومتز إذ كان بانتظارهم جيش بقيادة بوينه، لكن محاولتهم باءت بالإخفاق[1]

بعد أن كشف أمر الملك في مدينة فارن فأعتقل وأُعيد إلى باريس، فإشتغلت الأذهان بعد عودة الملك بمصيره ومصير التاج، خاصة وأنه ترك خطابا قبل هروبه، أعلن فيه عدم الموافقة على جميع الإجراءات التي اتخذتها الجمعية الوطنية منذ حزيران 1779م، ومن هنا اقترح البعض إلغاء الملكية وإقامة الجمهورية.[2]

2-2.الجمعية التشريعية (أكتوبر 1791م – سبتمبر 1792م):

رحب الفرنسيون بموافقة الملك على الدستور الذي أصدرته الجمعية الوطنية، وخيل لهم أن في ذلك ما يبشر بإنتهاء الثورة، ذلك لأن أكثرية الفرنسيين إن لم يكن كلهم كانوا يودون الخلاص من شر الثورة، ويؤمنون بأن تطبيق هذا الدستور من شأنه أن يضع حدا لها،فهو حقق لهم أكثر ما كانوا يبتغون، إذ هو قد محا مساوئ العهد البائد التي إحتضنها العهد القديم.

كما رسم الدستور لفرنسا صورة معدلة حبيبة إلى الشعب إلى سلطان الملك الذي لم يكن بالرغم من أخطائه كريها لدى الأكثرية من الذين كانوا يعرفونه معرفة صادقة، فقد مل الشعب الأحداث السياسية المثيرة،[3] وأجريت الانتخابات للجمعية التشريعية واشترط أن لا يدخل أحد من أعضاء الجمعية الوطنية في الجمعية الجديدة وقد تشكلت الجمعية التشريعية من 745 عضو وبرزت فيها الأحزاب المختلفة التالية:

1 . إياد علي الهاشمي، المرجع السابق، ص 157.
2 . إياد علي الهاشمي، المرجع نفسه، ص 158.
3 . زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 79.

أ/ حزب اليسار اليعاقبة:

أعضائه 136 عضو، إشتهر هذا الحزب بالتطرف رغم قلة عدد أعضائه في الجمعية، نجح الحزب في فرض رأيه، وبرز من أعضاء الحزب الأب سيبس الذي كان مصمما على إسقاط الملكية، إتبع هذا الحزب أساليب الإرهاب والضغط على أعضائه حزب اليمين والوسط، وانقسم هذا الحزب إلى فرق من أهمها جيروند.[1]

ب/ حزب اليمين:

هم من النبلاء ذوي الاتجاه التحرري الذي يؤمن بالملكية الدستورية، كان أبرز زعمائهم لافاييت قائد الحرس الوطني وعرف هؤلاء بإسم الفويان نسبة إلى دير قديم يحمل هذا الإسم كانوا يجتمعون فيه، حيث كان يبلغ عددهم حوالي 264 عضو.

ج/ حزب الوسط:

يمثل عدد كبير من النواب عددهم 345 عضو، عرف عنهم الحذر والتردد، ولم يكن لهم رأي معروف ولا خط ثابت، وكانوا يؤيدوا اليسار تارة واليمين تارة أخرى، ولم يكن لهم رأي واضح.[2]

موقف الجمعية التشريعية من المشاكل الداخلية:

كرست الجمعية التشريعية جزء كبير من جهودها لإصدار طائفة من القوانين، تهدف لفرض عقوبات رادعة على المهاجرين ورجال الدين الذين لم يؤدوا اليمين للدستور المدني للكنيسة، وشجعت الجمعية التشريعية على المضي في سياسة التطرف بعض النوادي السياسية، كنادي الياعقبة.

موقف الجمعية التشريعية من المشاكل الخارجية:

1 . شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 111.

2 . إياد علي الهاشمي، المرجع السابق، ص 158.

واجهت الجمعية خطر الحرب على فرنسا وإذا استعرضنا الوضع في أوروبا نجد إنجلترا كانت في البداية ورغم الصراع بينها وبين فرنسا تكره الحرب ضد فرنسا، بل كان من الإنجليز من يعطف على الثورة الفرنسية، وفيما يتعلق بألمانيا، كان النزاع مستحكما بين بروسيا والنمسا، وكانت النمسا مشغولة بمشاكلها الداخلية، أما بروسيا فكانت تطمع في اقتسام بولندا بينهما وبين بروسيا والنمسا.[1]

قد كان في استطاعة ليوبولد إمبراطور النمسا (1747م – 1792م) أن يرفع عبقريته بشكوى من التحريض الذي يقوم به الفرنسيون لإضرام نار الثورة في البلجيك الخاضعة له، ومن حرمان الجمعية التشريعية بعض الأمراء الألمان من حقوقهم الإقطاعية في الألزاس، وانتزاع إقليم الأفيون من البابا وضمه إلى فرنسا.

من المبدأ الجديد المقلق الذي ينادي بأن لكل شعب حق تقرير الحكومة التي يريد أن يخضع لها، والأهم من هذا كل من الأسباب الخصام والاحتكاك مركز أخته ملكة فرنسا، فإنه لم يكن ليستطيع أن يخض الطرف تماما عن توسلان انطونيت بوجوب دعوته مؤتمر أوروبا ليعالج أمر الثورة الفرنسية.[2] ولهذا صدر ليوبولد بالإشتراك مع ملك بروسيا بلاغا عن بلنتز في 27 أغسطس 1791م، وكأنه يتوعد فرنسا بتأديب الدول الأوروبية إذا هي لم تعامل لويس المعاملة اللائقة به.

إلا أن ليوبولد في واقع الحال الرجل الذكي بحيث لم يكن يريد إشعال نار الحرب مع فرنسا الديمقراطية،[3] واتجاه غالبية الأحزاب الفرنسية لتأييد الحرب، فحزب الجيروند فكان يرى في الحروب وسيلة لتحقيق أطماعه في شغل مناصب الدولة، والقضاء على الملكية، كان حزب الوسط والملكيون من أنصار الحزب أيضا لكن لهدف آخر فقد كانوا يرون فيها فرصة لإعادة نفوذ وسلطان الملكية، بينما المتطرفون من الياعقبة، وعلى رأسهم روبسبير، كانوا يقدرون عاقبة الزج بفرنسا في حرب خارجية.[4]

1 . شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 112.
2 . هربرت فشر، المرجع السابق، ص 26.
3 . مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص 222.
4 . شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 113.

-الحرب ونتائجها:

في 20 من نيسان 1792م أعلنت فرنسا الحرب على النمسا وتولى لافييت قيادة الجيش الفرنسي، وفي ذلك الوقت مات ليوبولد الثاني وتولى ابنه من بعده فرنسيس الأول (1792م – 1835م)، الذي اتبع سياسة والده وقد استأنف المفاوضات مع بروسيا للقيام بإجراء عسكري ضد النمسا، وقد هيأت النمسا وبروسيا جيشا قوامه 80 ألف مقاتل لغزو فرنسا واستندت قيادة الجيش إلى دوق برونزيوك.

كان الفرنسيون متحمسين للحرب، وشعروا بأنهم يقاتلون من أجل قضية الحرية والمساواة والقومية وأسرعوا بالذهاب إلى الجبهة، حيث إلتحق الجنود من عدة مدن منها مرسيليا التي انشد جنودها في باريس نشيدا جديداً للحرية وضعه روجيه دي ليل وهو نشيد المارسيليز الذي أصبح فيما بعد نشيد الوطني لفرنسا.[1]

ولكن أصيبت الجيوش الفرنسية بهزيمة نكراء وكانت من نتائجها:

1. فقدت الوزارة الفرنسية وزارة الجيروند ثقة الشعب واستقال وزير الحربية.
2. ثار الشعب في باريس وإعتبروا تواطؤ الملك مع أعداء البلاد من أسباب الهزيمة فهاجمة الغوغاء قصر التولير في 20 يونيه عام 1792 وكادوا يقضون على الملك بالموت لولا تدخل الحرس الوطني لإنقاذه وإن كان كثيرون وجهوا اللوم إلى (لافييت) قائد الحرس الوطني وإتهموه بالإهمال.
3. ازدادت شقة الخلاف بين لافييت قائد الحرس الوطني واليعاقبة فقد أعبر لافييت فتنة في يوم 20 يونيو 1792م موجهة ضده.[2]

1 . إياد علي الهاشمي، المرجع السابق، ص 160.

2 . شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 114.

4. فاضت سجون المدينة برجال من مختلف الأنواع بعضهم بريء وكثيرون منهم كانوا من المتآمرين حقا على الملكية، ثم نفذ بهم أحكام الإعدام وقد تراوح عددهم ما بين ألف والخمس مئة إلى ألفي شخص واستمرت حملة الإعدامات خمس أيام، وفي أثناء ذلك أطلقت اللجنة المركزية إعلانا رسميا للباريسيين تعلن فيه (إلى السلاح أيها المواطن إلى السلاح فإن العدو على الأبواب)، بعد أسبوعين من ذلك نجحت القوات الفرنسية بقيادة ديموريبه الذي حل محل لافييت من تحقيق النصر ضد خصمه برونزيوك قائد القوات المعادية وأعقبت ذلك مفاوضات بين الدوق برونزيوك وديموريبه انتهت بإنسحاب الأول مع قواته من فرنسا التي أدت الثقة بين الفرنسيين، بعد أن ظن الأعداء أن القوات الفرنسية ستفر من إطلاقه أول طلقة مدفع، كما حدث ذلك في الأراضي المنخفضة ولقد شعرت باريس بعدها بزوال الخطر.[1]

هكذا أثبتت الجمعية التشريعية فشلها في تسيير دقة الأمور كما ثبت عدم صلاحية دستور 1791م وكان لابد من انتخابات جديدة لتأليف (مؤتمر وطني) يبث في مصير الملكية، ونظام الحكم في فرنسا ذاتها وهل تبقى الملكية الدستورية التي تقررت بمقتضى دستور 1791م أم تتحول إلى جمهورية؟[2]

2-3.المؤتمر الوطني (1792م – 1795م) :

أثبتت الجمعية التشريعية فشلها الذريع في تسيير دقة الأمور، وما دل على عجزها من موقفها من مذابح سبتمبر 1791م، وفي إصرارها على إعلان الحرب على النمسا سبب أن تتكبد فرنسا خسائر جمة في الأموال والأرواح، فلما سقط الملك عجزت الجمعية عن الاحتفاظ بسلطتها واستطاعت هيئة كون باريس أن تغتصب منها السلطة وقد زادت مذابح سبتمبر في سطوة هذه الهيئة، شغلت باريس في بداية سبتمبر بالانتخابات لتأليف المؤتمر الوطني حتى تم الانعقاد في 21 سبتمبر 1792م، وكان بدء الانتخابات في الثاني والعشرين من سبتمبر وهو نفس اليوم الذي بدأت

1 . إياد علي الهاشمي، المرجع السابق، ص 161.

2 . شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 115.

فيه المذابح وكان روبسبير أول المنتخبين عن باريس في هذا المؤتمر ثم تلاه دانتون وكامبيل ديمولان،[1] وكان أعضاءه إجمالا ينتمون إلى ثلاثة أحزاب:

1. حزب اليمين (الجيروند[2]):

بلغ عددهم 165 عضوا وكانوا يؤمنون بالحكم الجمهوري وكانوا يفتقدون إلى القيادة الحازمة كما أنهم اختلفوا فيما بينهم مما مهد لحزب اليسار المتطرف للسيطرة على الأمور.

2. حزب اليسار (الجبل الياعقبة[3]):

بلغ عددهم 50 عضوا، ومن بين زعماءه دانتون وروبسبير.

3. حزب الوسط (السهل):

بلغ عدد أعضائه حوالي 400 عضو وظهر من أعضائه سيبس لكنهم كانوا موضع جذب من كل من الحزبين الآخرين.[4]

2-4.إعلان الجمهورية الأولى (1792م- 1795م):

وافقت الجمعية التشريعية لبلدية باريس في ميلها إلى الجمهورية، وهذا معناه الدستور الملكي الذي وضعته الجمعية الأهلية قبل أشهر قليلة لذلك طلبت الجمعية من الأهالي إنتخاب (المؤتمر الوطني) يصنع للحكومة نظاما جديدا، فاجتمع المؤتمر وكان أول عمل قام به هو محو الملكية القديمة وإعلان الجمهورية في فرنسا، عندئذ ظن المتحمسون من

1 . زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 19.

2. **الجيروند:** هم أعضاء حزب سياسي نشأ أثناء الثورة الفرنسية، وجاءت تسمية الحزب بهذا الاسم لأن معظم قادة المنظمين له ينتمون لمقاطعة الجيروند فهم جمهوريون ويمثلون البرجوازية ويؤمنون بالملكية الخاصة، ينظر: هربرت فشر، المرجع السابق، ص 25.

3. **اليعاقبة:** هم جماعة سياسية متطرفة عرفت بنشاطها الإرهابي خلال الثورة الفرنسية، ينظر: زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 139.

4. شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 115.

أبناء ذلك الجيل أن فجرا جديدا للحرية يلوح في سماء بلادهم بعد أن زال ظلم الطغاة إلى الأبد فإعتبروا الثاني والعشرين من سبتمبر سنة 1792م اليوم الأول من تاريخ الحرية الفرنسية.[1]

وبدأ التفكير في مصير الملك وكان معظم زعماء الجيروند يطمعون في إنقاذ حياة الملك، بينما كان حزب الجبل مصرا على إتهام الملك بالتآمر على الأمة، والعمل على هدم الدستور، ورجحت كفة المطالبين بإعدام الملك بصوت واحد 361 صوتا مقابل 360 وفي 21 يناير 1792م أُعدم الملك.

وترتب على ذلك نتائج داخلية وخارجية خطيرة:

1. في الداخل ترتب على إعدام الملك انتصار حزب الجبل وكان بداية الإرهاب الذي ساد فرنسا في هذه الفترة فقد إتهم كل من اعترض على إعدام الملك بالخيانة بل اتهموا بذلك كل من اقترح إجراء استفتاء عام بشأن البحث في مصير الملك.[2]
2. في الخارج تسبب في إثارة دول أوروبا وملوكها الذين باتوا يتوقعون نفس المصير الذي انتهى إليه لويس السادس عشر، وهنا أخذت بعض هذه الدول تمهد لتكوين حلف يواجهون به ثورة فرنسا إتقاء لخطرها أو للقضاء عليها، وأسرع ما تكون ذلك من بروسيا والنمسا.[3] وببريطانيا واسبانيا وهولندا وسردينيا وأدى كل ذلك إلى التفكير في إجراء لا مفر منه وهو تشكيل لجنة عرفت بالاسم الأمن العام.

وتنقسم فترة لجنة الأمن العام إلى فترتين رئيسيتين:

1/ فترة رئاسة دانتون[4] (16 أفريل إلى 10 يوليو 1793م):

سيطر دانتون على لجنة الأمن العام عند تكوينها، وظل كذلك حتى إعادة تشكيلها في 10 يوليو 1792م حين خلفه روبسبير، ولم تكن مهمة لجنة الأمن العام مجرد الرقابة، بل كانت في الحقيقة تسيطر على تصريف شؤون فرنسا،

1. جيفري براون، تاريخ اوروبا الحديث، تر علي المرزوقي، لبنان: بيروت الاهلية للنشر، ط1، 2006م، ص 373.
2. شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص ص 116، 117.
3. زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 119.
4. جورج دانتون : (1794م – 1759م) هو زعيم ثوري فرنسي ومحامي، وخطيب بارع وكان من ألمع المحامين في باريس، ينظر: شوقي عطا الله الجمل، عبد الرزاق عبد الله، المرجع السابق، ص 119.

حتى إن الوزراء تحولوا إلى مجرد رؤساء لأعضاء لجنة الأمن، وكان من حقها تعيين القواد وعزلهم فهي صاحبة الحق في توجيه السياسة الخارجية، كانت سياسة دانتون قائمة على أساس التوفيق بين الجيروند واليعاقبة، ولكن لم تنجح هذه السياسة، فركز المتطرفون من اليعاقبة بالقضاء على الجيروند، ولقد نجحت هذه المؤامرة ضد الجيروند بسبب أن هذه الأخيرة لم تكن لها مبادئ خاصة، وكانوا مفككين غير متماسكين، فظل دانتون مسيطر على لجنة الأمن العام إلى 10 يوليو 1793م، وظلت لجنة الأمن العام في عهد رئاسته تمارس سلطتها دون استخدام العنف.[1]

2/ فترة رئاسة روبسبير[2] (لجنة الأمن العام (يوليو 1793م إلى 1794م):

دخلت لجنة الأمن العام في 28 يوليو سنة 1793م فلمدة عام واحد مدهش عام خالد بأمجاد الحرية وعار داخلي، كان هذا الرجل العجيب حاكم فرنسا الحقيقي وروح فرنسا المسيطرة، فما أكثر الانتصارات التي أحرزتها اليعاقبة في أيامه، فأخمدوا الثورة في لبول واسترجعوا طولون، وهزموا النمساويين في واتيني وفلورى، وأعادوا فتح البلجيك وغزو هولندا، أما في باريس فإن عام روبسبير هذا يمتاز بلوغ إرهاب اليعاقبية ذروته، وكان هذا الرجل من طراز لين، لكنه قضى على نفسه بتطرفه.

فقد أصدر في 10 يوليو 1794م (22 قانون) كان بمثابة سيف على رقاب أعضاء المؤتمر، فلقد حارب أولائك من حصانتهم البرلمانية، وكان أعضاء المؤتمر رجال بزعامة بارا وتالين عزموا عزما صادقا للتخلص من هذه الطاغية وفي 28 يوليو 1794م أحدقت بدار البلدية واقتحمتها قوة جاء أكثرها من ليبتيه وهو أحد الأحياء التي يقطنها ذو اليسار في المدينة وهناك عثر على روبسبير وقد هشمت رصاصة فكه، فاقتيد وهو يقطر دما إلى المقصلة[3]

1. شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص ص 117 116.
2. ماكسملينا روبسبير: (1758م – 1794م) هو محامي وزعيم سياسي فرنسي ، كان احد أهم الشخصيات المؤثرة في الثورة الفرنسية وكان النصير الأساسي لعهد الإرهاب، ينظر: هربرت فشر، المرجع السابق، ص 39.
3. هربرت فشر، المرجع نفسه، ص 40.

2-5.عهد حكومة الإدارة (1795م- 1799م):

بعد سقوط روبسبير وانتهى عهد المذابح وانتصر جوردان في فليري في 25 حزيران 1794م وقبض المعتدون وأنصار دانتون على الحكم، وألغوا الكومون وأغلقوا نادي اليعاقبة، وعفى الفانديين وسمحوا للجرنديين بالعودة إلى البلاد وعادت الحياة السياسية إلى باريس.

كان الحل هو إيجاد دستور بتشكيل الحكومة مع وجود خطر عدم إمكانية التوصل إلى إيجاد حل لهذه المشكلة لأن ثوار باريس رغم ما أصابهم من ضعف، وسقوط الكومون في باريس فإنهم لازالوا مسلحين ولديهم وسائل الثورة، ثم عندما فشلوا في المواجهة قرروا وضع الحرص الأهلي تحت إدارة لجنة من رجال الجيش[1].

قد وجد حل لوضع دستور بإنشاء هيئة اتخذت احتيالا صبغة دستورية، وعمرت أربع سنين تحت اسم حكومة الإدارة، فإنه لما كانت إقامة الديكتاتورية أمر ليس في المستطاع وقتئذ التفكير فيه والرضا به، فقد وضعت السلطة التنفيذية في يد هيئة مكونة من خمسة أشخاص ينتخبون لمدة خمسة أعوام، تم إنشاء مجلسين تشريعيين هما مجلس الشيوخ ومجلس الخمسمائة، فثار جميع المعتدلين والملكيين في باريس على هذا التدخل العنيف، في حرية الانتخاب، فرأوا أنهم تخلصوا من الإرهاب.[2]

تم حشد ستة وعشرون ألف للقيام بالهجوم في أكتوبر 1795م في هذه الأجواء ظهر شاب من قادة المدفعية، تميز في حصار طولون عام 1793م، وتعرف على بارَا وهو أقوى أعضاء حكومة الإدارة، وعهد إليه بالدفاع عن المؤتمر الوطني وبنيته المهددة بالسقوط، وإستطاع أن ينقض الحكومة من المتظاهرين، وتمت ترقيته العسكرية على الفور كقائد للقوات الداخلية[3].

1. مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص ص 273، 274 .
2. هربرت فشر، المرجع السابق، ص ص 42، 43.
3. مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص 274.

المبحث الثاني: نابليون بونابرت (1799م– 1814م)

1.انقلاب برومير: اتصل نابليون[1] بمن يرى فيهم الرغبة في تغيير نظام الحكم وساهم في الانقلاب ثلاثة أركان:

أ. أقلية في الهيئة التشريعية كانت مستعدة للتصويت في نظام الحكم القائم أو على الأقل الإستقالة .

ب. أناس داخل حكومة الإدارة كانوا مستعدين للإستقالة وتعطيل عملها.

ج. القوات المسلحة.

نلاحظ على هذا الإنقلاب لم تستخدم القوة المسلحة إذ لم يحدث قتال، فقد إقتحمت القوة قاعات المجلس وشتت الأعضاء وتم الانقلاب ووضع النظام الجديد في نوفمبر 1799م، ونلاحظ أن نابليون يختلف في هذا الأسلوب الذي سيتبعه ابن أخيه نابليون الثالث، فلم يلجأ نابليون كما لجأ هتلر وموسوليني فيما بعد إلى إنشاء فرق القمصان السوداء، وتغلغل المبادئ تدريجيا بطريق الخطب ووسائل الإعلام، ثم الزحف إلى روما والتخلص من المعارضة بمنع أي حزب معارض، ثم سياسة الاعتقال والسجن والتشريد حتى تصبح الأمة كتلة واحدة تساند الحزب.[2]

2.عهد القنصلية (1799م– 1804م):

أصبح بونابرت الحاكم الفعلي لفرنسا، عقب نجاح انقلاب برومير، فإهتم فور ذلك بتسوية المسائل المختلفة الخاصة بالإدارة وشؤون الحكم وسياسية الدولة الداخلية، وقد نجح في ذلك إلى حد كبير، وأسباب ذلك كثيرة تتعلق بشخصيته وحسن اختياره للرجال وعدم تعصبه للحزب دون الآخر وعمله على نشر العدالة، والعفو عن أعداء الثورة، وإعادة السكينة إلى نفوس الكاثوليك.[3]

---

1. **نابليون:** ولد في مدينة اجاكسيو عاصمة كورسيكا سنة 1769، أي سنة واحدة بعد تنازل جمهورية جينوي لفرنسا عن الجزيرة ، هو من عائلة تعود في أصولها إلى ايطاليا، كان يمارس مهنة المحاماة ثم التحق بعد ذلك بمدرسة سنسير الشهيرة العسكرية واظهر بها تفوقا باهرا على رفاقه وليس فقط في العلوم العسكرية وإنما في الآداب والتاريخ والجغرافيا، ثم عين برتبة ملازم أول في سلاح المدفعية التابع للجيش الفرنسي الملكي، ينظر: عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص 294.
2. شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 134.
3. زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 175.

دستور 1799م:

ولما كان لابد من إعطاء هذا الانقلاب والحكم الجديد الذي انبثق عنه طابعا من الشرعية فقد أخذ "سياياس"، السياسي الداهية على عاتقه مهمة إعطاء فرنسا دستورا جديدا يناسب الأوضاع السياسية الجديدة ويضمن للفرنسيين أكبر قدر من الديمقراطية والحريات العامة، إلا أن الدستور الذي كان المعروف في التاريخي الفرنسي بإسم دستور **1799**م جاء في أكثر نصوصه صورة لأفكار ونظريات نابليون في الحكم ولرغبته في جمع كل السلطات بيده.[1]

من أهم مميزات دستور القنصلية أنه لم يكن من وضع جمعية تأسيسية وإنما وضعته لجنة من خمسين عضو انتخبتهم الهيئة التشريعية بحكومة الإدارة لتحقيق هذا الغرض بعد وقوع انقلاب برومير مباشرة انتخبهم من بين أعضائه مجلس الشيوخ والخمس مائة لجنة مكون من **25** عضو وقد رأسها رينيه، وتفرغت هذه اللجنتين لصياغة مواد الدستور فكان من كل لجنة من اللجنتين ستة من مهرة المتخصصين.[2]

وعندما عرض الدستور على الشعب جرى الاقتراع عليه بأغلبية ساحقة رغم أنه عمليا قد قضى على الديمقراطية البرلمانية وأعطى كل السلطات التنفيذية لجأ واحد كان في نفس الوقت بحكم تركيب هيئة المجالس التشريعية مهيمنين على سلطة إصدار القوانين، إلا أن شخصية بونابرت وثقة الفرنسيين به والآمال العريضة التي علقت على حكمه هي التي جعلت الناس يوافقون على الدستور .[3]

2-1. إصلاحات نابوليون الخارجية:

عندا أصبح الجنرال بونابارت قنصلا أولا، وجد فرنسا في حرب مع إنجلترا روسا والنمسا وتركيا ونابولي، حيث أن هذه الدول كانت قد اتخذت في كانون الأول 1798م وقهرت جيوش حكومة الإدارة ثم قضت على كل

1 . عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص 84.
2 . زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص ص 178، 179.
3 . عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي ، المرجع السابق، ص ص 84، 85.

أعمال بونابرت في إيطاليا، لذلك كان يرى أن من واجبه إعادة نفوذ فرنسا في الخارج والنظام في الداخل، هذا أن بونابرت كان مجبورا على الظهور بمظهر البطل العسكري أمام شعبه إن أراد من الشعب مودة وخضوعا.[1]

فقد قرر أن يضرب كل من (بريطانيا،النمسا وروسيا)، بوجه خاص فقرر أن يضربهم بسفينة ومرة أخرى إنقضى على النمسا فهزمها في مارنجو 1800م وأرغمها على عقد صلح لونيفيل في فبراير 1801م وأعاد بذلك سيطرته على ايطاليا لتظهر فيها مرة أخرى جمهوريات صغيرة إيطالية تابعة لفرنسا هي: جمهوريات ليجوريا وسيزاليين كما انشأ جمهورية باتافيا في هولندا وهلفاتيا في سويسرا.[2]

وبعد الانتصارات الفرنسية المتعاقبة على دول التحالف الثاني انهار الحلف المذكور، ولم يبقى صامدا بوجه نابليون غير إنجلترا التي كانت آنذاك من المأمول في المستقبل منظور أن يتغير هذا الواقع لصالح الأسطول الفرنسي وفوق ذلك كان نابليون يتوق لفترة من الهدوء والسلام يتفرغ فيها لأوضاع فرنسا الداخلية.

ولتنظيم شؤون الأراضي الأوروبية التي أطلقت يد فرنسا فيها بموجب معاهدة صلح لونفيل،لهذه الأسباب بدا نابليون يظهر ميلا متزايدا للمصالحة أما في إنجلترا فإن الأوضاع الداخلية كانت تفرض بصعوبة البحث عن السلام مع نابليون.[3]

فقد كانت الظاهرة تنبأ عندئذ بخطورة مركز إنجلترا، ففرنسا التي أصبحت القوة الغالبة على السياسة الأوروبية فقد ازدادت قوة بإستلاء بروسيا على هانوفر ومهاجمة إسبانيا للبرتغال، ونتج عنه إرغام البرتغال على إغلاق ثغورها في وجه أسطول بريطانيا، وأن عصبة الحياد المسلح كانت كلها لمواجهة إنجلترا بإرسال القائدين باركر و نلسن إلى بحر البلطيق كما أوغرت إلى تركيا بإعلان الحرب على القوات الفرنسية في مصر وكللت جهود إنجلترا بالنجاح وفي

1. جفري بروان، المرجع السابق، ص 394.
2. عبد العزيز سليمان، محمود محمد جمال الدين، المرجع السابق، ص 298.
3. عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي ، المرجع السابق، ص 86.

كوبنهاجن حارب الدانمركيون حربا مجيدة، ولكن أجبرهم نلسن على الإنفصال على عصبة الحياد المسلح في أفريل عام 1801م واضطرت القوات الفرنسية إلى الإجلاء عن مصر في نفس العام على سفن بريطانية.[1]

مهدت هذه الحوادث، إغتيال القيصر، ومعركة كوبنهاجن، الطريق إلى صلح " إميان" مارس 1802م، فقد إحتفظت إنجلترا بتفوقها البحري على الأقل دون أن يمس بسوء ومن بين فتوحاتها العديد عبر البحار، أبقت في يدها تويندا التي كانت قد إنتزعتها من الإسبان وسيلان التي كانت اغتصبتها من الهولنديين.[2]

أمكن لرئيس الوزراء البريطاني الجديد أدينغتون أن يباشر مفاوضات مع الفرنسيين انتهت بسرعة، نظرا لحاجة الفريقين للسلام وإلى الاتفاق على شروط صلح وقع بصورة نهائية في مدينة إميان الفرنسية يوم الخامس والعشرون مارس 1802م وأبرز ما في نصوصها: [3]

1- تعترف انكلترا بحدود فرنسا الطبيعية أي بضم بلجيكا وقسم من هولندا وأراضي الضفة اليسرى لنهر الراين.

2- تقبل انكلترا ببقاء النفوذ الفرنسي في إيطاليا وتعترف بما أجراه فيها نابوليون من تغيرات وما أقاله فيها من جمهوريات شقيقة.

3- تعهدت إنكلترا بإعادة جزيرة مالطا لأصحابها الشرعيين، أي منظمة فرسان مالطا التي كان يرعاها ويشملها بحمايته قيصر روسيا، وتعهدت بأن تعيد كل ما أخذته أثناء الحرب من مستعمرات فرنسا وهولندا وإسبانيا.

4- تتعهد فرنسا بالانسحاب من مصر وإعادتها للأتراك العثمانيين، وبالجلاء أيضا عن نابولي وعن الأراضي البابونية.[4]

1. زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 186، 187.
2. هربرت فشر، المرجع السابق، ص 63.
3. عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي ، المرجع السابق، ص 87.
4. عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي ، المرجع نفسه، ص 88.

2-2.إصلاحات نابوليون الداخلية:

إنصرف نابوليون بعد صلح إميان إلى تثبيت الأنظمة الإدارية في فرنسا، وكانت بعض نواحيها قد أصيبت بالفوضى نتيجة لإنشغاله بالحروب، وقد نشط في عمله الإصلاحي نشاط منقطع النظير، فهو يعمل بلا كلأ ولا ينام إلا القليل، فاستطاع أن يعيد للحكومة في فرنسا هيبتها واحترامها وللأمة وحدتها، مقتنعا بأن الاتحاد أساس العظمة القومية و إستعان في ذلك بالدين لأنه سر النظام الاجتماعي.[1]

ولعل ما ساعد نابوليون في مهمته الشاقة العسيرة هذه تلك الثقة اللامحدودة التي أظهرها الشعب الفرنسي تجاهه، ففي سنة 1800م وفي الإنتخابات الشعبية الحرة عين قنصلا أولا لمدة عشر سنين، ثم في سنة 1802م عادت هذه الجماهير فأكدت ثقتها به ومنحته مزيدا من الولاء والتأييد فوافقت على جعله قنصلا مدى الحياة وابرز مخلفات بونابرت في مجال التنظيم الداخلي والإصلاح.[2]

فكان أول تفكير يومئذ في المهاجرين حيث أصدر مجلس الشيوخ بشأنهم قانونا يسمح بعودتهم إلى فرنسا في اقصر وقت ممكن، وأيضا أهم ما قام به هو الاتفاقية البابوية يوليه 1801م وعرفت بإسم الكونكوزات ثبت بها دعائم الكاثوليكية في فرنسا، وأزال أثار القانون المدني للكنيسة والعبادات الأخرى التي أدخلها اليعاقبة في فرنسا، كما انشأ نظاما قوميا للتربية والتعليم.

كانت حاجة الشعب إلى هذا النظام قوية وعاجلة خاصة وأن الثورة كانت قد عطلت الجامعات، التي كان يسيطر عليها رجال الدين، ومن الجديد في إصلاح نظام التعليم التي قام بها نابوليون الاهتمام بالتعليم الفن تحت إشراف العالم مونج.[3]

1. زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 188.
2. عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي ، المرجع السابق، ص 89 - 90.
3 . زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 188.

قد أضاع القانون المدني أكثر من أي عمل آخر شهرة نظم فرنسا الجديدة، وكان هناك أربعة قوانين نابولونية أخرى، قانونان منها يتعلقان بإجراءات محاكمة المجرمين وعقوباتهم، وبما أنهما وضعا أيام الإمبراطورية فقد شوههما طابع الاستبدادي، وتقابلهما في الكفة الأخرى أحكام أخرى اقتبست من شرائع النظام القديم ورغائب نابليون الإمبراطورية التي كانت أقل عناية بحماية الضعفاء والأبرياء.[1]

كان نابوليون يعتقد أن الثورة أخطأت في سياستها الدينية لأنها لم تنتفع بالدين كعنصر من عناصر الأمة اجتماعيا، والدين في نظره إذ أشبه ما يكون بالمرسى الذي ترسوا عليه السفينة، وقام بتنظيم علاقة الكنسية الفرنسية في مسائل التي تتصل بالعقيدة بالذات وأنه ليس من حق الكنيسة تعيين رجال الدين، وأما من حيث علاقة الكنيسة بالدولة فقد اعترفت لها بمركزها الرسمي وأن دين الدولة هو الكاثوليكية، لكن لم يرد للكنيسة أملاكها فالدولة تتكفل بمصاريف الكنيسة.[2]

3.عهد الإمبراطورية (1804م – 1814م):

الواقع أن نابليون طوال عهد القنصلية قد كان إمبراطورا في سلطانه لا ينقصه إلا احتفال بإعلان اللقب بعد التتويج، وقد ساعدت الظروف في الخارج والداخل على التعجيل بإعلان اللقب، ففي مايو1804م نقض صلح إميان، فإندلعت نيران الحرب من جديد بين فرنسا وبريطانيا أولا ثم بين فرنسا وأعضاء الحلف الأوربي الثالث فأصبح طبيعيا أن تلجا فرنسا إلى مثل هذا القائد العظيم.[3]

وخلال العامين 1803م- 1804م إقتصرت الحرب على احتلال الجيوش الفرنسية لبعض المراسي في هولندا وايطاليا وسواحل الهانوفر وكانت هذه المرافئ ذات أهمية كبيرة للتجارة والإنجليزية، وساد في هذه الفترة إنجلترا خوف مرعب من أن يراود ذات صباح جيوش الثورة الفرنسية، لم يكن نابليون يصرح بصورة مستمرة بأنه يحتاج فقط لست ساعات يسيطر فيها على بحر المانش ومن كل المناطق الموالية لفرنسا جاءت جيوش حليفة ايطالية وألمانية وبلجيكية

1 . هربرت فشر، المرجع السابق، ص 71.
2 . شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 143، 144.
3 . زينب عصمت راشد، المرجع السابق، ص 193.

وهولندية لتساهم في احتلال انجلترا، وكان نابليون يأتي بنفسه للإشراف على هذه الاستعدادات ولإثارة الحماس في نفوس جنوده، ولتمويل هذه الحملة لم يرتد بونابرت في صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وفي 21 أكتوبر 1805م بعد أن زال كل خطر من الغزو، بينما كان نابليون بعيدا جدا في قلب بافاويا أحرز نلسن ذلك النصر المبيد، وأقام سيادة بريطانيا على متن البحار فوق كل تحد حتى نهاية الحروب النابليونية فبسبع وعشرون سفينة من سفن القتال مقسمة إلى صفين، هاجم نلسن أسطول فرنسا واسبانيا الذين تمكن من إغرائها بالخروج من مرفأ قادز.[2]

وفي 2 ديسمبر1805م جرت أعظم معركة بتاريخ الإمبراطورية الفرنسية على هضبة اوسترليتز في النمسا هناك نزلت الجيوش الفرنسية جيوش الدولتين الكبيرتين النمسا وروسيا، وانزلت بهما هزيمة ساحقة وسريعة قصد منها نابليون إلى حد كبير إرهاب بروسيا فكي لا تعود تفكر بدخول الحرب، وابرز نتائجها هي أن إمبراطور النمسا بادر في اليوم التالي لمعركة اوسترليز إلى مقابلة نابليون وأجرى معه مفاوضات للصلح.

وفي 16ديسمبر1805م وجرى صلح يرسبورغ الشهير الذي أذل النمساويين إلى حد كبير وأطلق يد فرنسا في ايطاليا وجنوب ألمانيا، أما روسيا فقد انسحبت من الحرب عمليا دون أن توقع معاهدة صلح كما فعلت في المرة السابقة.[3]

إستاءت بروسيا من نابليون خاصة بعد إنشاء اتحاد الراين وبسط سلطانه على ايطاليا وجعل هولندا مملكة أقام على عرشها أخاه لويس مما هدد مصالح بروسيا، لكن نابوليون أغراها بأن تضع يدها على "هانوفر" مما أوقعها في مشاكل مع انجلترا لإعادة هانوفر لها، وفي أكتوبر 1806م دخل برلين وانهار الجيش البروسي تماما وسقطت الحصون البروسية مراسيم برلين، وبعد دخول نابوليون برلين أعلن قرارات برلين الخاصة بغلق القارة في وجه إنجلترا وأيضا معاهدة

1 . عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي ، المرجع السابق، ص 102.
2 . هربرت فشر، المرجع السابق، ص 78.
3 . عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي ، المرجع السابق، ص ص 104، 105.

تلست 1807م تردد نابليون بعد هزيمته ببروسيا، وقضى على ما بقي فيها فتنازلت بروسيا عن أملاكها الواقعة في بولندا للملك سكسونيا.[1]

وهذا الوقت شن نابليون الهجوم على إسبانيا فأشد أنصار أوروبا تمسكا بأهداب الدين وأقلها تأثرا بالبدع الانقلابية، وهكذا لقد تعاظمت على نابليون أضرار التمرد الاسباني، الذي كان الحلقة الأولى من سلسلة الثورات القومية منذ الإمبراطورية الفرنسية لذلك لأنه أتاح الجيش انجلترا البرى الصغير.[2]

4. نهاية عهد نابوليون:

لم يقبل بونابرت النتيجة التي نجمت عن هزيمة فرنسا في موقعة باريس وقرر الاستمرار في الحرب، وكان أول خطواته هو عقد اجتماع مع قواده الذين حاولوا لإقناعه بقبول الأمر الواقع، إلا أنه أبى بشدة واستطاع استمالتهم إلى وجهة نظره التي تهدف إلى استمرار القتال واستعادة عاصمة البلاد على أسنة الرماح فإتخذ بونابرت مدينة غونيبلور مقر لحكومته الجديدة.

أما الحلفاء المنتصرون فقد أقاموا إحتفالات عظيمة في أغنى أحياء العاصمة بباريس ومن الغريب أن تهتف لهم الجماهير وتنادي بسقوط نابليون الطاغية، واتخذ الأباطرة من قصر تاليران[3] مقر لحكومتهم وعقدوا على الفور مؤتمرا ضم إليه أعضاء الشيوخ من أصحاب المكانة وكبار موظفي الحكومة، وكان بناءا على طلب هؤلاء أن أصدرا الملكان منشورا أعلنا فيه أنهما لم يتفاوضا مع نابوليون ولا مع أي فرد من أفراد أسرته، ثم حاول تاليران إيجاد صيغة دستورية لإنشاء حكومة مؤقتة لتحل محل حكومة مونتينلو برئاسة نابليون المتهيأ للحرب والتي تتحمل مسؤولية التسليم.

1. شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص ص 148 – 149.
2. هربرت فشر، المرجع السابق، ص 87.
3. **تاليران:** هو شارل موريس تاليران ولد في 1754 وتوفي في 1838 بفرنسا، هو سياسي وديبلوماسي وقائد عسكري فرنسي، كان يعمل برتبة عليا في نظام لويس السادس عشر، ينظر: هربرت فاشر، المرجع نفسه، ص 87.

وعلى ذلك وبناءا على قرار من مجلس الشيوخ كانوا أربعة وستين شيخا، من أصل مائة وأربعين حيث رفض الباقون الحضور وفاءاً لبونابرت، ودون اجتماع رسمي أنشأت حكومة مؤقتة يترأسها تاليران.

هذه الحكومة المؤقتة التي قبل الحلفاء المفاوضة معها اتخذت لنفسها القرارات التالية:

1. بقاء مجلس الشيوخ والمجلس التشريعي.
2. إطلاق حق الانتخاب.
3. الإبقاء على الرتب والمعاشات العسكرية.[1]
4. إحترام إلتزامات الدين العام.
5. الإعتراف بقانونية جميع الأملاك الأهلية .
6. العفو عن أصحاب الآراء التي لم يكن يرضى عنها نظام الإمبراطورية.
7. حرية العبادة.
8. حرية الصحافة والتعبير عن الرأي.

وفي النهاية اعتبرت هذه الحكومة المؤقتة أما بونابرت قد اعتدى على الدستور وطالبت من المجلس التشريعي إعلان عزله، ونفذ المجلس هذه الرغبة في يوم 13 أفريل سنة 1814م، أما بونابرت فقد بذل جهودا لإقناع قواده بأمرين الأول استمرار الكفاح والثاني عقد صلح مؤتمر، ينص على تنازله عن العرش لصالح ابنه، وأرسل بعض قواده ووزير خارجيته بالتفاوض كما اصطحبوا معهم جيش بقيادة احد قواده ويدعى مارمون[2].

1. أمال السبكي، أوروبا في القرن التاسع عشر فرنسا في مئة عام، جدة : عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 1985، ص 132.

2. **مارمون:** هو اوغيست فريديريك لوي فيس دومارمون دوق رغوزرا الأول (1774م-1852م) كان جنرالا فرنسي ونبيلا ومشيرا في الجيش الفرنسي، ينظر: أمال السبكي، المرجع نفسه ، ص 139.

وفي أثناء المقابلة التي كان قد حضرها قيصر روسيا ووافق في البداية القيصر على مطالب بونابرت لكن أعضاء الحكومة المؤقتة رفضوه بالإجماع وأصروا على ضرورة أن يتنازل بونابرت دون قيد أو شرط، ثم حاولوا استمالة مارمون وجيشه ونجحوا في ذلك أيضا. أما الحلفاء فقد عاملوا بونابرت بسخاء بعد أن تنازل عن عرشه فأعطوه جزيرة ألبا " ELBE"[1] منفيا إليها بوصفه سيداً لهذه الجزيرة، وعادت سلالة الباربون[2] التي كانت الثورة قد قلبتها في عام 1789م ، إلى الحكم في فرنسا بشخص لويس الثامن عشر شقيق لويس السادس عشر الذي كان قد أعدم وأغلقت مرحلة الحرب الدامية، وانتهي الطغيان الدكتاتوري الذي خرج من الثورة.[3]

1. أمال السبكي، المرجع السابق، ص 139.

2. **الباربون:** هي عائلة ملكية أوربية مهمة ، وهي فرع من سلالة الكابتيون، يرجع نسبهم إلى لويس الأول، وكان هذا بمثابة نظام فرنسا القديم له شعار هو النبالة ، ينظر: أمال السبكي المرجع نفسه، ص 140.

3. العالي رعد مجيد ، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر (الصراع والتحالفات 1789م- 1914م) ، عمان : دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 2007م، ص 51.

المبحث الثالث: عهد لويس الثامن عشر (1814م –1824م)

عقد الحلفاء معاهدة شومون في أول مارس 1814م لمواصلة الكفاح ضد نابليون، وفي 30 مارس من نفس السنة دخلت جنودهم باريس وعاد البوربون معهم إلى عاصمة ملكهم القديمة، ثم إستتب له الأمر في فرنسا نهائيا وبذلك إنتهى عهد الإمراطورية وأعلن عن عودة الملكية وأسرة البربون.[1]

وفي الحقيقة فإن عودة البربون كان بناء على طلب وإلحاح من تليران الذي استطاع إقناع الأباطرة بذلك إبان إقامتهم في قصره وبالذات قيصر روسيا، وقد سجل المؤرخون أن كافة المجتمعين كانوا غير راغبين في عودة أسرة البربون لكن دعاوي تاليران أن الاستقرار والهدوء المنتظر لن يأتي إلا على أيدي البربون، وان عودتهم إلى العرش إنما هي اعتراف بالمبادئ التي يقوم عليها السلام ورمزا لها.[2]

ولقد انحصرت مهمة البوربون عند عودة لويس الثامن عشر إلى عرش فرنسا في أمرين اثنين:

1. التوفيق بين مبدأين متناقضين: الشرعية legitimacy، وهو مبدأ العهد القديم وسيادة الشعب وهو ثمار الثورة.
2. عقد الصلح للمرة الثانية مع الحلفاء المنتصرين.

وقد رفض تاليران، رئيس الوزراء، إبرام المعاهدات القاسية معتمدا في رفضه على إمكان إثارة غضب الشعب، ولكن الملك الحذر لم يشأ إثارة أزمة بينه وبين الحلفاء، فاستقال تاليران، وخلفه في الوزارة الجديدة دوق ريشيليو Rechelieu[3] في 24 سبتمبر 1815م، ووقع ريشيليو على معاهدة باريس الثانية في 20 نوفمبر 1815م.[4]

1.الدستور الأول في عهد شارل الثامن عشر 1814م:

1. عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815م- 1919م)، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000م، ص 67.
2. أمال السبكي، المرجع السابق، ص 140.
3. **دوق ريشيليو**: (1585 –1642) رجل دولة ورجل دين، كان وزير الملك الفرنسي لويس الثامن عشر، ينظر: عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 80.
4. عمر عبد العزيز عمر، المرجع نفسه، ص 68.

أصدر لويس الثامن عشر في 4 يونيو 1814م الميثاق أو العهد الدستوري، وحكمت فرنسا وفق أحكام هذا الدستور منذ عام 1814م حتى قيام الثورة في يوليو 1830م، وكانت مأخذ هذا الدستور ونقائصه من أسباب الثورة الرئيسية، وقد تألف هذا العهد الدستوري من مقدمة وستة وسبعين بندا، وجاء في المقدمة أن كل السلطة ترتكز في شخص الملك.[1]

كانت بعض نصوص هذا الدستور مستمدة من الدستور الانجليزي، من حيث تقرير أن الملك يمارس سلطته التنفيذية بواسطة وزراء مسؤولين، وأن من حقه وحده إقتراح القوانين وأن مجلس الأعيان وآخر للنواب يقترعان على الضرائب وعلى القوانين، وان أعضاء مجلس الأعيان يعينهم الملك ومن الممكن أن تكون العضوية فيه وراثية وأن أعضاء مجلس النواب يعينون بالانتخاب، على أن يكون للذين يدفعون ضريبة مباشرة قدرها خمسمائة فرنك حق الانتخاب، والذين يدفعون ضريبة قدرها ألف فرنك حق النيابة، وفيما عدا ذلك فقد تحول ومؤقتا من المجلس التشريعي الذي عرفته الإمبراطورية إلى مجلس للنواب. بينما تالف من الارستقراطية الجديدة أكثرية مجلس الأعيان من بينهم أربعة وثمانون شيخا ومارشالا.[2]

ومن مواد الدستور الستة والسبعين، ضمنت الاثنتي عشرة مادة الأولى حقوق المواطنين الفرنسيين، وهي المساواة أمام القانون بصرف النظر عن الألقاب والرتب، وحق الجميع في شغل الوظائف المدنية والعسكرية، ثم ضمان حرية الفرد باحترام القانون، فلا يجوز القبض على إنسان أو توقع عليه عقوبة إلا بمقتضى إجراء قانوني ولكن الدستور الذي أعطى فيه الحرية الفردية لجميع المواطنين الفرنسيين ترك الأمة في مجموعها من غير ضمان لحرياتها، لأن ضمان حريات الأمة وإنما يكون بدعم المسؤولية الوزارية، وذلك بأن يتولى السلطة التنفيذية مجلس وزراء يرتبط بقاؤه بثقة المجلس الذي تنتجه الأمة.[3] أي البرلمان وقد تبع عودة الملك إلى باريس في الحكم من يوليو إلى سبتمبر 1815م وقوع حوادث

1 . عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 68.
2 . أمال السبكي، المرجع السابق، ص 141.
3 . عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 69.

دامية كثيرة خصوصا في جنوب فرنسا وانتشر ما يعرف بالإرهاب الأبيض، ولم تتردد الملكية العائدة في الإنتقام من رجال الماضي، ولما كانت وزارة تاليران التي إستمرت في الحكم من يوليو إلى سبتمبر 1815م قد أظهرت بعض الاعتدال في موقفها من الحوادث الانتقامية، فقد أبعدت من الحكم وخلفتها وزارة ريشلييه، وفي عهده حوكم المارشال ناى، أحد الأبطال العسكريين في عهد نابليون، وإعدم في ديسمبر 1815م، وفي وسط موجة الإرهاب هذه تم إنتخاب المجلس الأول في أغسطس 1815م، فدخله عدد كبير من مؤيدي الملكية العائدة عرفوا باسم الملكيين المتطرفين، وتزايد الإرهاب الأبيض بعد تأليف مجلس النواب، وعندئذ إضطر الملك إلى حل المجلس في سبتمبر 1816م وفي الانتخابات الجديدة حصلت وزارة ريشلييه على أكثرية من العناصر الملكية المعتدلة، أيدت سياسة التهدئة والتسكين التي اتبعها ريشيلييه في الداخل والخارج معا.

ولما كان خمس عدد الأعضاء يتجدد سنويا، فقد بدأ جماعة من الأعضاء المستقلين والأحرار يدخلون مجلس النواب بعد عام 1816م،[1] ولقد كان موقف لويس الثامن عشر وهو يقف وقفة عسيرة بين أمتين وفلسفتين وتقليدين متباينين، صعبا إلى أقصى درجات الصعوبة، فقد كان يدين بعرشه للهزيمة الشائنة المذلة التي لحقت بفرنسا في ووترلو،[2] كما تمتع بمزايا كثيرة منها معرفته لشؤون أوروبا والمثابرة على العمل مع الحيلة والقدرة على مجاراة وتسير الأمور، ولكن كان يلتف حول المهاجرين من الذين طمست شهوة الإنتقام من الثورة بصائرهم، وأرادوا إسترجاع كل إمتيازاتهم وحقوقهم المفقودة وقد عقدوا آمالهم على حكومة إصلاح مهمتها فقط القيام بحركة تطهير شاملة لتصفية الموظفين وإلغاء الحقوق الأساسية التي تكفل حريات الأفراد والجماعات وإعادة النظر في مبيعات الأملاك الأهلية،[3] وبالجملة إزالة كل الآثار الاجتماعية والسياسية التي تمخضت عنها الثورة والإمبراطورية والعودة بالبلاد إلى نظام العهد

1 . عمر عبد العزيز عمر، المرجع نفسه، ص 70.
2 . هربرت فشرت، المرجع السابق، ص 136.
3 . أمال السبكي، المرجع السابق، ص 141.

القديم، كذلك تميزت وزارته الأولى بعدم إنسجام وزرائها مطلقا إذ جمعت بين عناصر شديدة التطرف فكان الملكيون والجمهوريون وأنصار الإمبراطورية، لذلك كانت عملية التوافق تكاد تكون مستحيلة.[1]

كما أن لويس الثامن عشر أجبرته الظروف القاسية التي لحقت على التزام جادة الاقتصاد الشديد المكروه، فلم يكن في إمكانه أن يجاري نبلاءه المتطرفين، الذين سيطروا على مجلسه التشريعي الأول، إذا كانت أذهانهم مطوءة بالوهم يعود النظام القديم، وفي الوقت ذاته كان يخاف الاحتمالات الثورية للمبادئ الحرة، ففي هذا الجو من العنف الاعمى الذي كانت الشيع المتضادة المختلفة تعيش فيهن كان عسيرا كشفه والسير على هديه.

فإن القانون الانتخابي الذي صدر سنة 1817م والذي حصر حق الانتخاب في دائرة ضيقة من الطبقة الوسطى، قرر في مبادئه الرئيسية، قواعد الحكم التي حكمت بمقتضاها فرنسا مدى ثلاثين عاما. [2] أما عام 1818م وجد فيه اختلاف في الرأي بين أعضاء المجلس وأمكن التميز بين أحزاب ثلاثة ظاهرة هي:

1. **حزب اليمين:** وهم الملكيون المتطرفون وشعارهم الحرب ضد الثورة، واقدر رجالهم قيليل وشاتوبريان (Chateaubriand).
2. **حزب الوسط:** وهؤلاء من الملكيين المعتدلين، ويهدفون للتوفيق بين الملكية والثورة، وأُقدر رجالهم ريشيليه وديكاز.
3. **حزب اليسار:** وهؤلاء من الأحرار الذين قبلوا الملكية ولكنهم أرادوا إنشاء حكومة مسؤولة على الطراز الانجليزي.

وكان أصحاب السطوة والنفوذ عند عودة ملكية البوربون، الملكيون المتطرفون ألد أعداء الثورة، وكان برنامج المتطرفين يستند إلى فكرة أساسية هي إحياء مصالح طبقة النبلاء والإشراف، التي هي طبقتهم وإن لم تكن هذه

1 . أمال السبكي، المرجع نفسه، ص 143.
2 . عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 71.

التعديلات ملائمة لصالح الملكية نفسها، وقد وجدوا أن خير وسيلة لتحقيق هذه الغاية هي إرجاع الكنيسة الكاثوليكية إلى سابق سطوتها ومكانتها، أراد المتطرفون أن تستعيد الكنيسة جميع الأملاك التي اغتصبت منها أيام الثورة، وكانت لا تزال في حوزة الدولة، كما أنهم أعطوا رجال الدين حق الأشراف على التربية والتعليم وعلى العموم يتلخص برنامج المتطرفين في:

أ- إقامة الملكية المستقرة والقائمة على دعائم موطدة.

ب- إنشاء الكنيسة الغنية صاحبة الأملاك الواسعة.

ج- الاستئثار بقسط وافر من السلطة السياسية التي ظلوا حتى هذا الوقت محرومين منها.

أما المعتدلون من جماعات الوسط واليسار فقد دافعوا عن الثورة، وأرادوا استمرارها ، ولكن من غير الروح الثورية وتمسكوا بكل قوة بتراث الثورة، وما كانوا يرضون بعودة النظام القديم بحال من الأحوال، ولذلك فقد تعذر أي اتفاق بينهم وبين المتطرفين، وقد تمسك المعتدلون بالدستور الذي أصدره لويس الثامن عشر، لأن هذا الدستور قضى نهائيا على تقاليد النظام القديم، وأحال مكانها تقاليد الثورة والإمبراطورية النابولونية، حيث أخذ عن الثورة مبادئ التسامح والمساواة أمام القانون وعدم التمييز بين الطبقات في خدمة الدولة، أي فتح أبواب الوظائف أمام الجميع، بينما اخذ من الإمبراطورية أداة الحكومة المركزية.[1]

وفي هذه الفترة قام الجيش الفرنسي بإخماد ثورة إسبانيا بحيث بعد مصرع دوق دي بري في فيفري 1820م زاد شعور المملكيين في باريس إلى درجة تعذر فيها بقاء وزارة حرة في دست الحكم، فاضطر لويس في أسف وغم بالغين أن يقصي وزيره المحبوب ديكاز،[2] فسقطت وزارته وكان ذلك بداية التغيير الذي أدى إلى سيطرة الرجعيين والمتطرفين على شؤون الحكم في فرنسا بشكل أدى في النهاية إلى انفجار ثورة يوليو 1830م، وبذلك وجد المتطرفون أن الوقت غير مناسب لتولي أنصارهم الوزارة، ولذلك فقد عهد إلى ريشيلييه بتأليف الوزارة الجديدة، وفي عهده أعيدت الرقابة

1 . عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ص 71، 72.

2 . هربرت فشر، المرجع السابق، ص 138.

على الصحف ثم صدر قانون الانتخاب في يونيو 1820م، حيث ضيق حقوق الانتخاب لمصلحة الطبقة المالكة الغنية، وقد ترتب على هذا النظام دخول أكثرية متطرفة إلى مجلس النواب، ولم تكن عند إعتدال ريشيلييه، فلم تلبث أن اضطرته غلى الاستقلالية في ديسمبر 1821م.

فألف الوزارة الجديدة زعيم المتطرفين، لكونت دي قليل الذي استمر في الوزارة سبع سنوات من عام 1821م إلى عام 1827م. وكانت سياسة قليل رجعية بحتة، ولكنه اتبع في تنفيذها أساليب دلت على المهارة والحنكة، وكان قليل مصمما على المضي في تجربته الرجعية مهما كانت النتيجة، فشدد الرقابة على الصحف 1822م، وفرض الضرائب العالية على الواردات إرضاء لأصحاب المصالح الأغنياء، وأعطى الكنيسة حق الإشراف على التربية والتعليم، ولإضعاف الأكثرية الحرة في مجلس النواب إستصدر قانونا للانتخاب عام 1823م جعل مدة مجلس النواب سبع سنوات بدلا من خمس، وبذلك يتجدد سبع أعضاء المجلس فقط كل سنة بدلا من خمسة أعضائه، وفي عام 1824م عظم نفوذ المتطرفين في مجلس النواب.[1]

لقد أعاد لويس الثامن عشر من خلال هذا الدستور للأشراف حقوقهم وإمتيازاتهم وعوض على بعضهم من أملاك الدولة، وكذلك أخذ ينجح تدريجيا نحو الاستبداد فعرض رقابة على الصحف وسرح آلاف الضبط الجمهوريين من الجيش وأقام حرسا ملكيا خاصا حشد فيه أبناء العائلات النبيلة ومنحهم مرتبات وإمتيازات ضخمة. ألغى علم الثورة وأعاد مكانه على آل بوربون الأبيض مع زهرة الزنبق الصفراء رمزا للبلاد وفي 16 سبتمبر 1824م توفي لويس الثامن عشر وتولى من بعده أخوه الكونت دارتوا بإسم الملك شارل العاشر.[2]

1 . عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 73.

2 . عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص 130.

المبحث الرابع: فرنسا في عهد شارل العاشر: (1824م – 1830م)

بوفاة لويس الثامن عشر 1824م دون أن يخلف ابنا يرث عرشه، أصبح التاج الفرنسي من حق كونت داراتوا وهو أخر من تبقى على قيد الحياة من هذا الفرع لعائلة بوربون الكبيرة.[1]

وكان هذا الملك الجيد عظيم الاعتقاد بان الملوك حقا مقدسا في الحكم، وهو صاحب ميول شديد نحو الإكليريكية[2] حتى صار الملكيون يعرفونه باسم حزب القساوسة (parti-pretre)، إن شارل العاشر كان يرى نفسه محقا في الدفاع عن الدين لأنه من سلالة الملك القديس لويس التاسع، ولذا كان عليه أن يسير على خطة أجداده في نصرة الدين والتبشيرية وهكذا إكتسى عهده طابعا دينيا.

ولم يقتصر إهتمام شارل العاشر بالدين على فرنسا، بل تجاوزه إلى الخارج، ففي عهده نشطت الإرساليات التبشيرية الأجنبية، ولقيت تشخيصا من السلطة الحاكمة، وهذا الجانب الديني كان له إنعكاس وأثر ذلك على إحتلال الجزائر عام 1830م، فمن الأسباب الهامة التي دعت فرنسا إلى الغزو هو دعواها لإنقاذ المسيحية والمسحيين من أيدي القراصنة (الجزائر).

وفرنسا كانت تعتبر نفسها حامية للكنيسة الكاثوليكية، وترى في إحتلال الجزائر عملا هاما أسدت به إلى العالم المسيحي وشعوب البحر المتوسط خدمة كبيرة، بحيث أن قرار شارل العاشر في الغزو كان مدفوعا من الأسقف فريسنوس، فقد عبر كليمون تونير وزير الحربية في تقرير قدمه للملك شارل العاشر يوم 24 أكتوبر 1827م، عن آماله في تنصير الجزائر بما يلي[3]: يمكن لنا في المستقبل أن نكون سعداء ونحن نمدن الأهالي ونجعلهم مسحيين"، وأكد شارل العاشر حينها يخاطبه كل أساقفة المملكة قائلا لهم: " إن مرادنا أن تنظموا الصلوات في

1. عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص 180.
2. الاكليريكية، هي كلية لتخريج القساوسة وكهنة للمسيحية والأقباط الارثودوكس تأسست عام 1890م، ينظر: عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، المرجع نفسه، ص 180.
3. خديجة بقداش، الحركة التبشيرية في الجزائر (1830م – 1871م)، الجزائر: دار حلب، 2009، ص 16.

جميع الكنائس، داعين الله أن يحمي الراية ويعطينا النصر". ولقد أراد الملك أن يربط سبب حملة الجزائر بحادث بعيد يتمثل في الحروب الصليبية.[1]

إن أول عمل قام به شارل العاشر بعد توليه حكم البلاد هو حل البرلمان الفرنسي، وفرض قيود جديدة على الصحافة، وجعلت العقوبة على الإلحاد الشديد، ووعد المهاجرين بدفع تعويض لهم عن ممتلكاتهم وامتيازاتهم التي صادرتها الثورة الفرنسية بمبلغ نحو مليار فرنك، وعرضت لائحة قانونية على البرلمان لإلغاء المساواة في الميراث وإعادة حصر الميراث بالإبن الأكبر.

اغضب شارل العاشر بسياسته الرجعية الطبقات الوسطى ذات النفوذ والطبقة العامة كثيرة العدد وزادت شدة معارضة الأحرار، وانتظم رجال الأعمال مع جنود وضباط نابليون السابقين وجماعة اليعاقبة في تجمع ضد سياسة شارل العاشر الرجعية، وفي الانتخابات 1827م، انتقلت الأكثرية البرلمانية من الملكيين المتطرفين الأحرار فعين شارل العاشر المعتدلين في المناصب الوزارية، ولكن في عام 1829م وعلى الرغم من معارضة البرلمان، سلم رئاسة الوزراء إلى الأمير دي بولنياك Polignac وهو أحد المهاجرين السابقين ومعروف بالعناد والرجعية، فحكم البلاد بلا برلمان لمدة سبعة شهور.[2]

1 . خديجة بقداش، المرجع السابق، ص 17.

2 . إياد علي الهاشمي، المرجع السابق، ص ص 172، 173.

إستنتاج:

نستنتج مما سبق ما يلي:

1. كان للعوامل الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية دور في قيام الثورة الفرنسية التي إنجر عنها أحداث وتحولات عميقة غيرت أنظمة الحكم.
2. تميزت الثورة الفرنسية على غيرها من الثورات المعاصرة بنشر أرائها ومبادئها داخليا وخارجيا.
3. كان للتطورات والتغيرات السياسية والاقليمية التي عرفتها الثورة الفرنسية أثر كبير على مجمل ظروف الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
4. لقد لعبت الجمعية الوطنية دورا في الدفاع عن حقوق الإنسان وإلغاء الحقوق الإقطاعية وكذلك إصلاح أوضاع الكنسية.
5. سعت الجمعية التشريعية إلي إيجاد الحلول والحد من النزاعات والمشاكل الداخلية والخارجية وكانت ترفض فكرة الحرب ضد فرنسا.
6. نجح نابليون إلى حد كبير في تسويته لمسائل مختلفة وخاصة في الإدارة وتسييره للحكم وسياسة دولته الداخلية.
7. لقد منح لويس الثامن عشر من خلال دستوره للأشراف حقوقهم وامتيازاتهم ووضع حد للحروب الدامية وانتهى بذلك الطغيان الديكتاتوري.
8. لقد تميزت فترة حكم نابليون بإنتقال فرنسا من عهد القنصلية إلى عهد الإمبراطورية.

الفصل الثاني:

أوضاع المغرب الأقصى نهاية القرن 18م

وبداية القرن 19م.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية.

المبحث الثاني: المولى سليمان والثورة الفرنسية.

المبحث الثالث: سيطرة الأوروبيين على الموانئ المغربية.

المبحث الرابع: الأوضاع الاجتماعية.

المبحث الخامس: الأوضاع الاقتصادية.

تقديم:

كانت أوضاع المغرب الأقصى مع نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 في جانبها السياسي تتمحور في وفاة اليزيد وإنتقال الحكم إلى المولى سليمان سنة 1792م، الذي قام بالقضاء على الاضطرابات السياسية التي شهدها المغرب في فترة المولى اليزيد، إلا أن فترة حكم المولى سليمان شهدت نزاعا على العرش من اخوته مسلمة وهشام والحسن، لمدة ست سنوات لكنهم لقيوا حتفهم على اثر أصابتهم بالطاعون، وبهذا فتح المجال للمولى سليمان بإعتلائه للعرش ، لكن قبائل آيت أومالو ثارت ضده وألحقت هزيمتين به الأولى في سنة 1811م والثانية في 1819م.

كما بلغ تأثير الثورة الفرنسية في حوض البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك المغرب الأقصى، وفي هذا الصدد أخذ المغاربة يتحررون من الأوهام المتوارثة حول تفوق الإسلام، كما اعتمدوا على سياسة المهادنة بدل المواجهة، وفي هذه الفترة بقيت علاقته سليمة مع أوروبا، ومع إزدياد إنتصارات نابليون في برلين ووتليست أظهر بذلك المولى إعجابه به، وتم إرسال سفارة مغربية استقبلها نابليون في سانت كلود.

لكن الفترة مما بين (1800م – 1814م) شهدت توترا في علاقة المغرب مع فرنسا وذلك تبعا للتعليمة التي أصدرها نابليون لممثلي فرنسا بالمغرب، كما امتنع المولى عن تهنئة نابليون عندما توج إمبراطورا لأنه كان يريد بذلك تجنبه الدخول في علاقة مع الدول الأوروبية.

كما أن المولى لم يهتم بالأسطول المغربي إلا بعد إدراكه لأهمية البحرية في إخضاع الأقاليم الساحلية، لكن محاولاته باءت بالفشل في هذا المجال بسبب سيطرة الأوروبيين على الموانئ المغربية وتم إلغاء القرصنة بالمغرب لتجنب الوقوع في أي صراع مع الدول الأوروبية.

وعرفت الأوضاع الاجتماعية تدهورا تمثل في الطاعون سنة (1799م – 1800م) وعودته سنة (1881م إلى 1820م) الذي كانت له عواقب مست جميع الجوانب وأدت إلى خسائر مادية ومعنوية وكان لهذا الأخير أثر في

حدوث مجاعة سنة (1825م -1826م) فإتخذ حكامها كنتيجة لذلك الإجراءات المناسبة بلجوءهم للإنفتاح على التجارة الأوروبية.

أما الأوضاع الاقتصادية فكانت قائمة بالدرجة الأولى على الفلاحة التقليدية والمبادلات التجارية والصناعية التي تراجعت بسبب الأزمات الاجتماعية.

المبحث الأول:الأوضاع السياسية

لقد ورث المغرب في مجال نظام الحكم في التجربة السياسية الإسلامية قاعدة الوراثة كقاعدة تحكم انتقال السلطة من سلطان إلى آخر، كما ورث في هذا الشأن تقليد البيعة كتقليد لإضفاء الشرعية على من يتولى السلطة، ويبدوا أن هذين الضابطين قد لعبا دورا أساسيا في خلق حالة عدم الاستقرار السياسي التي عان منها المغرب خلال حقبة حكم السلطان المولى سليمان. [1]

1- وفاة المولى يزيد:

كان المولى يزيد إبنا عاقا فقد ثار أكثر من مرة على والده بمساعدة بربر كروان تارة ومساعدة العبيد تارة أخرى، وكان مولاي محمد يصفح عنه في كل مرة، كما أنه كان يعتدي على الأموال التي أرسلها والده في موسم الحج لأشراف مكة وسائر الحجاز واليمن، مما دعا السلطان محمد إلى إعلان براءته من ابنه، وكتب البراءة في مناشير بعث بها إلى الآفاق وعلق أحدها في الكعبة وآخر في الحجرة النبوية وغيرها في بيت المقدس.

أفسد المولى يزيد في عامين كل ما بناه والده خلال ثلاثة وثلاثين عاماً من توطيد الأمن وتحسين العلاقات مع الدول، كما أنه أعاد الودايا إلى فاس[2]، وأعاد العبيد من الثغور إلى مكناس، وأفسد عليه قلوب أهل الجنوب الذين كانوا خير عون لوالده، فتمردوا عليه وبايعوا أخاه هشام.[3]

1. عبد اللطيف حسني، جوانب من الاوضاع السياسية والاجتماعية بالمغرب خلال عهد مولاي السلطان سليمان، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني ، 1992م، ص 112.

2. **فاس**: تقع في السهل الشمالي بين امتدادات الأطلس وامتدادات الريف، وهي تعتبر العاصمة التاريخية والثقافية للبلاد، ينظر: فؤاد دياب، المغرب الاقصى الماضي والحاضر، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ص 12.

3. محمود علي عامر، محمد خير فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث "المغرب الأقصى ليبية" دمشق: حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة لجامعة دمشق، 1999م، 2000م، ص 120.

إشتد القتال بين الأخوين، والتقى الجمعان في مكان يقال له (تازكورة) وانهزم جمع المولى هشام، وتبعهم المولى يزيد لكنه أصيب برصاصة مات بسببها في عام 1206هـ/ 1792م.

وقد أدى موت المولى يزيد إلى تفريق الكلمة بالمغرب، حينما تمسك أهل الحوز وأهل مراكش ببيعة المولى هشام، وبايع أهل الجبل أخاه مسلمه، بينما بايع أهل فاس المولى سليمان بن محمد، وغلب نفوذ المولى سليمان ومحبة الجماهير له على أخويه فتمت له البيعة العامة.[1]

2- عهد المولى سليمان (1792م- 1822م):

هو السلطان سليمان أبو الربيع بن محمد بن عبد الله ولد عام 1180هـ الموافق ل 1766م، وبويع بفاس بالضريح الإدريسي يوم السبت 17 رجب عام 1206هـ الموافق ل 11 فبراير 1792م،[2] عرف المولى سليمان، حتى قبل توليه الملك بالتقوى واشتغاله بالعلم والعكوف عليه فلم يلتفت إلى شيء مما كان يتعاطاه إخوته الكبار والصغار من أمور اللهو، وكان يميل إلى جبر القلوب والدفاع بالتي هي أحسن وهذا ما جعله أقرب وأحب إلى أبيه من إخوته، [3]

إنتهج سياسة تهدف إلى وضع حد لإضطراب السياسي الذي عانى منه المغرب والذي تخلف عن مقتل المولى يزيد،[4] لما تولى الأمر أحبته قلوب الرعية أكثر ولهجت به الألسنة، وكانت أيام حكمه في غالبها أيام أمن ورخاء في الأسعار، فأثنى عليه الشعب ممن أدرك أواسط دولته، [5] قام أيضا بإصدار أوامر بإسقاط المكوس التي كانت

1. شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا – تونس- الجزائر- المغرب)، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط1، 1977م، ص ص 228، 229.
2. عبد الرحمان بن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، الرباط: المطبعة الاقتصادية، 1937م، ص 67.
3. O.Oudas, le maroc de 1631 à 1812, paris : imprimerié Mational 1999, p 199.
4. شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 229.
5. شوقي عطا الله الجمل، المرجع نفسه، ص 230.

مفروضة في حواضر المغرب على الأبواب والأسواق وعلى السلع، وكان ما يجمعه من هذه يكفي مؤونة العسكر ومصاريف دور السلطان وسائر تعليقاته، ولكن السلطان زهد في هذا المال واكتفى بدخل المراسي والأعشار من القبائل، ولقد كان الحِلم من أبرز صفات المولى سليمان حتى وصفه البعض بالضعف والتساهل في معاملاته.

أما أعماله العمرانية فهي عديدة ففي فاس بنى المسجد الأعظم بالرصيف ووسع مسجد الديوان ومسجد الشرابليين، كما جدد بناء مدرسة الوادي ومدرسة العنانية، وبني باب الفتوح وباب بنى مسافر وبنى قنطرة الوادي وقنطرة وادي الرصيف وقنطرة وادي سبو، هذا بالإضافة إلى عدة مساجد وقناطر في مختلف مدن المغرب حتى لا تكاد تخلو مدينة أثر من أثاره العمرانية.[1]

2-1.النزاع عن العرش:

شهد عام 1792م صراعا حادا بين المولى مسلمة وأخيه المولى سليمان وهذا ما دفع المولى مسلمة إلى الاختلال، وكان أول ما قام به بعث مجموعة من الخيل إلى القائد أبي عبد الله محمد الزعري إلى الرباط، وذلك بإستدعاء أبي الفضل العباس مرينو وأبي عبد الله محمد المكي بن العربي فرج ومن أهلها المنحرفين عن المولى سليمان للتمسك بدعوة المولى مسلمة، وكان أهل الرباط يومئذ على فرقتين فرقة دخلت في طاعة المولى سليمان وفرقة قامت بالتمسك ببيعة المولى مسلمة.

1. شوقي عطا الله الجمل، المرجع نفسه، ص 231.

لما وصل خبر مسير الزعري إلى الرباط،[1] عقد لأخيه المولى الطيب علي بن الحسن وبعثه في اعتراضه فتواجهوا معا بالرباط، فانهزم الزعري وقتل العباس مرينو وفر المكي فرج إلى الزاوية التهامية، ثم إجتمعت كلمة الأهل على طاعة المولى سليمان.[2]

كما كانت منطقة تامسنا أشد عنادا، فتطلب إخضاع قبائل الشاوية ما لا يقل عن خمس سنوات، في مايو 1793م فقام المولى سليمان بعد أن ثبت حكمه بأول حركة ضد الشاوية ونجح في بلوغ الدار البيضاء دون مشقة كبيرة[3]، لكن مقاتلي الشاوية الذين كانوا قد تراجعوا إلى الجنوب هزموا عساكر السلطان، وأجبروا المحلة السلطانية المكونة من 7000 مقاتل من العبيد وبرابرة آية إدريس على التقهقر، فساهمت هذه الهزيمة العسكرية في تعطيل خطة المولى سليمان ومنحه للمولى هشام وحليفه عبد الرحمان بن ناصر ومحمد بن العروسي لبعبدة ودكالة حماية مؤقتة، لكن العصيان اكتسى طابعا خطيرا عندما أقدمت قبائل الشاوية على مبايعة المولى مسلمة.[4]

وكان واضحا أن الشاوية بدعمها للمولى مسلمة كانت تبحث فقط عن شرعية رمزية تحافظ بها على استقلاليتها، ذلك أن هاجس كبار المستفيدين من تجارة الحبوب ومنهم أحد الشرفاء الوزانيين، كان بالتحديد هو ضمان التحكم في صادرات القمح من المرسى إلى الدار البيضاء.

عند نهاية سنة 1793م أصبحت جميع المناطق الساحلية الواقعة جنوب الرباط التابعة لقواد مستقلين، لكن المولى سليمان لم يكن لديه ما يكفي من القوة العسكرية والموارد المالية للدخول في مواجهة على نطاق واسع مع

1. **الرباط**: تقع على الساحل المحيط الأطلسي، شمال الدار البيضاء، وقد نقلت فرنسا لها العاصمة من أجل القضاء على فاس، ينظر: فؤاد دياب، المرجع السابق، ص 12.

2. أبو العباس أحمد بن خالد الناصري ، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى الدولة العلوية، ج8، تح جعفر الناصري ومحمد الناصري، الدار البيضاء: دار الكتاب، 1418هـ -1997م، ص ص 90، 91.

3. **الدار البيضاء**: تقع على ساحل المحيط الأطلسي، ترجع شهرتها إلى منائها الكبير واتساع عمرانها وأهميتها الاقتصادية، ينظر: هشام المعروفي، المرجع السابق، ص 07.

4. محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمال المجتمع والدولة والدين 1792م -1822م ، المغرب: المركز الثقافي العربي، ط1، ص ص 158، 159.

الأقاليم المتمردة، وأيضا الجيش الذي ورثه عن المولى يزيد كان يفتقر إلى التنظيم والانضباط وكان رؤساء العبيد يؤاخذون المولى سليمان بتحيزه للأوداية وبرابرة آيت إدراسن، ولم ينظروا بعين الرضا إلى محاولة السلطان الرامية لتعزيز جيش الأوداية الذي قد أضعفه سيدي محمد بن عبد الله.[1]

وفي سنة 1799م ثار بقبيلة الأخماس من جبال عمارة رجل من طلبتها وهو محمد بن عبد السلام ويدعى زيطان، فسانده سماسرة الفتن من كل قبيلة وكثر أتباعه وكان سبب ثورته أن القائد قاسماً الصريدي كان واليا بتلك الناحية أيام المولى يزيد، ولما بويع المولى سليمان على جبال عمارة القائد الغنيمي قام بالقبض على القاسم واستولى على أمواله فثار زيطان وسانده أهل تلك البلاد، فبعث السلطان بجيش إلى القائد الغنيمي وأمره أن يقصد زيطان فزحف إليه ببلاد غصاوة قرب وزان، وإقتحمها بخيله فإنهزم الغنيمي في هذه المواجهة، ولما أبلغ السلطان بهذه الهزيمة إغتاظ وقبض على الغنيمي، ثم ولى على قبائل الجبل أخاه المولى طيب وأنزله طنجة،[2] وبقي مولاي طيب يدير أمر القبائل من تطاوين إلى طنجة إلى العرائش.[3]

قام السلطان بإمداد أخيه المولى الطيب بجيش في طنجة فخرج منها ومعه عسكرها وعسكر العرائش، ونزل على بلادهم وقاتلهم في عقر ديارهم فقتل مقاتليها وحرقت مداشرها، وانتهب أموالها فجاؤوه خاضعين فعفا عنهم ثم تقدم إلى بني حرشن من بني يدير، ففر زيطان إلى قبيلة الأحماس فتبعه المولى الطيب وألقى القبض عليه وبعث به إلى السلطان، فقام المولى سليمان بنقله إلى تطاوين[4] وبقي بها.[5]

1. محمد المنصور، المرجع نفسه، ص ص 159، 160.
2. **طنجة**: تقع في الشمال الغربي من منطقة الهبط وهي أهم مدنها بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وكانت مركز التجمع العسكري المغربي، ينظر: فؤاد دياب، المرجع السابق، ص 13.
3. الناصري، المرجع السابق، ص ص 95، 96.
4. **تطاوين**: تقع على البحر المتوسط شمالا، شرق منطقة الهبط التي تكثر بها المجاري المائية، وهي أرض خصبة وافرة الإنتاج، ينظر: عبد العزيز السعود، تطوان في القرن الثامن عشر، تطوان: مطبعة الخليج العربي، ط 1، 2007، ص 14.
5. الناصري، المرجع السابق، ص 97.

في أكتوبر 1795م تم تنصيب المولى هشام مرة أخرى سلطان في مراكش من طرف عبد الرحمان بن ناصر والهاشمي بن العروسي وباستثناء الصويرة أصبحت كل البلاد الواقعة جنوب أم الربيع تحت سلطة المتمردين من جديد، وبالإضافة إلى هذا عادت إسبانيا لتربط علاقتها من جديد مع القواد المتمردين بعبدة ودكالة.

وفي سنة 1796م لم يطرأ أي تطور من شأنه إنهاء أزمة الخلافة على العرش حيث واجه المولى سليمان مصاعب جديدة، ففي تالة انقلب عليه شيخ الزاوية الشرقاوية الذي مال إلى أخيه المولى هشام بعد أن كثرت الشكوك حول أمر السلطان باغتيال صهره بوعزة القسطالي قائد قبيلة بني حسن.[1]

وفي يوم الجمعة قبل صلاة الظهر وصل خبر وفات بوعزة القسطالي للسلطان، وأن أهل سلا بقاضيهم ورفقائهم وكبرائهم شهدوا بأن موت الحاج بوعزة ولد القسطالي جاء فجأة من غير جرح ولا خنق، وفي هذا اليوم خرج بن ناصر المطيري من فاس لصلح بين كروان وبني مطير فزحفوا حلة ومحلة فجاءته رسالة من ولد محمد وعزيز أخبر فيه بن ناصر المطيري بأنهم كثرت نزاعاتهم وكان سببها امرأة كروانية هربت لبني مطير فنهضت لهم كروان واستولوا على عليل وأزور.[2]

كانت قبائل الشاوية منذ أن هزمت جيش المولى الطيب بن محمد حذرة من سطوة السلطان عالمون بأنه غير تاركهم فعزموا على تلاقي أمرهم عنده، وأرسلوا إليه جماعة بأن يعين عليهم والي فولي عليهم ابن عمه وصهره عبد المالك بن إدريس بن المنتصر ووجهه معهم فقدم المولى عبد الملك أرض تامسنا ونزل بمدينة آنفا، ولما حصل على المال تطاولوا عليه فصار المولى عبد الملك يتقاسم معهم المستفاد، ولما بلغ المولى سليمان أرسل له وهو يعاتبه على ما فعله،

1. محمد المنصور، المرجع السابق، ص 166.

2. محمد الضعيف الرباطي، تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعدية)، تح أحمد العماري، الرباط: دار المأثورات، ط1، 1986م، ص 270.

ولما بلغ المكتوب عبد الملك غضب،[1] سيدي محمد بن عبد الله وكان من كبار أبناء عمه، ثم وصله خبر أن السلطان سليمان خرج من فاس، فقام بإستشارة أهل الشاوية بأن هذا الرجل قادم إلينا فما رأيكم، فقالوا: نبايعك ونحاربه.

لما وصل المولى سليمان إلى الرباط بعث بجيش في مقدمته أخاه وخليفته المولى الطيب، وبعد وصول الخبر للمولى سليمان بمبايعة أهل الشاوية للمولى عبد الملك، إتصل بالمولى عبد الملك وهو بآنفا أن السلطان بات بالقنطرة ففر مع من بايعوه من أهل الشاوية، ففرح أهلها بخروجه وبادروا بإخراج المدافع ليلا إعلاما للسلطان بفراره، وتقدم بالعساكر إلى قصبة علي بن الحسن وقام عبد الملك بالفرار إلى جهة أم الربيع.[2]

وفي سنة 1797م ومباشرة بعد تمرد عبد الملك على المولى سليمان، بادر كل من عبد الرحمن بن ناصر والهاشمي بن العروسي إلى مبايعة المولى الحسين بن سيدي محمد بن عبد الله بعد أن خلع هشام نفسه رافضا أن يكون مجرد أداة طيعة في يد هذين القائدين.

إلا أن أهل مراكش[3] تشبثوا بمبايعة المولى هشام مما زاد في تعقيد الأمور بالمنطقة الجنوبية، أما المولى الحسين فإنه أصبح يتمتع بدعم شيخ الزاوية الشرادية، وهذا الانقسام نتج عنه حرب بين القبائل الرحمانية وأهل مراكش وأخيرا استطاع المولى حسن الاستيلاء على مراكش مرغما بذلك أخاه المولى هشام على الفرار واللجوء إلى الجبال المجاورة.[4]

ولما إستولى المولى سليمان على مراكش بعث إليه كاتبه عبد الله محمد بن عثمان المكناسي ليأتيه به أو يأذن بحربه، ولما وصل المكتوب إليه بآسفي كان مريضا فإعتذر عن القدوم على السلطان وكتب بيعته إليه وأدى طاعته

1. محمد المنصور، المرجع السابق، ص 167.
2. هشام المعروفي، عبير الزهور في تاريخ الدار البيضاء وما أضيف إليها من أخبار انفا والشاوية عبر العصور، ج1، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 1798م، ص 172.
3. مراكش: أسسها يوسف بن تاشفين، تقع في الجبل الذي يقع شمال أغمات وجعلها العاصمة، ينظر : فؤاد دياب المرجع السابق، ص 14.
4. محمد المنصور، المرجع السابق، ص 167.

وإنقل المولى هشام عنه إلى الزاوية الشرابي فأقام بها فبعث إليه السلطان من أمنه وجاء به إليه فنزل بدار أخيه المولى المأمون ثم بعثه إلى الرباط فإستوطنها[1]

ولقد كان لوباء الطاعون الذي ظهر بالمغرب دور كبير في تحديد مصير المخزن وسياسته خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر فعلى المستوى السياسي ساعد المولى سليمان في ترسيخ سلطته، وذلك بالإسهام في إضعاف قبائل عبدة ودكالة المتمردة، وأيضا تسبب في رحيل العديد من التجار الأوروبيين، وانقطاع المواصلات بسبب الوباء، كلها عوامل جعلت المناطق الساحلية المتمردة في وضع لا يسمح لها بالتمادي في عصيانها الطويل، وأراح الوباء أيضا المولى سليمان من خصوم الأمس أخواه المولى هشام والمولى حسن اللذان نازعاه على الحكم لمدة ست سنوات جنوب نهر أم الربيع، فلقيا حتفهما فيه ونفس المصير كان بإنتظار كل من عبد الرحمن ناصر العبدي والهاشمي بن العروسي.[2]

2-2.أزمة القبائل:

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن إتحادية آية أومالو المكونة من قبائل زيان وبني مكليد وآية يوسي بالأطلس المتوسط قد مالت مع أبي بكر أمهاوش ضد المولى سليمان وألحقت الهزيمة به في مناسبتين لحق، أولاهما وقعة أزور سنة 1811م، وثانيتهما وقعة زيان في رجب 1234هـ مايو 1819م.[3]

وقعت أزور سنة 1811م بعد ما قام المولى سليمان بإرسال عساكر إلى برابرة آية أومالو وعقد عليها للكاتب أبي عبد الله الحكماوي، وبعث معه جماعة من قواد الجيش وقواد القبائل، فلم يرضوا بإمارته عليهم، إذ كلهم كانوا أكبر منه وفيهم من هو أعرف بأحوال البربر ومكايدهم، فخذلوه ورفض الكثير منهم وقبضوا على الكاتب.[4]

1. الناصري، المرجع السابق، ص ص 101 – 102.
2. محمد المنصور، المرجع السابق، ص 174.
3. محمد القبلي، المرجع السابق، ص 451.
4. الناصري، المرجع السابق، ص 107.

إنتهت هذه الوقعة بالهزيمة الواضحة للجيوش المخزنية، لكنها مع ذلك وجهت ضربة قاسية لهيبة المخزن ومصداقيته، فالتخاذل الذي دب في صفوف المقاتلين في أول يوم من المواجهة مع برابرة الجبل كان ينذر بهزيمة لولا تدخل آية يمور وآية ادراسن الذين أنقذوا الموقف في أخر لحظة، وذلك أنه على الرغم من إختلافهم مع المخزن فإن برابرة الدولة خاصة آية إدراسن لم يكونوا يحبذون إنتصار جانب آيت أومالو.

ولقد أظهرت وقعة أزور بكيفية جلية الانحياز الذي أصاب جبهة برابرة الدولة بإنحياز قبيلة كروان إلى جانب آيت أومالو، كما أبانت هذه العيوب السياسة المخزنية تجاه القبائل، وخاصة التي كانت حليفة الدولة، أصبح الجواب الوحيد للمخزن في مواجهة العصيان القبلي ينجلي في تحريض القبائل ضد بعضها.[1]

قام المولى سليمان بإدخال بعض الإصلاحات على الحقل الديني باعتماده بعض المبادئ السنية السلفية، قصد تطهير الممارسات الدينية من البدع والانحرافات كزيارة الأضرحة وإصلاحات أخرى، لكنها لقيت المعارضة الشديدة من قبل القوى الدينية المحافظة التي كانت تمثلها الطرق والزوايا، وفي مقدمتها الزاوية الوزانية،[2] فقد وجدت هذه الزوايا في الإصلاحات الدينية تهديدا صريحا لمصالحها الاقتصادية.[3]

و كان الوضع الاقتصادي أيضا سبباً في إشعال نار الفتنة القبلية، ففي سنة 1812م تضررت الفلاحة بالأقاليم الجنوبية نتيجة اجتياح الجراد ونقص التساقطات المطرية وقد مثل ذلك أزمة فلاحية شهدتها البلاد منذ سنة 1789م، ولم يؤثر ذلك فقط على مداخيل المخزن، بل خلف كذلك تذمرا في صفوف سكان المنطقة الذين وجدوا أنفسهم عاجزين عن تسديد واجباتهم الضريبية.

1. محمد المنصور، المرجع السابق، ص ص 182، 183.
2. **الزاوية الوزانية**: أسسها الشريف الإدريسي عبد الله إبراهيم المتوفى سنة 1679م وتعتبر هذه الزوايا من الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها السلطة السياسية العلوية، ينظر، محمد المنصور، المرجع نفسه، ص 274.
3. محمد القبلي، المرجع السابق، ص 452.

والواقع أن الاضطرابات التي مست الشاوية ودكالة وعبدة أصبحت الهم الأساسي للمولى سليمان ما بين سنتي 1811م -1815م، فقد أدى عزل عامل الشاوية إلى هجوم جنوب الشاوية الذين كانوا معتقلين وتمردت أيضا عبدة وجارتها على السلطان.

وأدت سياسية المولى سليمان إلى إضعاف برابرة الوطاء وذلك بالامتناع عن دعم الحلفاء التقليديين للمخزن للمقاومة والضغط على آيت أومالو، وكانت أيت إدراسن أول المتضررين من هذه السياسة، وكان أهم حدث في هذا الصدد هو المواجهة التي وقعت في أفريل 1814م بين أبي بكر مهاوش ومحمد وعزيز ولقد وجد محمد وعزيز نفسه في وضعية حرجة في وقف جيوش أبي بكر مهاوش باتجاه مكناس.[1]

1 . محمد المنصور، المرجع السابق، ص 187.

المبحث الثاني: المولى سليمان والثورة الفرنسية

موقع المغرب الجغرافي هو الذي تحكم إلى حد بعيد في تحديد نوعية ومظاهر علاقته بسائر الدول، وفرض على قادتها وحكامها إتباع دبلوماسية مغربية، تأخذ بعين الاعتبار هذه الخاصية الجغرافية التي جعلت من المغرب أرضا للحوار بين الحضارات، وهذه الخاصية ستملي عليه بطبيعة الحال ضرورة معرفته لهذه الدول وأوضاعها ويصبح الأمر أكثر إلحاحا عندما يتعلق الأمر بالشعوب التي لها علاقة مع المغرب وروابط تاريخية كما هو الشأن مع فرنسا. [1]

وإرتبطت التغيرات التي طرأت بأوروبا في المجال الإقتصادي والسياسي ومع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بالثورة الصناعية وما إليها من تداعيات تجارية توسعية فضلا عن الثورة الفرنسية وحملاتها النابولونية فكان من شأنها أن أثرت أيما تأثير في سياسية مجموع دول حوض البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك المغرب.

1 . زكي مبارك، المرجع السابق، ص 80.

أمام هذه الظروف الدولية الجديدة أخذ المغاربة يتحررون من الأوهام المتوارثة حول تفوق الإسلام، وهي أوهام ترسخت بإنتصاراتهم على البرتغال بمعركة واد المخازن في سنة 986هـ/1578م ، وصاروا يتخذون الحيطة فلجؤوا إلى صيغة التروي والمهادنة بدل المواجهة.[1]

حاول المولى سليمان جاهدا أن لا يظهر بمظهر المتحيز لأي من الأطراف المتصارعة فإنه عمل كذلك على إزالة كل الأسباب التي يمكن أن تقود المغرب إلى مواجهة مع الأوربيين ، فتخلص تدريجيا من القوة البحرية التي بناها والده عبر سنين طويلة، لكن الحفاظ على الحياد التام غالبا ما كان أمرا صعبا لكون المغرب نفسه كان مستهدفا من قبل التوسع النابوليوني، والواقع أن الإبقاء على علاقته سليمة مع أوروبا من 1792م، 1822م لم يكن في المتناول دون مراقبة النشاط القرصني في البداية وتعطيل الجهاد البحري بالمرة في وقت لاحق.[2]

واتبع المولى سليمان سياسة حياد في بداية حكمه بالتخفيف من المعاملات التجارية مع النصارى أدى إلى كساد إقتصادي وذلك برسم ملكي ورد من السلطان على الرباط، على عدم بيع الزرع للنصارى، لكن هذه الخطة التي إتخذها السلطان سواء بأمره أو بأمر بعض المتشددين من فقهاء عصره، كانت نتيجتها وخيمة على الدولة، سرعان ما أدرك خلفيتها، أعطى أوامر بالإفراج عن بيع الزرع للنصارى بالدار البيضاء وغيرها.[3]

وبازدياد إنتصارات نابوليون في برلين ووتليست إلى درجة جعلت المولى سليمان يشعر أن عليه أن يظهر إعجابه، فتوجهت سفارة مغربية استقبلها نابوليون في سانت كلود ولقبه السفير المغربي "سلطان السلاطين"، كانت هذه مجاملة كما يقول كامبو لم تمنع السلطان من الشعور أنه متأثر بالأسطول البريطاني أكثر من تأثره بالجيش العظيم، فسعى

1. محمد القبلي، المرجع السابق، ص 454.
2. محمد المنصور، المرجع السابق، ص 191.
3. أبي القاسم بن أحمد بن علي بن إبراهيم الزياني، جمهرة التيجان، وفهرسة الياقوت واللؤلؤ والمرجان في ذكر ملوك واشياخ السلطان مولى سليمان، لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 2003م، 1424هـ، ص 08.

نابوليون لكسب السلطان ضد انجلترا وأرسل إلى المغرب الكابتين بوريل لإخراج السلطان من حياده ولكن السلطان رفض، كما رفض تموين جبل طارق رغم مضايقات الحصار الفرنسي التي تسبب في أضرار للتجارة المغاربية.

كما أن السلطان حرص على الاحتفاظ بالعلاقة الودية مع إسبانيا وانجلترا بالرغم من تهديد نابوليون بغزو بلاده عرض جوزيف بونابرت شقيق نابوليون الذي جعل منه ملكا على إسبانيا بعد احتلالها بتسليم سبتة ومليلية مقابل إعتراف المولى سليمان به ملكا على إسبانيا.[1]

تمثل حملة بونابرت على مصر في يوليوز 1798م محطة من محطات مسلسل الوعي بالآخر، فقد فهم المولى سليمان، بناء على تداعيات هذا الأحداث والأخبار التي نقلها الحجاج المغاربة العائدون من المشرق، أنه قد أصبح من غير الممكن الإنخراط في التصدي الأوروبي ولذلك فإن نداء السلطان العثماني سليم الثالث الموجه إلى السلطان المغربي طالبا منه مضايقة السفن الفرنسية بمضيق جبل طارق لم يلق أي صدى يذكر، إذْ لم يكن بإمكان المولى سليمان أن يقدم للباب العالي أكثر من عبارات الأسى والمساواة.[2]

ولقد شهدت فترة 1800م- 1814م توترا تصاعديا ، فنابليون لم يفكر قط في تجديد المعاهدة الفرنسية المغربية لعام 1769م وأظهر إزدراء وفظاظة إتجاه المولى سليمان، وتجل هذا الموقف في التعليمات التي أصدرها إلى ممثلي فرنسا، بالمغرب بالامتناع عن تقديم الهدايا إلى سلطان البلاد لما يشكل ذلك في نظره من تنقيص لدولة عظيمة مثل فرنسا ثم إن المبعوث المغربي الذي أُرسل في سنة 1803م للمطالبة بأموال التجارة المحجوزة من طرف البحرية الفرنسية، فإمتنع المولى عن تهنئة نابليون حينما توج إمبراطوراً عام 1804م، وبالإضافة إلى ذلك رفض المولى سليمان الاعتراف بغزو فرنسا لإيطاليا ففي سنة 1806م تصدى للقنصل الفرنسي عند رفعه للعلم الإيطالي فوق مبنى القنصلية وأمر بأن يكتفي بالراية الفرنسية.

1. محمود علي عامر، محمد خير فارس، المرجع السابق، ص ص 127، 128.
2. محمد القبلي، المرجع السابق، ص ص 454- 455.

وفي سنة 1807م قرر المولى سليمان أن يبعث إدريس الرامي في مهمة دبلوماسية ثانية إلى فرنسا في محاولة لإنصاف للتجار المغاربة الذين أحتجزت أموالهم وسلعهم من طرف الأسطول الفرنسي، ولم تكن هذه المهمة أكثر نجاحا من الأولى، بحيث لم تلقى مطلب الرامي في التعويض أي إهتمام من طرف الحكومة الفرنسية وتجاهلت رسالة نابليون، الجوابية إلى المولى سليمان.[1]

وكان المولى سليمان يرى أن الظروف الجهوية السياسية والعسكرية مواتية ليقوم المغرب بالتحركات المفروضة من أجل تحرير سبتة وقد استولى الإنجليز في مارس 1808م على جزيرة المعدنوس التي تتحكم في طريق سبتة بحريا، وقد قام الإنجليز بهذه العملية الإحتلالية لحماية المدينة من الإحتلال الفرنسي لها، بينما رأى المغاربة في التواجد الانجليزي بجزيرة المعدنوس خطوة عسكرية تمكن المغاربة من خلالها استرجاع سبتة عن طريق البر إذ توجد سبتة ضمن التراب الوطني المغربي فيرد الإنجليز كل تحرك فرنسي من البر.[2]

وفي سنة 1809م، احتج دورنانو على قدوم الكونت دي تيلي إلى المغرب كسفير لحكومة إشبيلية، وعبر دورنانو مرة أخرى عن تذمره عندما سمح المولى سليمان في سنة 1809م لإسبانيا بشراء 20000 كيس من الحبوب و 2000 رأس من البقر.

وكان لعودة السلم إلى أوروبا في سنة 1814م قد استقبلت بارتياح كبير من طرف المولى سليمان ووزيره لشؤون الأجناس محمد السلاوي، لكن مرحلة ما بعد 1814م شهدت تراجعا واضحا لإهتمام الأوروبيون بالشؤون المغربية، وانطبق هذا بشكل خاص على بريطانيا التي قلت حاجتها إلى الإمدادات المغربية من المؤن ولم تعد تعير المغرب نفس

1. محمد المنصور، المرجع السابق، ص ص 207، 208
2. زكي مبارك، المرجع السابق، ص 105.

القيمة الإستراتيجية التي كانت له خلال الحرب، ففرنسا وحدها هي التي سعت جاهدة إلى استرجاع مكانتها التجارية السابقة.[1]

وفي نفس الفترة زالت هيبة فرنسا بل سقطت وارتفعت هيبة بريطانيا في المنطقة، وانتهى عهد نابليون بإنتصاراته الباهتة دون أن ينزلق المغرب في الفخ الذهبي الذي نصب له من المتربصين به وبأسطوله، ورغم ذلك استمر المولى سليمان مصرا على تفكيره وتدبير بكيفية تسريح الأسطول، وكان ما يحدث كل يوم من أحداث وما تعرفه علاقة الأوروبيين فيما بينهم من تطور نحو القضاء على المشاكل الحاصلة بينهم، ما يدفع المولى سليمان للحيلولة دون أية مواجهة للمغرب مع الأوروبيين الذين جمع بينهم وقتاها حماس الاتفاقات، وما حققوه من نصر على طغيان نابليون الذي كان بمثابة مدرسة تعلمت منها كل دول أوروبا.

فكانت البداية مؤتمر فيينا 1815/11/01م الذي تبعته ومؤتمرات إقليمية ودولية، بحيث حاول مؤتمر فيينا إعادة الملوك الذين يرى منهم روح الاستبداد، رغم أن المؤتمر قرر سيادة الشعوب وعدم شرعية ما كان يعرف بالحق الإلاهي، لكن هذا لم يرضي الملوك الذين ألفوا الحكم المطلق فكانت محاولتهم السبب في الانقلابات السياسية التي عرفها مختلف الأقطار.[2]

وأيضا من بين مقررات هذا المؤتمر، عودة الحدود الأوروبية إلى ما كانت عليه من قبل الثورة الفرنسية وهكذا تستعيد فرنسا نظامها الملكي، وإسبانيا ملكها الشرعي الذي تم عزله ونفيه وسجنه، ويعود نظام الحكم في أوروبا من

1. محمد المنصور، المرجع السابق، ص ص 209، 210.

2.عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج4، القاهرة: شركة ماس للطباعة، ط1، 2006، ص ص 382، 383.

نظام جمهوري إلى النظام الملكي، وبطبيعة الحال فهذا التحول لابد وأن يدخل على سلطان مولاي سليمان نوعا من الارتياح، ويعبر عن ذلك وعن مشاعره تجاه ما كان يكنه لإمبراطورية بونابرت[1]

المبحث الثالث: سيطرة الأوروبيين على الموانئ المغربية

بالرغم من جهود سيدي محمد لإنشاء بحرية قوية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فإن فعالية هذه البحرية بقيت دون مستوى الأساطيل الأوروبية، وقد تجلى ذلك بالخصوص خلال حصار مليلية عند نهاية 1774م، حينما عجز سيدي محمد من محاربة الإسبان بحرا، ووعيا بهذا النقص فإنه جعل من تعزيز البحرية إحدى أولوياته الإستراتيجية وبالفعل فإن الأسطول كان قد وصل عند وفاته إلى 60 سفينة يعمل فوقها ما يقارب 400 من البحارة.

1.زكي مبارك، المرجع السابق، ص 108.

أما أبناؤه الذين ورثوا الحكم من بعده فكان لهم من المشاكل الداخلية ما صرفهم عن الاهتمام بأمور البحر فجل البحارة إما إلتحقوا بالإيالات العثمانية المجاورة أو تفرقوا بعد سنة 1790م، ولم يلتفت المولى سليمان إلى شؤون الأسطول إلا نهاية 1793م حينما أدرك الأهمية البحرية في إخضاع الأقاليم الساحلية، ففي أكتوبر من سنة 1793م أخبر قناصلة أوربا أن في إصدار أحكام لحصار مرسى الدار البيضاء وكل المراسي التي لا تعترف بأحد السلاطين المباعين بفاس أو مراكش.[1]

وفي أواخر القرن الثامن عشر ميلادي كانت دول الغرب لا تزال تحفظ للمغرب هيبتها بسبب قوة الأساطيل المغربية وقوة دفاعه في البحر، وأن المغرب استطاع تحرير ثغوره وطرد الأجانب منه، وأيضا المدينة الجديدة التي حررها المغاربة، وكانت دول الغرب التي تستفيد من المياه المغربية دأبت أن تؤدي للمغرب ضريبة سنوية.[2]

وقد حاول المولى سليمان تعزيز القوة البحرية، ففي عام 1800م أمر بإنشاء سفينتين في كل من الرباط وسلا، وفي 1804م قرر شراء سفينتين حربيتين من انجلترا وفي بداية 1808م فاتح السلطان الانجليز بشأن شراء سفينتين جديدتين وبعث مركبين قديمين إلى جبل طارق قصد التصليح والتجهيز.[3]

ولكن الأسطول المغربي عرف تدهورا عندما منع المولى سليمان رؤساء الأسطول المغربي من الجهاد في البحر ووزع بعض قطعه على الإيالات المجاورة للمغرب مثل الجزائر وطرابلس، والباقي أنزل منه المدافع وغيرها من الآلات الحربية بعد أن كان الأسطول المغربي أكثر وأحسن من أساطيل الجزائر وتونس.

1. محمد المنصور، المرجع السابق، ص 192.
2. محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج1، الرباط: مطبعة الأمنية، ط1، يناير 1973م، ص 02.
3. محمد المنصور، المرجع السابق، ص 193.

وما دفع المولى سليمان باتخاذ هذه القرارات وترك شواطئ المغرب مكشوفة وليس لها أسطول يحميها، هو ضغط ماكر من بعض الدول التي ضاقت بالأساطيل العربية العتيدة، فصارت تستخدم مختلف الوسائل لتدميرها مرة بإسم القرصنة ومرة بإسم هجوم سافر عليها حتى تبقى هذه الشواطئ التي أثقلت كاهل هذه الدول.[1]

وفي غياب شروط التكافؤ أصبح الجهاد البحري مصدر فتنة على المستوى الداخلي وتوتر في العلاقة مع الجيران المسيحيين، وهذا ما جعل المولى سليمان يحاول إزالة كل الأسباب التي تؤدي إلى النزاع مع الدول الأوروبية، فمن جهة أبطل استرقاق البحارة الأوروبيون وعوضّ كل الذين تحطمت سفنهم على الشواطئ المغربية كما أقدم من جهة أخرى على تفكيك الأسطول وعيا منه بأن الجهاد البحري أصبح متعذرا في زمن التفوق المسيحي.

لقد أدرك المولى سليمان مبكرا أنه من المتعذر الدخول في مواجهة مع القوى الأوروبية وأن كل محاولة من هذا القبيل ستكون خطراً على البلاد، وكان سيدي محمد بن عبد الله نفسه قد اقتنع بضرورة وضع حد للقرصنة البحرية عندما بسط يد الدولة على كل الأنشطة البحرية، وعند نهاية القرن الثامن عشر وعلى الرغم من محاولات المولى سليمان لتعزيز الأسطول المغربي، فقد ظهر قصور القوة البحرية واضحا عندما بقيت نداءات الباب العالي باعتراض السفن البحرية المتوجهة إلى مصر، عقب الغزو النابليوني، وحتى عندما حاول المولى سليمان توظيف النشاط القرصني لإظهار تضامنه مع الإيالات العثمانية عند بداية القرن التاسع عشر فإن القوى الغربية تصدت له.[2] واتفقت ضده كل الدول الاوروبية في عهده اشتعلت الحرب بحراً بين الأمريكيين وكل من طرابلس وتونس، وفيها انتصر الأسطول المغربي للبلدين الشقيقين سنوات من 1801م إلى 1805م، ومع ذلك تنقطع العلاقة مع الأمريكيين لأنهم

1. محمد المنوني، المرجع السابق، ص 03.
2. محمد المنصور، المرجع السابق، ص 195.

وقتها كانوا يقدرون واقع المغرب المسلم ولم يكن يناسبهم العداء، بل كان أول بلد اعترف باستقلالهم وذلك هو الاعتبار الذي قدره بعد ذلك السلطان محمد بن عبد الرحمن.[1]

وإذ كان الجهاد البحري قد أصبح متعذراً بالنظر إلى الأضرار المترتبة عنه فإن المولى سليمان قد حاول إيجاد بدائل للمواجهة المسلحة مع المسحيين، كسعيه من أجل إفتكاك الأسرى المسلمين بأوروبا، وفي سنة 1806م قام المخزن بمبادرة أخرى لتحرير الأسر المغاربة الموجودين في مدينة الكرنة الايطالية ويمكن أيضا تفسير مساعي المولى سليمان لإسترجاع الأراضي المحتلة من طرف إسبانيا، كمحاولة أخرى لتقديم بديل عن الجهاد البحري المتعذر.[2]

ولقد خلقت ظروف الهيمنة الفرنسية على إسبانيا مخاوف لدى المغاربة من إحتمال وقوع هجوم فرنسي على البلاد إنطلاقا من مدينة سبتة، ولم تلبث بريطانيا أن عملت على تأجيج تلك المخاوف بواسطة ممثليها الدبلوماسيين، وتلك المخاوف لم تشمل الدوائر المخزنية فحسب، بل إمتدت إلى أوساط العامة فقد أشار إلى القلق الذي انتاب الناس عندما شاع الخبر سنة 1808م، بإقدام نابليون على منع قنطرة من الخشب ليعبر مضيق جبل طارق ويغزو المغرب على الرغم من معارضة البريطانيين. [3]

وفتحت نهاية الحروب النابليونية عهدا جديدا في العلاقات بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط، إذ كان الطابع التناحري للعلاقات الأوروبية طويل الحروب الفرنسية قد حال دون إعتماد إستراتيجية موحدة تجاه ما يسمى بـ قراصنة شمال إفريقيا فإن الأوضاع أصبحت مختلفة بعد مؤتمر فينا في سنة 1815م، وهو المؤتمر الذي سمح

1. عبد الكريم الفيلالي، المرجع السابق، ص 373.
2. محمد المنصور، المرجع السابق، ص 197.
3. محمد القبلي، المرجع السابق، ص 455.

بمشاورات مكثفة بين الدول الأوروبية قصد جهودها،[1] وهذا ما دفع المولى سليمان إلى الإلغاء الرسمي للقرصنة سنة 1817م ورغبته في اجتناب أي صراع مع القوى الأوروبية.[2]

1. محمد المنصور، المرجع السابق، 197.
2. جان لويس ميج، "المغرب وأوروبا الانفتاح"، مجلة تاريخ المغرب، ع 03، ص ص 102، 103.

المبحث الرابع: الأوضاع الاجتماعية

في عهد المولى سليمان وبداية عهد المولى عبد الرحمان تعرض المغرب الأقصى لثلاث كوارث جديدة تركت كل واحدة منها بصماتها على حياة البلاد الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، فالأولتان تمثلتا في طاعون (1799 م– 1800م) و(1881م– 1820م) والثانية هي مجاعة (1825م -1826م)، فمراحل هذه الكوارث تمثلت فيما يلي:[1]

1- الطاعون [1799م – 1800م]:

لم يكد المولى سليمان من توحيد البلاد وبمد سلطته إلى النواحي الجنوبية حتى عصفت بالبلاد كارثة لم تشهدها منذ أجيال، تمثلت في الوباء الذي وصفه معاصروه باسم "الطاعون الكبير"، والذي كانت له عواقب إجتماعية وسياسية بالغة.

إن هذا الوباء قد إنتشر بالجزائر في سنة 1798م ودخل إلى المغرب عبر الحدود الشرقية، وعلى الرغم من تحذيرات ونصائح ممثلي الدول الأوربية فإن المولى سليمان رفض الأخذ بالإجراءات الصحية المناسبة التي ألغاها القناصلة الأوروبيون بطنجة.[2]

ظهر الوباء بفاس الجديد وقصبة إشراكة وكان مولاي الطيب قبل خروجه من فاس بيوم، زار مولاي إدريس وفرق على الضعفاء مالا وذلك يوم الجمعة 9 من رمضان، ولما أراد الخروج من فاس وذلك يوم 10 رمضان فلما وصل إلى

1.محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الرباط: كلية الأدب والعلوم الإنسانية، 1970م، ص 85.

2. محمد المنصور، المرجع السابق، ص ص 169، 170.

قبة السمن وجد جنازة خارجة على الباب الجديد، فوقف حتى تخرج الجنازة والتفت وراءه فوجد جنازة أخرى فاشتد الطاعون بين الناس.[1]

وقد عجلت حركة الجيش بإتجاه الرباط والجنوب بإنتشار المرض، فعند زيارة المولى سليمان أسفي وعبدة ليلتقي شخصيا بيعة عبد الرحمان بن ناصر وكان برفقته عدد كبير من العبيد المصابين أصلا بالوباء.[2]

فحسب المؤلف كودار الذي ذكر "أن الوباء دخل مع الحجاج عن طريق البحر، وذلك في صيف 1799م"،[3] غير أن الطبيب الفرنسي رونو الذي قام بمجموعة من التحريات بين أن الوباء ظهر منذ ابريل 1799م، كما أنه نفى مسؤولية الحجاج.

أما فيما يتعلق بمصدر الوباء فإنه انتقل من الجزائر عبر الطريق القاري، وهذا يدل على أنه كان متفشيا في تلمسان، ودخل إلى بلاد المغرب فمع خروج المولى الطيب من فاس الجديد بعد أن أتى مكناس عاملا على تادلا والشاوية وخليفة أحمد بن عبد الملك فكان الوباء بفاس الجديد وقصبة اشراكة وفي أولاد جامع وكثر الموت في الناس وكذلك اشراكة. [4]

1-1.عواقب الطاعون الاجتماعية والسياسية:

1. الضعيف، المرجع السابق، ص 314.
2. محمد المنصور، المرجع السابق، ص 171.
3. Léen Godard, Description et Histoire du Maroc : Paris, 1866, p 573.
4. محمد الضعيف الرباطي، المرجع السابق، ص 315.

كان لوباء [1799م– 1800م] عواقب إجتماعية وإقتصادية وسياسية كبيرة، كان لها أثر كبير على الجانب الديموغرافي، فقد هلك ما بين الربع والنصف من مجموع السكان إبان هذا الوباء، وأدى كذلك إلى خسائرفي المحاصيل الزراعية التي كان محصولها وفيرا لكن الأحياء كانوا عاجزين عن جمعه.[1]

فالخسائر التي ألحقت بفاس بلغت يوميا 700 و800 ضحية، بينما بلغ عدد الضحايا بها منذ ماي 1799م (30.000 ضحية)، أما بالرباط فعدد الضحايا لم يتجاوز في البداية 20 إلى 25 ضحية في اليوم، ثم هبط العدد إلى 10 و12 ليرتفع تدريجيا إلى أن بلغ 100 ضحية في اليوم مع نهاية ماي، ثم ارتفع عدد الضحايا في بداية الشهر إلى 170 ثم 250 ضحية في اليوم، ومع بداية فصل الصيف أخذ الوباء في الانحصار وهبطت الخسائر في 24 يونيو إلى 63 و70 ضحية[2]

كما تفشى هذا الوباء بسلا وكان يخلف بها خسائر وذلك في 24 يونيو وصلت إلى 150 و160 ضحية في اليوم، ولقد أصاب السكان بحالة ذعر فكثر هروبهم إلى البادية وإلى مدن أخرى إلى حد أنه كان يتعذر إيجاد من يتولى تجهيز الموانئ، أما التجار الأوربيون فقد أغلقوا عليهم دورهم باستثناء المدعو أندري بيجو وهو من أصل جنوي، الذي واصل سيرته العادية ففتك به الطاعون في 23 يونيو من نفس السنة، أما بالمدن الجنوبية فهناك خسائر فادحة بحيث بلغ عدد الوفيات في مراكش 500 ضحية في اليوم وفي الصويرة بلغ من 60 إلى 70 ضحية في اليوم، وبتارودات 800 ضحية.

1. محمد المنصور، المرجع السابق، ص 173.
2. محمد الأمين البزاز، المرجع السابق، ص ص 95، 96.

فالطاعون كان سببا في اليأس والاستسلام بحيث كان الناس يلقون بالجثث في حفرة كبيرة، وقد يتركونها في العراء لتنهشها الكلاب والطيور الكاسرة، كما قاموا بشراء الكتان لتلتف به جثثهم حينما يأتي دورهم، وهذا بالنسبة للعالم الحضري أما بالبادية لم يبقى على قيد الحياة سوى سبعة أو ثمانية من مجموع 500 أو 600 نسمة.[1]

وكان للوباء دور كبير في تحديد مصير المخزن وسياسته خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، فعلى المستوى السياسي ساعد الوباء في دعم جهود المولى سليمان في ترسيخ سلطته، وذلك بالإسهام في إضعاف قبائل عبدة ودكالة المتمردة، وكان لهذا الوباء دور في انتهاء الخصوم بين المولى سليمان وأخوه المولى هشام والمولى الحسين، اللذان نازعاه على الحكم لمدة ست سنوات جنوب نهر أم الربيع، فليقا حتفهما في هذا الوباء.

وفي نفس المصير كان في انتظار كل من عبد الرحمان بن ناصر العبدي والهاشمي بن العروسي، كما ساهم هذا الوباء في حل مشاكل المخزن وتمكن المولى سليمان بالاستحواذ على ثروة هامة.[2]

كما تضرر الجهاز الإداري بشكل كبير بعد هلاك الكثير من الموظفين الأكفاء والأمراء الذين كانوا قد إكتسبوا خبرة إدارية وسياسية في عهد سيدي محمد بن عبد الله، فعقب وفاة محمد بن عثمان والمولى الطيب في سنة 1799م وجد المولى سليمان صعوبة كبيرة في العثور على شخص له إلمام بتسيير الشؤون الخارجية.[3]

بالإضافة إلى الكثير من الفقهاء من فاس ومكناس أمثال يوسف بن عبد الرحمان الفاسي الذي كان فقيها وولده سيدي يوسف الفاسي توفي معه في يوم واحد، ومات بهذا الطاعون خلق لا يحصون، منهم السلطان المولى هشام بن السلطان المعظم سيدي محمد بن السلطان المولى عبد الله ابن السلطان المولى إسماعيل ودفنوا بمراكش.[4]

1. محمد الأمين البزاز، نفسه، ص ص 96، 97.
2. محمد المنصور، المرجع السابق، ص ص 174، 175.
3. محمد المنصور، نفسه، ص 175.
4. عبد الكريم الفاسي، موسوعة أعلام المغرب، تحقيق محمد حجي، مج5، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1996م، ص 2465.

1-2.عودة الطاعون [1818م- 1820م]:

منذ طاعون [1798م- 1800م] أصبحت طنجة تولى مزيدا من الاهتمام بالوقاية الصحية في المراسي وفي سنة 1817م ظهر الطاعون بالجزائر فاتخذت المغرب إجراءاتها الصحية الأزمة لمنع انتشاره بالبلاد فتم تعيين طبيب فرنسي كمفتش صحي بمرسى طنجة وعززت المراقبة الصحية بها.

ففي 22 ماي 1818م عاد الأميرين المولى عمر والمولى علي من الديار المقدسة على متن المركب الانجليزي ومعهم ستين حاجا مغربيا من بينهم سبع عشر امرأة، فبعد النزول بطنجة بثلاث أيام توفيت منهم امرأة بأعراض الطاعون، وانتقلت العدوى عن طريقها إلى داخل البيت الذي تقطن بيه ثم إلى مجموع الحي المجاور.

وفي الشهر الأول بلغت الوفيات 267 ضحية وارتفعت في أكتوبر إلى 479، وفي شهر نوفمبر ارتفع إلى 576 ضحية، وفي يناير نقص عدد الوفيات ووصل إلى 95 ضحية وذلك بمباشرة المصابين ببعض الإسعافات،[1] ففي مارس 1819م فقط 42 ضحية، وفي أبريل هبط الرقم إلى 17، ولم يعد الطاعون متفشيا إلا بين اليهود، فبذلك كان مجموع الضحايا خلال عام كامل 2.207 ضحية من مجموع السكان الذي يقدر بـ 11 ألف نسمة.[2]

وفي فصل الصيف خف الطاعون كثيرا حيث لم تعد تسجل سوى 10 إلى 20 وفاة في اليوم، بدلامن 100 و190، فقد بقي الطاعون خيفا بتطوان في بدايته ولم يشتد إلا في ربيع 1819م، وضرب الطاعون إقليم تادلا، وأصيبت الصويرة في صيف 1819م وسوس في الشتاء، فبالمغرب شاع الوباء وكثر وتفاحش حتى أصاب الناس منه أمر عظيم، وتوفي الشيخ المرابط البركة سيدي العربي ابن المولى الأشهر سيدي المعطى بن الصالح الشرقاوي، وضريحه شهير بابي الجعد رحمه الله.[3]

1. محمد الأمين البزاز، المرجع السابق، ص 111.
2 . J. Miege, Le maroc et l'europe (1830 – 1894) : paris, 1961,p 172.
3. الناصري، المرجع السابق، ص 134.

وفي 1820م تعرضت الأقاليم الجنوبية لهجوم جديد من الطاعون فخلف في الصويرة 5 ضحايا في اليوم و50 إلى 60 ضحية في مراكش، وطنجة كان يتمتع سكانه بصحة جيدة، وخلف خسائر فادحة في إقليمي حاحا والشياظمة وظهر بأكادير، فالوباء عم جميع المغرب وانتشر من الغرب إلى الشرق ، ومن الشمال إلى الجنوب.[1]

2. المجاعة: [1825م – 1826م]:

منذ بداية يونيو 1825م ارتفعت أسعار القمع بالمغرب وبالخصوص في الناطق الداخلية، فكان أسعار بعض المواد في فاس كالتالي: القمح 9 مثاقيل للمد، الشعير 4 مثاقيل للمد، الذرة 5 مثاقيل، والدقيق 3 أواق للرطل.

وكنتيجة لهذا الغلاء في الأسعار قام المولى عبد الرحمان بن هشام بتقديم الإسعافات على المحتاجين وأذن للتجار بجلب الأقوات من الخارج وحدد لهم الأرباح شفقة على الضعفاء، وبذلك امتدت عملية الاستيراد على نطاق واسع، من فرنسا وإنجلترا وسردينيا وإسبانيا وحتى من مصر وتونس.[2]

ففي 9 نوفمبر 1825م تم إستراد حوالي 172.000 فانكة (فانكة 65 لترا) من القمح عن طريق ميناء طنجة، وفي نفس المدة استوردت موانئ أخرى كتطوان والعرائش والرباط حوالي 174 ألف فانكة، وكان ثمن هذا القمح يؤدي نقدا وبالريال الاسباني.

فعملية الاستراد خففت بدرجة محسوسة من حدة الغلاء والجوع في الموانئ، ويتضح هذا التحسن في هبوط ثمن القمح في الموانئ إلى مثقال واحد، ورغم ذلك كانت هناك صعوبات تمثلت في صعوبة تحريك الأقوات المستوردة بعد هلاك عدد كبير من الدواب، وهي الضحية الأولى للجفاف لأنها كانت تذبح من طرف العرب في الطريق من شدة الجوع.

1. محمد الأمين البزاز، المرجع السابق، ص 117.
2. عبد الرحمن بن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حضارة مكناس، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ج5، 2008، ص 124.

وفي بداية أكتوبر كانت طنجة مكتظة بالأفاقيين وجماعات المتطوعين تجوب الحقول بحثا عن ما تبقى من النبات والحصاد، كما استعمل الجائعون وسائل أخرى أكل الكلاب والقطط والجيف، ورغم ذلك تهالك الكثير جوعا فبطنجة مات من عشرة أشخاص إلى خمسة عشر شخصا، وفي فاس بلغ عدد الموتى خلال عدة أشهر 150 و 250 ضحية في اليوم،[1] إستمرت الحالة على هذا النحو خلال عام 1826م، ولم تبدأ في التحسن التدريجي إلا مع المحصول الجيد فإن ما حدث بالمغرب من جوع أهلك الناس وكاد أن يأتي عليهم.[2]

إن مجاعة المغرب أكسبته خصوصية وهي مساهمتة في تمهيد الأجواء أمام الانفتاح على التجارة الأوربية، فلقد أرهقت الخزينة المالية بسبب استيراد الحبوب من الخارج بتكاليف باهظة، مما فرض عليها البحث عن موارد جديدة لإعادة التوازن إلى ماليته.

فنتيجة للظروف التي عانى منها المغرب تم إحياء سنة الجهاد البحري التي كان المولى سليمان قد أبطلها من قبل، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل أمام ردود فعل أوروبا، فلملأ الخزينة كان لابد من الاعتماد على وسائل أخرى، فقرر السلطان أنه بمجرد وجود اراضي خصبة ووفرة الإنتاج تصدر الحبوب المنتجة من الأعشار، ولأجل هذا الغرض فتح موانئ الجديدة بالدار البضاء والعرائش.

فكانت مجاعة المغرب هذه بمثابة ثغرة إستغلتها بسرعة الدول الأوروبية المهتمة بالسوق المغربية لإقامة مراكزها التجارية الأولى فيها، وبذلك يمكن القول إن المجاعة التي أرغمته في المرحلة الأولى على الاستيراد، ثم في المرحلة الثانية على التصدير، ساعدت على انفتاح البلاد أمام التسرب الأوروبي.[3]

1. محمد الأمين البزاز، المرجع السابق، ص 119.
2. الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (الدولة العلوية)، الدار البيضاء: دار الكتاب، ج9، 1997، ص 13.
3. محمد الأمين البزاز،المرجع السابق، ص 123.

المبحث الخامس: الأوضاع الاقتصادية

دخل المغرب مع نهاية القرن الثامن عشر ميلادي منعطفا تاريخيا جديدا، فقد تزايدت وبشكل تدريجي أمارات تصدر دول أوروبا الغربية وفي طليعتها بريطانيا وفرنسا، على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط بوجه عام والبلدان المغاربية بوجه خاص.

كما شكلت الثورة الصناعية وسيلة رئيسية للتغلغل الأوروبي بالمغرب وذلك بما أحدثته من مؤثرات هائلة من حيث إتساع حجم التجارة العالمية، بالإضافة إلى الثورة الفرنسية والحروب النابولونية التي تلتها وانتقلت من أوروبا إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث ألقت بضلالها على المغرب في سياق التنافس بين البريطانيين والفرنسيين على مناطق النفوذ بهذا الحوض. [1]

أ.الفلاحة:

فبنية الاقتصاد المغربي لم تشهد سوى تحولات ضئيلة جدا بحيث إستمر العمل بالفلاحة معاش الغالبية العظمى من السكان، وفق أساليب وتقنيات عتيقة وينطبق نفس الشيء على الصنائع والتجارة، كما إكتفى المغاربة بما ورثوه جيلا عن جيل وتجاهلوا التحولات التكنولوجية القائمة بجوارهم، بالرغم من قرب أوروبا والعلاقة المتواصلة معها إلا أن أهل المغرب لم يعيروا لذلك إهتماما.

1. محمد القبلي، المرجع السابق، ص 447.

فبقيت الفلاحة التقليدية بالمغرب مرتبطة بتقلبات المناخ ومخاطر الكوارث الطبيعية التي خضعت لها كل بلدان البحر الأبيض المتوسط، فالأرض كانت تنتج في الأوقات التي تنجو فيها من الكوارث ما يكفي ليس فحسب لسد حاجيات أهاليها، بل أيضا لإتاحة التصدير، وهذا ما ذكره القنصل العام البريطاني" إن السكان يتوفرون عادة على محاصيل زراعية هامة ما عدا خلال الفترات التي يعم فيها جفاف طويل أو يأتي فيها الجراد على المزروعات".[1]

وكان المغرب عند بداية القرن التاسع عشر يظهر للزائر الأجنبي كبلد غير مزروع بما فيه الكفاية، كما أثارت عتاقة التقنيات الفلاحية إنتباه الرحالة الأوروبيين فقد فكروا في ذلك أنه بالرغم مما يجود به المناخ في هذه البلاد إلا أن الفلاحة لم تتطور كثيرا لمدة قرون، لأنهم يستخدمون وسائل بدائية كمحراث بسيط وثورين لحرث الأرض.

غير أن التقنيات الزراعية كانت تتباين كثيرا من منطقة لأخرى بحسب نوعية التربة ومستوى إستقرار السكان، ففي المناطق الجبلية كالريف وجبالة وسوس والأطلس الكبير الغربي كان الاستغلال مكثفا للأرض مما أدى إلى ضعف خصوبة التربة، وفي سوس اعتمد السكان على غرس الأشجار المثمرة وزراعة القطاني والخضر أما المنطقة الواقعة بين تطوان وفاس كانت تنتج كميات كبيرة من الزيتون والتين والحمضيات.

وكانت أيضا بضواحي تارودانت حقول شاسعة لزراعة قصب السكر، لكن صناعة السكر كانت قد ضعفت منذ وقت طويل، فإزداد إعتماد المغرب على الواردات الأوروبية من هذه المادة، ومن جهة أخرى شكلت السهول الساحلية مجالا لإنتاج الحبوب بالدرجة الأولى، وكانت الشاوية ودكالة وعبدة عبارة عن مخازن تمد البلاد بما تحتاجه من الحبوب، فشكلت بسبب هذا محط أطماع بعض القوى الأوروبية.[2]

فبذلك شكلت الفلاحة في المغرب عماد النشاط الاقتصادي بأكمله وكانت الحبوب أهم المنتجات على الإطلاق، فمحاصيل الحبوب كانت جيدة ولم تكن فقط حاجزاً في وجه المجاعة، بل كانت أيضا محركا لكل النسق

1. محمد المنصور ، المرجع السابق، ص ص 73، 74.
2. محمد المنصور، المرجع نفسه، ص ص 75، 76.

الإقتصادي، فالمرحلة الأولى من حكم المولى سليمان (1792م – 1797م) نعمت فيها البلاد بالرخاء النسبي حيث كانت محاصيل القمح وفيرة وأثمانها رخيصة مما جعل منها أهم مادة تصديرية في مراسي الشمال والجنوب.[1]

لكن الأمور تبدلت في 1798م عندما حل بالبلاد جفاف تبعه إكتساح الجراد للمحاصيل فعرفت الزراعة نكسة شاملة وبالتالي صار ثمن القمح باهضا، أما المرحلة التي تلت هذا التاريخ فكانت مرحلة رخاء فلاحي وهبطت أسعار الزرع إلى أدنى مستوى لها.

ب . الصناعة:

واستفادت من هذا الرخاء الفلاحي الذي ميز أواساط العهد السليماني الصناعة على غرار القطاعات الإقتصادية الأخرى، كما استغل الصناع السياسة الجبائية التي اقرها السلطان، فقد كان لإسقاط المكوس والإحتكارات المخزنية لعدد من المواد الخام كالجلد والحرير والكبريت أثر ايجابي واضح على هذا القطاع.[2]

كما ساهم رفع الحواجز الجمركية المضروبة على صادرات المواد الخام الأخرى كجلود الماعز والأبقار، في توفير نوع من الحماية لصناعة الجلود المحلية، وهذه المواد ظلت متوفرة بكثرة بالأسواق المحلية بالرغم من الارتفاع الهام لحجم الصادرات من الجلود ما بين 1806م و1812م فهذا ساهم في إنعاش النشاط الصناعي بعد الآثار المدمرة للوباء.[3]

فإنفتاح المغرب على الواردات الأوروبية مع بداية القرن التاسع عشر لم يضر بشكل كبير على الصنائع الملحية، فالبرغم من تزايد نسبة الاستيراد للسلع المصنعة الأوربية كالكتان والأواني النحاسية ومواد جديدة أخرى فإن الصناع

1. الضعيف، المرجع السابق، ص 274.
2. محمود علي عامر، محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 128.
3. الضعيف، المرجع السابق، ص 276.

المغاربة إستمروا في تأمين جل حاجيات السوق الداخلي من هذه السلع، بل وحتى تصدير جزء منها بإتجاه السودان الغربي والمشرق العربي.

فالصناع المغاربة إستطاعوا الصمود أمام المنافسة الأوروبية وإستمرت العديد من المنتجات ولاسيما الجلدية منها والصوفية في النفوذ في الأسواق المشرقية والإفريقية الغربية، غير انه مع مطلع القرن التاسع عشر بدأت بعض الصناعات المغربية في التراجع أمام المنافسة الأوروبية فالأسلحة النارية الأوربية مثلاً أصبحت تشكل تهديداً واضحا للبندقية التقليدية ففقدت صناعة الأسلحة المغربية زبائنها التقليديين ببلاد السودان.[1]

ج.التجارة:

كان لإنفتاح المغرب على أوروبا عبر المراسي الأطلسية أثار هامة على التجارة، فقد سمح ذلك بظهور تجار جدد لعبوا دور الوساطة بين التجار الأوروبيين والسوق المحلية، وكانوا يسافرون إلى كل أنحاء أوروبا لتدبير مصالحهم بأنفسهم، كما طور التجار المغاربة المسلمين فيما بينهم شبكة لتبادل الخدمات وتفادي قدر المستطاع اللجوء إلى الوساطات الأوروبية.

لكن هذا التعاون اضعف رأس المال المتوفر لكل تاجر منهم وبهذا الخصوص كتب القنصل العام الفرنسي في سنة 1814م " ليس لهؤلاء التجار ما يكفي من رأس المال لتدبير هذه التجارة إعتمادا على إمكانياتهم الذاتية، فهم غالبا ما يضيفون أموال أقربائهم وأصحابهم لرأسمالهم الخاص وبعد سنة أو سنتين يعودون لديارهم ليسلموا لكل واحد البضاعة الموصى بها أو الربح المتحصل خلال الرحلة مكتفين لأنفسهم بعمولة ضئيلة".[2]

1. محمد المنصور، المرجع السابق، ص 87.
2. عمر أفا، المرجع السابق، ص 24.

وكانت هناك عوائق أخرى أثرت على نمو الرأسمالية التجارية القوية وهي الاعتبارات الدينية لأن الهاجس الديني ساهم بحظ وافر في منع التجار المسلمين من تبني الأساليب التجارية الحديثة، فالخدمات البنكية ظلت مجهولة في المغرب بحيث كان التجار يدبرون تجارتهم عموما باللجوء إلى المقايضة، وعند السفر الى الخارج كانوا عادة ما يحملون معهم المال نقداً، أما التأمين والحماية من أخطار القرصنة والحرب والكوارث الطبيعية فكانت من الأمور المستبعدة لتعارضها مع الدين.[1]

ولم تكن التجارة البحرية المصدر الوحيد للثروة التجارية فقد إستمرت تجارة القوافل بالرغم من تراجعها في القيام بدور هام في المبادالات الداخلية، ثم أن قافلة الحج المشرقية لم تكن تحركها فقط الاعتبارات الدينية، فبالإضافة إلى الحجاج الراغبين في أداء واجبهم الديني وكان هناك المتسببون يحملون معهم إلى مصر والحجاز سلعا مغربيه ليعودوا محملين بسلع أسيوية. [2]

إلا أن بعد إحتلال فرنسا للجزائر في سنة 1830م إنقطعت التجارة المشرقية وشكلت ضربة كبيرة لإقتصاد فاس وساهم في توجيه التجارة المغربية نحو مراسي المحيط، كما عرف عهد المولى سليمان توسيع اليهود لنشاطهم وأصبحوا يتحكمون في جزء هام من التجارة البحرية.

فالنشاط التجاري قد شهد إنتعاشا أكيدا خلال العهد السليماني على الرغم من المصاعب الاقتصادية التي واجهت البلاد بعد سنة 1817م، فالسلم الذي نعمت به المدن وجل المناطق خلال الجزء الأكبر من العهد السليماني كان له دور كبير في هذا الإنعاش.

1. محمد المنصور، المرجع السابق، ص 90.
2. الزياني ، المرجع السابق، ص 7.

وخلال الفترة ما بين 1792م و1797م لم تعرف ركودا في النشاط الإقتصادي بحكم النهج الذي إتبعه المولى سليمان والمتمثل في تجنب المواجهة العسكرية قدر الإمكان واللجوء إلى التفاوض والوساطات لحمل خصومه الإستسلام.[1]

وكان للقيود التي فرضها المولى على تجار التصدير بعد سنة 1800م أثر إيجابي بالنسبة للتجارة الداخلية، فرفع رسوم التصدير المفروضة على المنتوجات الفلاحية أدى إلى الرفع من القدرة الشرائية للفلاحين وهو ما إنعكس بشكل إيجابي على النشاط التجاري والصناعي بالمدن.[2]

كما استفاد التجار كذلك من السياسة الإدارية للمولى سليمان فغالبا ما كان يفضل توكيل المهام المخزنية للتجار عوض أفراد ينحدرون من الشرائح الاجتماعية الأخرى إنطلاقا من إقتناعه بأن الثري هو اقل الناس جشعا وميلا إلى إبتزاز أموال الضعفاء بغير حق.

أما بعد سنة 1816م فقد تعرض الإقتصاد المغربي لضربات قاسية كانت أهمها المجاعة التي حلت بالبلاد والواقع أن الأوضاع بدأت في التدهور قبل بضع سنوات عندما اتسع نطاق العصيان القبلي ليصل إلى السهول الأطلسية فعجز المخزن عن تأمين الطرق المؤدية إلى المراسي.[3]

وفي سنة 1815م أقدم المولى على عدد من الإجراءات أضرت بالتجارة بشكل مباشر بحيث أصدر قرارا يلزم التجار اليهود بإرتداء اللباس المغربي التقليدي بدل الزي الأوروبي، وهو إجراء جعل البعض من هؤلاء ممن كانوا قد ألفوا نمط الحياة الغربي يتركون نشاطهم بالمغرب ويستقرون بأوروبا.

1. محمد المنصور، المرجع السابق، ص 91.
2. عمر أفا، المرجع السابق، ص 25.
3. الضعيف، المرجع السابق، ص 278.

وفي نفس السنة وتحت ضغط الحاجة إلى المال تراجع السلطان عن سياسته الجبائية الشرعية فقرر أن يرفع رسوم الإستراد بالنسبة للتجار المسلمين من 2.5% إلى 10% التي كان يدفعها التجار الاوروبيون واليهود، وبالاضافة إلى هذا فرض السلطان بعد سنة 1816م قيودا على سفر المغاربة إلى الخارج سواء كان ذلك بغرض التجارة أو غيرها.[1]

لكن الإقتصاد المغربي عرف أزمات حادة حيث دامت مدة سبع سنوات من جفاف وجراد ووباء من 1810م إلى 1816م، بالإضافة إلى أن البلاد عرفت فتنة عظيمة وحربا طاحنة من طرف أهل فاس بدافع أطماع مادية.[2]

وفي هذا الوقت كان المغرب في ضيق مادي ومعنوي وكان الناس في مجاعة إستلزمت إستيراد مائتين وخمسين ألف قنطار من القمح بأسعار غير معقولة، بلغت في مجموعها سبعة ملايين فرنك، هربت مقابلها عملة المغرب الذهبية والفضية بواسطة اليهود وعملائهم بشكل فضيع.

فبسبب سوء الأحوال منع المولى سليمان تصدير الصوف والزيوت والمواشي، وفرض على الواردات حماية للإقتصاد قدرت ضريبتها ب 50% فبذلك إهتز إقتصاد المغرب بسبب منع المغاربة من الخروج والإتصال بالعالم الخارجي، ولم يكن هذا المنع مشدداً في حق اليهود بقدر ما كان في حق المسلمين. [3]

وفي هذه المرحلة وفي جو هذه الظروف إختار المولى سليمان عزلته السياسة لأن الأوضاع الداخلية والخارجية ليس في مقدورها المواجهة، وبذلك إنتهى عهد المولى سليمان،[4] بوفاته يوم 13 ربيع الاول من عام 1238هـ /1822م ودفن يوم الجمعة بضريح مولالي علي شريف من حمراء مراكش. [1]

1. محمد المنصور، المرجع السابق، ص 93
2. محمد الأمين البزاز، المرجع السابق، ص 86.
3. عبد الكريم الفيلالي، المرجع السابق، ص 390.
4. عبد الكريم الفيلالي، نفسه، ص 393.

وخلفه في العرش ابن أخيه المولى عبد الرحمان وبذلك أخذت السياسة والتجارة الخارجية تسترجعان بعض إعتبارهما شكلا، وأصبحت في الشواطئ حراسة كانت قد إنعدمت.[2]

إستنتاج:

- نستنتج مما سبق أن نظام وراثة الحكم بالمغرب نتج عنه نزاعا على العرش بين المولى سليمان وإخوته الثلاثة.

- تميزت الأوضاع السياسية في عهد المولى سليمان بالنزاع على اعتلاء الملك أدى في النهاية إلى انفراده بالحكم.

- قام المولى سليمان بالوقوف في وجه الأزمات الداخلية بالمغرب وتمكن من توحيده.

- اعتمد المولى سليمان على سياسة المهادنة وتجنب الدخول في مواجهة مع الدول الأوروبية.

- دور المولى سليمان في تطوير الأساطيل البحرية مما كان لها هيبة في دول البحر الأبيض المتوسط.

كان للطاعون والمجاعة التي أصابت بلاد المغرب أثار وخيمة عادت بالسلب على الجانب الاقتصادي والإجتماعي.

1. الزياني، المرجع السابق، ص 07.
2. عبد الكريم الفيلالي، المرجع السابق، ص 394.

الفصل الثالث:

التطورات السياسية بين المغرب الأقصى وفرنسا

(1830م– 1912م)

المبحث الأول: عهد المولى عبد الرحمن بن هشام (1822م – 1859م).

المبحث الثاني: عهد المولى محمد بن عبد الرحمن بن هشام (1859م– 1873م)

المبحث الثالث: التنافس السياسي الأجنبي من 1873م إلى 1894م.

المبحث الرابع: عهد المولى عبد العزيز (1894م –1908م)

المبحث الخامس: عهد المولى عبد الحفيظ (1908م– 1912م).

تقديم:

تميز المغرب الأقصى بموقعه الاستراتيجي كونه يطل على واجهتين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وهذا ما جعله محل أطامع الدول الأوروبية وخاصة فرنسا، التي دخلت مع المغرب في علاقة سياسية شهدت تطورا في الفترة ما بين 1830م إلى غاية فرض الحماية سنة 1912م، وكانت هذه العلاقة وفق مراحل مقسمة زمنيا إلى:

– أولا عهد المولى عبد الرحمن بن هشام (1822م – 1859م) والذي تزامنت فترة حكمه في إحتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، فركزت فرنسا في ذلك على الحدود الجزائرية المغربية لتسهيل مهمتها للوصول إلى المغرب، وذلك من خلال ضغطها على الأمير عبد القادر، وهذا الأخير لم يجد حل أمامه سوى الفرار إلى المغرب فلقي هناك دعما من المولى، وهذه المساندة اتخذتها فرنسا كحجة للضغط على ملك المغرب، وفي هذا الصدد وقعت معاهدة طنجة 1844م التي تقضي بتعهد المولى بعدم تقديم أي مساعدة، وتم غلق الحدود بين البلدين، فكان لهذه الاتفاقية تأثير على مكانة المغرب السياسية والدولية، وواصلت فرنسا ضغطها على المغرب بإبرام اتفاقية لالة مغنية في 18 مارس 1845م، والتي رفض المولى عبد الرحمن التوقيع عليها، وبهذا الصدد طالبت فرنسا بتأسيس سفارة مغربية من أجل التفاوض معها.

– أما العلاقة في عهد محمد بن عبد الرحمن بن هشام (1859م –1873م) اتسمت بتوقيع اتفاقية السماسرة وإعطاء فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية حق التمتع بإمتيازات وحق الحصول على الحماية القنصلية، فأعتبر هذا مكسب كبير للتدخل الأوروبي في المغرب.

– في حين تميز عهد المولى الحسن (1873م 1894م) بالتنافس السياسي الأجنبي الذي تمثل إجمالا في الحماية القنصلية، وبعدها عقد مؤتمر طنجة في 1877م الذي لم ينجح فعقد مؤتمر مدريد 1880م.

– أما عهد المولى عبد العزيز (1894م –1908م) قامت فرنسا فيه بعقد اتفاقيات دولية من أجل الانفراد بالمغرب مقابل منح الدول الأوروبية امتيازات، في حين قامت ألمانيا بمساندة الحكومة المغربية وتم عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء وفي الأخير تم توليه المولى عبد الحفيظ (1908م –1912م) وانتهى حكمه بفرض الحماية على المغرب.

المبحث الأول: عهد المولى عبد الرحمن بن هشام 1822م – 1859م

1.نبذة عن المولى عبد الرحمن بن هشام:

هو عبد الرحمن بن هشام بن محمد بن عبد الله بن فخر الملوك أبي النصر إسماعيل السلطان ابن السلطان، وقد قال نجله العلامة المولى العباس لعلّ في هذا العام ولد يعني 1204 هـ وكانت أمه السيد هنية البربرية، هو فخر الملوك وملجأ الضعفاء والمساكين، وسيف الله على الطغاة المعتدين، الساعي في الخيرات والمسارع المجاهد ضد أعداء الدين، وحامي الإسلام من المعتدين، إمام الأمة القائم عليها.[1]

كان في أول أمره مقيما في تافيلالت ثم إستقدمه المولى سليمان في آخر عمره وولاه بثغر الصويرة وأعمالها، فقام بذلك أحسن قيام ثم إستقدمه منها في فتنة ابني يزيد كما مر واستخلفه على حاضرة المغرب وأم أمصاره مدينة فاس فقرت بولايته العيون وطابت الأنفاس كل ذلك فعله به ترشيحا للأمر وتقديما له فيه على زيد وعمرو.

لما حضر الموت المولى سليمان جدد العهد لابن أخيه المولى عبد الرحمن بن هاشم، وبعث به إلى فاس ثم كانت وفاة السلطان عقب ذلك فوصل الخبر حضر القاضي الشريف المولى أحمد بن عبد الملك والعلامة المفتي أبو عبد الله محمد بن إبراهيم والتاجر الأمير الحاج الطالب ابن جلول وسائر أعيان فاس، وأعيان الودايا وقوادهم وقرؤوا العهد وترحموا على السلطان وبايعوا المولى عبد الرحمن.[2]

2. الحملة الفرنسية على الجزائر:

1. إبن زيدان عبد الرحمان السجلماسي، المرجع السابق، ص ص، 03، 04.
2. الناصري، الاستقصا، ج9، المرجع السابق، ص ص، 03 04.

أنزلت فرنسا قواتها في سيدي فرج في 14 جوان 1830م، لكن المدافع التي نصبت عند بداية التوتر بين الدولتين لم تكن كافية لمواجهة أو لصد الأسطول الفرنسي، فنصب القائد العام الفرنسي دي بورمون[1] مقر قيادته في زاوية المرابط سيدي فرج وكان حسين باشا على علم بتفاصيل الحملة قبل وقوعها، ولكن يبدوا أنه لم يكن على علم بمكان نزولها، فقد كان يعتقد أنها لا تتعدى الضرب من البحر شأنها شأن الحملات الأوروبية السابقة، وما دام أنه قد حصن الواجهة البحرية فلا خوف في ذلك من عواقب الحملة.

ومن جهة أخرى كان لا يزال على الاعتقاد بأن الفرنسيين لن يتخلوا عن فكرة التفاوض رغم إستعدادهم للحملة[2]، وكان الداي قد عهد إلى صهره إبراهيم بقيادة المعركة ضد الفرنسيين، فجمع إبراهيم قواته فوق كدية سطاوالي، وفي الوقت الذي تحصنت فيه القيادة الفرنسية بشبه جزيرة سيدي فرج بدأت المناوشات واستمرت حتى 18 جوان.

فبعد جهد جهيد من دفع هجوم الآغا إبراهيم احتلت الكدية التي كان يحتلها الآغا وفي نفس الوقت نشب باي قسنطينة معركة ضد الفرنسيين، كما واجه باي وهران الوسط[3]، ورغم المقاومة الباسلة من حامية القلعة استطاعت مدافع الفرنسيين أن تسيطر على جزء كبير من قلعة السلطان. وهكذا إستطاع الجنود الفرنسيون الدخول إلى مدينة الجزائر فغادرها الداي حسين، فقد كانت مقاومات الجزائريين شديدة من البايات منها مقاومة أحمد باي في قسنطينة.

1. دي بورمون: هو لويس أغست دي شاز الملقب بالكونت دي بورمون ولد في عام 02 سبتمبر 1773م في مقاطعة فربني، عين وزير للحربية في 23 ماي 1825م بعد أن إختاره الملك شارل العاشر، ينظر: ابو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث " بداية الاحتلال"، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط1، 1982م، ص 35.
2. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 35، 36.
3. مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث،ج3، الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، ص 324.

وإن المقاومة الحقيقة للغزو الفرنسي للجزائر يتمثل في الدور الذي قام به الأمير عبد القادر[1] وفي وسط هذه الظروف إجتمع أهل الحل والعقد والأشراف والعلماء والأعيان في غربي الجزائر وقدموا في عام 1832م على الشريف محي الدين وطلبوا منه أن يقبل بيعتهم عن الإدارة ولما كان عاجزا عن القيام بأعباء هذا الأمر لكبر سنه فرأى أن ولده قد بلغ أشده وأصبح أهلا لهذا والذي كان عمره أربعة وعشرين سنة فبايعته القبائل وإتخذ مدينة معسكر حاضرة له.[2]

وكان قد تم استولت فرنسا على سائر شمال المغرب الأوسط إضطر الأمير عبد القادر للدخول إلى حدود المغرب الأقصى، فنزل بعين القصب ووقف جنودها وراء نهر تافنة، وجعلت تبنى قصبة الغزوات على شاطئ البحر لتقرب منها مراكبها وتنزل إليها عساكرها، وقصبة أخرى على واد الحاجة مغنية، فكثر العبث بأعمال وجدة وملحقاتها، وعمد بعض الحامية الفرنسية النازلين ببني واسين وكانوا تابعين لأعمال وجدة، وقعدوا وصدر منهم الحامية ما جسم المسألة، واوجب إلحاح سفير فرنسا بطنجة على المترجم في طلب الترضية.[3]

ففي يوم 15 مارس 1832م أرسل إليه الملك لويس سفارة برئاسة الكونت دومرني لتجديد روابط الوداد وإستتباب الأمن بين الدولتين، ولما وصلت السفارة كان في استقبالها السلطان في 22 مارس في مكناس وكانت مطالبه محصورة في رسالة منه وهي التخلي عن تلمسان واسترجاع ابن العامري والإلتزام الحياد التام في مسائل داخل الجزائر، وإرجاع الوفد الجزائري الذي كان بمكناس وأداء قيمة السلع التي كانت بالسفينة، وبقيت المفاوضات جارية بين السفارة والملك بواسطة الوزير المختار الجامعي، والطالب ابن جلول إلى أفريل وكانت النتيجة عدم اعتراف السلطات بمسؤولية ما ضاع من تلك السفينة.

1. **الأمير عبد القادر**: هو عبد القادر ناصر الدين، الابن الرابع لعبد القادر محي الدين، ولد في شهر ماي سنة 1807م، في قرية القيطنة على ضفة واد الحمام في منطقة غريس التي تقع في إقليم وهران، ينظر: شارل هانري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر وتق أبو القاسم سعد الله، تونس: الدار التونسية للنشر، 1974م، ص 35.
2. شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 263، 264.
3. ابن زيدان، المرجع السابق، ص 66.

وكتب رسالة إلى لويس فليب إلتزم فيها استرجاع محمد بن العامري، وأن لا يوجه رسلا إلى الجزائر ما دامت تحت حكم الاحتلال الفرنسي، وأن لا يكلف أوروبا بشؤون المغرب في الجزائر وتخلي عن تلمسان.[1]

وفي هذه الأثناء وجه المترجم جيشا في نحو ثلاثة ألاف بين خيل ورماة تحت رئاسة كاتبه علي بن الطيب الأجناوي، وأمر أن لا يبدأ بالقتال حتى يصدر إليه الأمر، ثم لما وصل الكاتب لوجدة فتح باب المخابرة مع رئيس الحملة الفرنسية، ولم يشعر حتى المسلمون بقتال جيش الحملة ولما رأى رئيسها ذلك أمر عسكره بالكمون للمسلمين بعريش الوادي فهزموهم ورجع الجيش السلطاني لوجدة، ودخلت الحملة الفرنسية إليها، ولما إتصل خبر بالمترجم بمراكش فجهز جيشا من القبائل الغربية حتى بلغ وجدة[2]، فكانت لهم مناوشة مع رابطة فرنسا التي هناك، ثم إتخذ أسباب الغزو والاستعداد التام وحشد البنود واستنفار القتال، فاجتمع السلطان في هذه الأثناء مع الجنود.

ثم عقد المولى عبد الرحمن على هذه الجنود لولده وخليفته سيدي محمد بن عبد الرحمن وسار حتى وصل إلى واد إيسلي من أعمال وجدة وكان الحاج عبد القادر لا يزال جاعلا في تلك الناحية ومعه نحو خمسمائة فارس ممن كان قد بقي معه من أهل المغرب الأوسط لأن حاله كان قد اخذ في التراجع والانحطاط، ولما جاء الخليفة سيدي محمد بإيسلي وعسكر به جاءه الحاج عبد القادر يستأذن عليه في اجتماعا فاجتمع ودار بينهم كلام.

ولما طلع الفجر وصل الخليفة الصبح جاءه عشرة من الخيل قيل من العرب وقيل من حرس الخليفة فأعلموا بمجيئ العدو وأنهم تركوه قد أخذ في الرحيل، فأمر الخليفة بالركوب والاستعداد وأن لا يبقى إلا الرماة، وبعث إلى بني يزناسن بالركوب فركبوا في ألوف وسار الجيشان.[3]

1. ابن زيدان، المرجع نفسه، 67.
2. ابن زيدان، المرجع السابق، ص68.
3. الناصري،ج9....، المرجع السابق، ص ص ، 50، 51، 52.

وكانت معركة وادي إيسلي حامية وشديدة العنف بين المغاربة الكثيري العدد بقيادة ولي العهد محمد بن عبد الرحمن، وبين الفرنسيين الذين كان عددهم ستة ألاف ، يمثلون 20% من الجيوش المغربية بقيادة الجنرال بوجو، ولكن خاضها المغاربة بأجسامهم وليس بعقولهم، بل بسلاح مماثل لما كانوا عليه من تكوين وتدريب هزيل احتقرهما الفرنسيون كما نبه إلى عدم صلاحيتهم الأمير عبد القادر منذ سنوات الستة أو بالأحرى قبل المعركة بأربعة عشر عام، فتلك المعركة كانت بداية الانهيار بل كانت هي المأساة الأولى للمغرب.

انجلت المعركة التي فتحت باب الشر على المغرب دون أن يكون لعمل المغاربة وقتها أي فائدة، فقررت السلطات الفرنسية معاقبة سلطان المغرب بعد هذه المعركة.

إن الجنرال بوجو وبنشوة الانتصار كان يريد الزحف إلى مدينتي تازة وفاس لولا تدخل الانجليز حيث إتهم "روبيربيل" فرنسا بأنها تريد ضم المغرب، ورفض كل التأكيدات التي قدمها "فيزو" وأعلن " أبرودين" وزير الخارجية البريطانية القائم بالأعمال الفرنسية مؤكدا أن إحتلال فرنسا النهائي لمنطقة ما من السلطة المغربية سيكون حالة حرب، كما كان هذا الموقف سبب في إستمرار الصراع بين الفرنسيين والانجليز في هذه المنطقة. [1]

وقد وصل خبر الهزيمة بالمولى عبد الرحمن برباط الفتح عند قدومه من مراكش يريد فاس، كما إتصل به أيضا خير هجوم الفرنسيين على ثغري طنجة وصويرة ورميهما بألاف القنابل، فإغتنم بذلك رحمه الله، وأغضبه فعل الجيش وإنهزامه وتعبه، فعمد بذلك إلى قواد المحلة وكبراء الجيش فأهانهم وأمر بحلق لحاهم وسخط عليهم.[2]

3. معاهدة طنجة 10 سبتمبر 1844م:

1. عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج5، القاهرة: شركة ناس للطباعة، ط1، 2006م، ص 115.
2. يوسف مناصرية، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832م -1847م، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990م، ص 47.

وما إن أمنت فرنسا جانب قوات المغاربية بمقتضى معاهدة طنجة سبتمبر 1844م، وضمنت عداء سلطان المغرب للأمير عبد القادر، حتى بدأت تعمل على محاصرة الأمير داخل التراب المغربي ليتسنى لها بذلك مضايقة المولى عبد الرحمن ووضعه أمام أمر الواقع للوفاء بوعوده [1]، التي أمضاها باسم ملك المغرب بوسلهام علي أزطوط، وبإسم عاهل فرنسا كل من قنصلها العام والقائم بأعمالها لدى المغرب وجاء في نص الاتفاق.

الفصل الأول:

إن الجيوش المغربية التي تجمعت على حدود المملكتين سيتم تصريحها وأن يمنع الملك كل تجمع، و تبقى تحت قيادة قائد وجدة وأن لا يتجاوز 2000 رجل.

الفصل الثاني:

يعاقب عقاب عبرة كل الرؤساء المغاربة الذين قادوا أو تساهلوا في أعمال عدوانية ارتكبت في الجزائر ضد عسكر جلالة الملك الفرنسي، وستطلع الحكومة المغربية الفرنسية لتطبيق هذا الشرط.

الفصل الثالث:

أن يتعهد الملك المغربي بأن لا يقدم أي مساعدة ولا عون من مال أو ذخائر أو أشياء حربية لأي واحد من الرعايا الثائرين أو لأي عدو لفرنسا.

الفصل الرابع:

يعتبر الحاج عبد القادر خارجا عن القانون وبناء على ذلك يصادره الفرنسيون في الجزائر والمغاربة في ترابهم الوطني.

1. محمد بن محمد مصطفى المشرفي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير متناهية، تح إدريس بوهليلة،ج2، المملكة المغربية: أبي رقراق للطباعة والنشر، ط1، 2005م، ص 81.

الفصل الخامس:

تحديد الحدود بين ممتلكات جلالة عاهل فرنسا وجلالة ملك المغرب يبقى مقررا ومتفقا عليه لما كان معترفا به من طرق الحكومة المغربية في عهد حكم الأتراك الجزائري.

الفصل السادس:

بمجرد إمضاء هذا الاتفاق تتوقف الاعتداءات من الجهتين، وحالما يطبق الفصل الأول والثاني والرابع والخامس تطبيقا يرضي الحكومة الفرنسية. (1)

الفصل السابع:

يلتزم الطرفان الساميان المتعاقدان أن يكون بتراضي منهم وبأسرع ما يمكن في عقد معاهدات جديدة تركز على المعاهدات الجاري بها العمل حاليا، ويكون الهدف منها تمتين المعاهدات السابقة لصالح العلاقات السياسية والتجارية بين المملكتين.

الفصل الثامن:

يصادق على هذا الاتفاق وتتبادل المصادقة في أجل شهرين أو قبله إن أمكن. (2)

وبالاطلاع على هذا الاتفاق يتبين أن الفصل الرابع هو أسوأ ما فيه فحوى تطبيقا، لأنه يتعلق بمصير شخص قاد حركة الثورة في بلاده ومد إليه المغرب يد المساعدة منذ إنطلاقته الأولى وحتى مواجهة إيسلي أي لفترة تناهز إثني عشر عام.(3)

وكان لهذا الاتفاق نتائج تمثلت في تأثير هذه الأحداث في مركز المغرب السياسي والدولي، فلم يقتصر الأثر على ما نالته فرنسا من إمتيازات بموجب المعاهدة التي عقدتها مع المغرب، فقد حصلت إنجلترا هي الأخرى على

1. إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، ط3، 1994، ص 204.
2. إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 205.
3. إبراهيم حركات، المرجع نفسه ، ص 206.

تسهيلات إقتصادية، كما أسقط عن الدنيمارك والسويد ما كانا يلتزمان به للمغرب سنويا في مقابل حمايتهم البحرية، كما تأثرت الأحوال الاقتصادية بالمغرب بهذه الأحداث فارتفعت أسعار السلع وعم الغلاء بالبلاد بشكل أثقل كاهل العامة.[1]

4. معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845م:

وفي سنة 1845م كانت فرنسا قد وجهت قواتها البحرية بقيادة الأمير جوان إلى كل من طنجة فقنبلها قبل يوم المعركة وذلك يوم 8/6 ثم إلى مدينة السويرة، بل وتوجه الأمير جوان بمدافعه لقنبلة أجادير هذا بالإضافة إلى وباء الطاعون الذي حل بالمغرب في نفس المدة، فهذا الأمر الذي أرغم السلطان عبد الرحمن الذي كان بمدينة الرباط حيث إلتحق به قنصل الإنجليز " هاي" على طلب الصلح الذي تم عقده. [2]

في معاهدة لالة مغنية في 18 مارس إلى تعزيز النجاح الذي حققه الفرنسيون في حين كان الثمن الذي دفعه السلطان مقابل كل ذلك غاليا جدا، إذ كان عليه أن يوافق على قبول التعاون مع الفرنسيين في إلقاء القبض على الأمير عبد القادر والدخول في مفاوضات لرسم حدود جديدة[3]

وكان المفاوض المغربي هو عامل وجدة حميدة الشجعي والمفاوض الفرنسي هو الكونت دولارو وحسب هذه المعاهدة فقد جرد المغرب من أراضيه الممتدة غرب واد التافنة، وأدخل قسم من الجنوب الشرقي في تراب الجزائر، وتركت الصحراء مجرد مرعى لسكان البلدين من غير تحديد، في الوقت الذي كان فيه قسم كبير منها يدين بالبيعة لملوك المغرب عبر القرون، وفيما عدا الأراضي الواقعة جنوب قصور الصحراء حرة لا تحتاج إلى تحديد، فقد ضمت حق اللجوء السياسي لرعايا كل بلد في القطر المجاور ما عدا الحاج عبد القادر، ولم يكد المولى عبد الرحمن أن يطلع

1. شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص ص 238، 239.
2. عبد الكريم الفيلالي،ج 5...، المرجع السابق، ص 116..
3. محمد بن عبد الله الصفار الاندلسي التطواني، رحلة الصفار إلى فرنسا 1845م –1846م ، تر وتح خالد بن صغير، الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع،ط1، 2007م، ص 33.

على نص المعاهدة حتى عبر عن غضبه من تصرف عامل وجدة والكاتب الذي رفضه أحمد الخضر، ورفض المصادقة على المعاهدة كما هي واعتبرها خدعة من المفاوض الفرنسي.[1]

5.تكوين سفارة مغربية في فرنسا:

وأشيرت فكرة توجيه سفارة مغربية للمرة الأولى أثناء المفاوضات التي كانت جارية حول معاهدة لالة مغنية، حينما إقترح الفرنسيون على السلطان إرسال مبعوث عنه إلى فرنسا قصد ادخال التغييرات والتحولات التي يتطلبها الوضع الجديد حيز التنفيذ، إلا أن المخزن أبدى تحفظا من ذلك العرض فمرت عدة شهور دون أن يصدر عنه جواب في الموضوع، بينما كانت عناصر داخل الجهاز المخزني تدرس الفكرة ولم يخفي بوسلهام بن علي أزطوط نائب السلطان وممثله عن الوسيط الفرنسي في المفاوضات أنه يتبنى موقفا مؤيدا للمصالحة مع فرنسا.

غير أن وجهات نظره لم تجد أذانا صاغية داخل القصر وكلف ليون روش[2]بمهمة التحضير لتلك السفارة وتنظيمها، وتحقيقا لذلك ظل روش على إتصال مستمر بكل من النائب السلطاني بوسلهام في العرائش وبالوزير محمد بن إدريس في القصر السلطاني[3]

وبدأ روش بتنظيم إتصلاته في طنجة ليكشف عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى منع السلطان من المصادقة على مشروع المعاهدة فإستعان في ذلك بخبرة السيد جياكومو دي مارتينو (Giacomo de Martino) قنصل نابولي في طنجة، وجاء في رسالته إلى الجنرال ديلاري بتاريخ 17 ماي أن الحاجز الوحيد الذي يمنع السلطان المغربي من المصادقة على المعاهدة هو مشروع الاتفاقية التجارية، لأن موافقة المولى عبد الرحمن على حرية التجارة البرية بين

1.إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 208.

2. **ليون روش:** ولد في مدينة غرونوبل بفرنسا في 27 سبتمبر 1809م من أبوين فرنسيين وتوفي في نفس المدينة في 26 جوان 1901م، نال شهادة البكالوريا سنة 1829م فدخل معهد الحقوق، إنقطع عن الدراسة وإتصل بأحد التجار وكلفه والده بمهمة تجارية مكنته من زيارة كل من كرسيكا وسردينيا وجنوة، ينظر: يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 13.

3. التطواني، المرجع السابق، ص ص ، 35، 36.

فرنسا والمغرب سوف يؤدي إلى فتح نفس الطريق بينه وبين إسبانيا وإنجلترا، فتغرق بذلك السوق المغربية بالبضاعة الإنجليزية، دون أن تدفع حقوق تجارتها.

وبما أن ليون روش كان يعلم أن الهدف الأساسي للعسكريين الفرنسيين هو القضاء على الأمير اقترح الجنرال ديلاري بث دعاية أن الملك الفرنسي وقع فقط على مشروع مسألة الحدود، ورفض المصادقة على مشروع الاتفاقية التجارية وأجل المفاوضات فيه إلى ما بعد مراجعة بنود المعاهدة، ولما وافق الجنرال " دي لاري" على هذا الاقتراح أرسل روش للتوقيع على نص الخطة، الذي إعتمدت على أسلوبه في محادثه السيد أبي سلهام بن علي فإضطربت الأحوال بينهما، حيث أرسل روش رسالة من محمد بن إدريس وزير السلطان وجهت إلى الجنرال ديلاري يخبره فيها بمصادقة السلطان.[1]

وأدمجت قبائل في التراب المغربي كما كانت واقتطعت قصورها لصالح القطر الجزائري، بل كان هدف السلطة الفرنسية هو أن تقتطع فيجيج أيضا، ولكي يوقع عاهل فرنسا لويس فليب بدوره على المعاهدة، ويكون ورائها فتح باب جديد للتعاون السلمي، حرصت فرنسا على أن يكون ذلك بحضور بعثة ديبلوماسية يوجهها العاهل المغربي لهذا الغرض، وفعلا بدأ البحث في المغرب عن سفير وإقتضى نظر المخزن عدم التسرع في إختياره وإرساله.

فقد إتجهت الرغبة إلى اختيار القنصل المغربي الحاج محمد الرزيني لما كانت الحكومة الفرنسية تلح على ممثلها بطنجة ليلح بدوره على الحكومة المغربية، فقد كان الجواب على لسان الوزير ابن إدريس إلى عامل الملك بالعرائش وطنجة الذي كان صلة وصل بين الممثلين الأجانب والحكومة المغربية[2]

1. يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص 48، 49.
2. إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص ص 209، 210.

إلى أن وصل خبر يفيد أن الاختيار وقع على عبد القادر أشعاش[1] عامل تطوان وفي حينه بادر ليون روش إلى تحرير رسالة وجهها إلى وزير الخارجية الفرنسي " كيزو"، حاول من خلالها تغطية ما كان ينقصه من تفاصيل حياته وأصوله من دقة.

ولم تمضى سوى أشهر قليلة عن تسلمه المهام الجديدة حتى كافأه السلطان بإختياره مبعوثا عنه في سفارة إلى الخارج، وبعيدا عن مستوى تكوينه التعليمي وعن مؤهلاته وقدراته المتنوعة كان يملك ما هو أهم من ذلك بكثير ألا وهو ثروته الطائلة التي سمحت له بتحمل كل الأعباء المالية لمصاريف البعثة السفارية. [2]

بدأت فرنسا وإسبانيا وحتى بريطانيا تمارس ضغوطا لحمل المخزن على تطبيق بنود الاتفاقيات المبرمة وخاصة ما يتعلق منها بقضية الحمايات القنصلية، والمطالبة الملحة بضرورة توفير المخازن والمساكن لفائدة التجار الأوروبيون المتعاملين مع المراسي المغربية الثمانية المفتوحة أمام التجارة الخارجية، وهي تطوان وطنجة والعرائش والرباط والدار البيضاء الجديدة وآسفي والصويرة، وتوفير الأمن الضروري لهم ولبضائعهم، وإذا كانت مقتضيات اتفاقية 1856م تؤكد على حصر نطاق الحماية القنصلية في عدد ضئيل من المغاربة، فإن فرنسا قد اعتبرت تلك الامتيازات غير كافية لدعم نفوذها وتحقيق مصالحها التجارية. [3]

6.نهاية عهد المولى عبد الرحمن بن هشام:

1. عبد القادر أشعاش: هو الابن الأكبر لإحدى الأسر التطوانية الثرية ذات النفوذ، وقد سبق لأبناءها تقلد مهام السلطة، وكان جده عبد الرحمان أشعاش أول من إكتسب مكانة سياسية بارزة بين كل أفراد الأسرة،ينظر: التطواني، المرجع السابق، ص 41.
2. التطواني، المرجع نفسه، ص 41.
3. محمد القبلي، المرجع السابق، 469.

توفي المولى عبد الرحمن بن هشام في مكناسة الزيتون في 29 محرم 1276هـ /26 سبتمبر 1859م، ودفن بضريح السلطان إسماعيل بن الشريف [1]، فقد كان عبد الرحمن بن هشام يلجأ إلى حماية البضائع الوطنية من المنافسة الخارجية إلى حد، وكما وقف في وجه الغزو طيلة ملكه، إلى أن أجبر بالتهديد على منح الأوروبيين إمتيازات جديدة في أخر أيامه.

كما وقف وقفة شموخ وثبات ضد الإحتلال الفرنسي للجزائر وساندها بالمال والسلاح والرجال وقام بإيواء الأسرى واللاجئين، ووقف في وجه الأساطيل القوية التي تهدد موانئ البلاد حتى مع ما تخلفه حركة الجهاد البحري من صعوبات دبلوماسية، يتخذ الطرق الدبلوماسية لحل مشكلاته ويتذرع بالصبر والمراوغة لإرهاق خصمه، في وقت كان كبار المسؤولين وولاة الأقاليم يبيعون ضمائرهم مقابل ترضيات وهبات مالية يقدمها إليهم الدبلوماسيين حتى يسهلوا أغراضهم في الحصول على إمتيازات.[2]

المبحث الثاني: عهد المولى محمد بن عبد الرحمن بن هشام (1859م – 1873م):

كان محمد بن عبد الرحمن بن هشام ينال رضى والده منذ نشأته، وكان متميزا عن إخوته لشدة البرور بابيه ومتصفا بالسكينة والوقار والصلاح والتقوى وسائر خصال الخير، واستخلفه أبوه صغيرا فجرى على السنن الأقوم

1.المشرفي، المرجع السابق، ص 82.

2. إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 229.

وحمدت سيرته، ولما رأى منه السلطان مخايل النجابة والصلاح فوض إليه وألقى بزمام مملكته بيده، ولم يدخر عنه شيئا من أمور الملك ووظائفه، وكانت العادة إذا كان السلطان بمراكش كان محمد بفاس أو بمكناس أو العكس.[1]

وكان من العقلاء الثابتين والأتقياء العارفين بانيا أمره على الشريعة وجدد معاهد العسكر وأسسها، ووجه لتعليم الهندسة والحرب عددا من الطلبة وأبناء المسلمين لبلاد الإفرنج، وتعلموا ما يكفي من ذلك، وما يحتاج إليه من تعليم كيفية النظام واستغنى بهم عمن عداهم من الأجانب.[2]

وأعلنت بيعته بمكناس في فاتح صفر 1276هـ /27 سبتمبر 1859م قبل وصوله إليها ثم بمراكش وحظي بإجماع الأمة على بيعته، بإستثناء محاولة إنقلاب داخلي التي قام بها بعض الأمراء بفاس ومكناس لبيعة مولاي عبد الرحمن بن سليمان غير أن الفقيه إبن المختار الجامعي رئيس شراقة تمكن من إقرار بيعة المركزين لمحمد بن عبد الرحمن.

ومن أهم الأحداث الدولية التي شهدها عصر محمد بن عبد الرحمن تدخل فرنسا بالمكسيك وإيطاليا، وإكتساح الروس لبولونيا وحصول فرنسا على منطقتي السافوا ونيس، ونشوب الحرب بين ألمانيا وفرنسا سنة 1870م، وإنتهت بإنتصار ألمانيا، وما لبث إلا أن عززت إهتمامها بالسياسة الاستعمارية ورسم السياسة الدولية الخاصة بالمغرب وغيره من الأقطار المستضعفة، وعاشت إسبانيا من جهتها عهدا من الدكتاتورية في ظل إيزابلا الثانية.[3]

ففي سنة 1860م وجه سفارة لإمبراطور فرنسا نابليون الثالث يرأسها وزير جلالته الطالب إدريس بن إدريس مهنئا له بمناداة أمته الفرنسية به كإمبراطوراً عليها ومفاوضا له في بعض الشؤون، وبعدها وجه الإمبراطور نابلوين كتابا لصاحب الترجمة معربا عن فرحته بالسفارة التي أوفدها إليه المترجم، ومعزيا له في جلالة والده ومهنئا بتسلمه عرش أبيه.

1. الناصري، ج9.....، المرجع السابق، ص 80.
2. المشرفي، المرجع السابق، ص ص 91، 92.
3. إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 230.

وأيضا في سنة 1860م ورد على نائب الخطيب التطواني بطنجة من سفير فرنسا نائبا فيه عن دولة الساردو في شأن الحدود التي بين مليلة والحدود المغربية، وفي 19 ربيع الثاني من عام 1277هـ وجه إلى المترجم نائبه بطنجة زماما مشتملا على مطالب شافهه بها نائب فرنسا فأجابه المترجم بما لفظه، وفي التاريخ نفسه وجه وزير المترجم السيد الطيب بن اليماني بوعشرين جوابا عن كتابه وجهه إليه النائب بركاش في عدة قضايا بين الدولة المغربية والدولة الفرنسية.[1]

ومارست فرنسا ضغوط على المغرب بعد اتفاقية 1856م في عهد المولى عبد الرحمن بن هشام، إنتهت بإبرام اتفاقية السماسرة المعرفة أيضا بإتفاق بكلار سنة 1863م وقد أعطت هذه الاتفاقية لفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية المتعاقدة مع المغرب الحق في بسط الحماية القنصلية على المزيد من الرعايا المغاربة حتى يصبحوا في خدمة الدول التجارية الأجنبية بصفتهم أعوان أو سماسرة أو شركاء مع التجار الأجانب المقيمين في المغرب.[2]

وقد تضمن هذا الوفق إعتراف الطرف الفرنسي أن الحماية إنما تعطى للشخص الذي تعطى له في وقت عمله مع القناصل والتجار الفرنسيين، فهي إذن مؤقتة تنقطع بانقطاعه عن الخدمة معهم، وإعترف أيضا بأن الحماية لا تشمل من أقارب الشخص المحمي أو نوابه إلا زوجته وأولاده الذين معه تحت سقف بيته.

وقسم الوفق المحمين إلى قسمين محميون من أهل البلد يخدمون في دار السفير ودور القناصل مثل الكتاب والحراس والخدم ومحميون يعملون مع التجار الفرنسيين في أموالهم التجارية، وقد عرف الوقف هؤلاء التجار بأنهم هم الذين يتاجرون بالجملة تصديرا وتوريدا كما حصر الوفق عدد السماسرة المتعاملين معهم المستفدين من الحماية، بسبب تعاملهم في إثنين لكل دار تجارية، وإثنين لكل فرع من فروعها بأي ميناء.

1. عبد الرحمان بن زيدان العلوي، العلائق السياسية للدولة العلوية، تح عبد اللطيف الشاذلي، الرباط: المطبعة الملكية، 1999، ص ص 116، 117، 118.
2. محمد القبلي، المرجع السابق، ص 469.

أما بقية فقرات الوفق فتتعلق بالإجراءات الشكلية للحماية كإعطاء نائب فرنسا قائمة المحميين الفرنسيين لعامل البلد الذي هو فيه وإخباره بالتغييرات التي تطرأ على هذه القائمة، وبطاقة الحماية التي يحملها المحمي تلك التي تكون مكتوبة بالعربية والفرنسية ولا يسلمها إلا السفير الفرنسي[1]

وكانت مسألة حماية القنصلية هي الأخرى ذات أهمية في المغرب قبل الحماية، إذ هي إحدى الأدوات الناجعة التي إستخدمتها كل الدول الأجنبية المهتمة بالمغرب، وإستفادت منها بطرق شتى للتغلغل في مختلف أرجاء البلاد لإغراق المدن والأسواق القروية بالسلع الأجنبية، فضلا عن التكثيف من قوة الحضور الأجنبي لتحقيق الأهداف التوسعية.[2]

وكان لهذا الوفق عواقب خطيرة والسبب في ذلك يرجع إلى غلط في تقديره ووزنه أكثر مما يرجع إلى خطورة الوضع السياسي، ويزدادا هذا تأكيدا إذا علمنا أن ما حققته من أرباح بهذا الوفق وما قطفته من ثمار الغنم لم يكن مقتصرا عليها فقط، بل شاركها في ذلك كل من بلجيكا وسردينيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والسويد وإسبانيا التي قبلته وإنخرطت فيه في نفس اليوم الذي وافق عليه وزير فرنسا[3]

وأخذ ممثلوا فرنسا في المغرب يتجاوزون الحدود المرسومة في هذه الاتفاقية، فإضطر المولى محمد بن عبد الرحمن أن يرسل في عام 1865م إلى الإمبراطور نابليون الثالث بعثة مكونة من قائد جيشه أبي عبد الله محمد بن عبد الكريم الرقي، وعامل سلا أبا عبد الله محمد ابن سعيد السلاوي، راجيا أن يحسن إختيار ممثليه في المغرب وأن ينبه عليهم بعدم مجاوزة الحدود المتفق عليها في الاتفاقيات والالتزامات المبرمة بين الدولتين.

1. عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880م، الرباط: المطبعة الملكية، ط2، 1985م، ص ص 27، 28.
2. محمد القبلي، المرجع السابق، ص 470.
3. عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص ص 28، 29.

هذا وقد إشترك المغرب في المعرض الدولي الذي عقد بباريس سنة 1887م والحقيقة إن هذه العلاقات فتحت أبواب المغرب لمسايرة التقدم في الأمم الحديثة، لكنها في نفس الوقت أسالت لعاب الدول الأوروبية الطامعين في الحصول على امتيازات إقتصادية وسياسية في المغرب وثغوره الهامة.[1]

وإعتبرت ذلك كسبا كبيرا للتدخل الأوروبي في المغرب وبداية حقبة تميزت بإنفتاح السوق المغربية على التجارة الأوروبية، وهكذا إزداد توافد التجار، ومع توافد التجار جاءت عناصر أخرى تهدف إلى العمل والمغامرة، وبذلك إنتقلت الجالية الأجنبية من 60 نسمة في 1867م إلى 215 نسمة سنة 1878م، ويفسر هذا التزايد السريع حاجة أوروبا إلى المواد المغربية، وتسريح تصدير الحبوب في أواخر عهد محمد بن عبد الرحمن، كما يفسر التطور الحاصل في ميدان منح الحماية الأجنبية على إتساع المعاملات بين الأجانب والمغاربة عن طريق المشاركة والمخالطة.[2]

ولم يكن اليهود فقط هم المحميين وإنما أسرع إلى الإحتماء عنصر التجار من المسلمين، وهؤلاء ترددوا أولا في إحتماء، ثم أقبلوا عليه بعد ما رأو ما أدرك به اليهود من إستعلاء ونالوا من إمتياز ولا سيما خروجهم عن السلطة وإعفاءهم من أداء الضرائب والقيام بالتكاليف.[3]

المبحث الثالث: التنافس السياسي الأجنبي من 1873م إلى 1894م

1. العلاقة في عهد المولى الحسن الأول:

1. شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص ص 243، 244.
2. علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، 1851م – 1947م دراسة في تاريخ العلاقات الدولية، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2006م، ص 12.
3. عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 32.

إن العلاقات المغربية الأوروبية كان لها أثر على الأوضاع الداخلية، بدءا من أحداث إيسلي وانتهاءا مع مطلع السبعينات، وهي الفترة التي شهد المغرب في نهايتها صعود سلطان جديد على كرسي العرش وهو السلطان الحسن الأول.[1]

في سنة 1873م اعتلى المولى الحسن بن محمد بن عبد الرحمن أريكة الملك، وفي هذا الوقت ساءت أحوال المغرب كثيرا من جراء الفوضى والاضطراب والضعف الذي ساد البلاد، بالإضافة إلى ذلك وجود الأطماع الأجنبية في الأفق المغربي، وتسابق الدول الأوروبية من أجل الإستئثار بخيرات المغرب الوفيرة ومزاحمة أهله في العيش.[2]

1.1.مميزات حكم المولى الحسن الأول:

1. تطور المجتمع المغربي من مجتمع إقطاعي إلى مجتمع أخذ يتأثر بقوى خارجية إقتصادية وسياسية.
2. أثر تطور الاقتصاد الغربي على الطبقات الموجودة في المغرب، فظهرت البرجوازية في حين زاد أفراد الطبقة الفقيرة.
3. ازدياد عدد الجاليات الأوروبية في المغرب، وتوسع وسائل عملها وميدان نشاطها.
4. تزايد بعثات التبشير والبعثات الدينية الكاثوليكية، وبروز اليهود كقوة لها وزنها في المغرب عملت ضده وفي أصعب الأوقات.
5. ازدياد التنافس الأوروبي في المغرب مما اثر على عدد مشاريع الإصلاح.[3]

2.1. سياسة المولى الحسن الأول:

على الرغم من الهزائم التي مني بها المغرب في عهد عبد الرحمن بن هشام وابنه محمد، إلا أن المغرب عرف بعدهما سلطان قويا وذكيا إستطاع بحنكته تأجيل نهاية المغرب المستقبل، وهو السلطان الحسن الأول الذي كانت بيعته مع

1. محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول (1873 – 1894م)، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1989م، ص 61.
2. محمد الأمين محمد، محمد علي الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب، الدار البيضاء: دار الكتاب، ص 234.
3. فرح دعاء، قصة وتاريخ الحضارات العربية (ليبيا، السودان، المغرب)، Edito greps، 1998 – 1999م، ص ص 136، 137.

وفاة أبيه عام 1873م، حيث عقد لأهل الحل والعقد إجتماعا حضره الوزراء والشرفاء وقادة الجيش.[1] فقد تميزت سياسة هذا المولى وعلاقاته الخارجية بما يلي:

1.2.1. السياسة المخزنية:

كان السلطان الحسن الأول المحرك الرئيسي للمخزن[2] المغربي ويتمتع بصلاحيات اكبر وأوسع، بحيث كان يتدخل تدخلا سافرا في الشؤون السياسية والإدارية وحتى في ابسط الجزئيات،[3] وكانت السلطة بيده وكان الوزراء بالنسبة له مجرد بسطاء أو أعوان له في مختلف شؤون المخزن، كما إنتهج سياسة إصلاحية حذرة محاولا منع تكتل مصالح الدول الأوروبية ضده، ورافضا أي مشروع يؤدي إلى زيادة النفوذ الأجنبي في البلاد[4].

وإن هذه الصلاحيات الواسعة والمطلقة كانت بمثابة إيجابيات لسياسة الحسن لأنها بينت كفاءته وقدرته، في حين تكمن سلبياتها في غياب مجلس الشورى الذي يستعين به في ميدان تدبير الشؤون العامة، فسياستة الفردية كان لها أسوء النتائج في المدى القريب والبعيد على المغرب الأقصى، لأنها جعلت الوزراء قاصرين عن تأدية مهامهم ومقصرين ولو عن غير قصد، بفقدانهم روح المباردة والمشاركة والتمرن على تدبير شؤون وزارتهم بأنفسهم.[5]

1. مروان بوزكري، التنافس الفرنسي الانجليزي على المغرب الأقصى ما بين 1873م- 1905م، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر02، 2009م/2010م، ص 23.
2. المخزن: هو مجموعة من القبائل تدين بالولاء للسلطان أي ركيزته السياسية الدفاعية، ينظر: مروان بوزكري، المرجع نفسه، ص 24.
3. معريش، المرجع السابق، ص 82.
4. Caille Jacque, la petite histoire du Maroc, Casablanca , 1954, p 92.
5. فرح دعاء، المرجع السابق، ص138.

وكان الموظفون يختارون من فئات متعددة، كالجيش مثلا، ومن العائلات المعروفة بالإخلاص والوفاء للمخزن، وكانوا يتبعون السلطان أينما انتقل وفي حالة إقامته في إحدى العواصم الثلاث فاس أو مكناس أو مراكش، يجتمعون فيما يعرف بالمشور[1] ويخصص لكل منهم غرفة وتكون عادة قريبة من غرفة السلطان.

إن هذا الجهاز المخزني لم يكن مهيأ لإدارة البلاد ولا كان في المستوى المطلوب، لذا نجده يقوم بمهمة الإصلاح، وكانت الدول الأوربية تدفعه إليها من الناحية النظرية وتقف في وجهه على أرض الواقع، بل وتتكالب على المغرب لما بدا لها ضعفه، فبذلك إنعكست مظاهر سلبية عديدة على الجهاز المخزني حيث أصبح عاجزاً عن إنتهاج سياسة قادرة على وضع حد للضغوط الخارجية،[2] وكان هذا الأمر لصالح فرنسا لتوسيع نفوذها في بلاد المغرب فسعت إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الأوروبية لتضمن لها عدم المنافسة في السيطرة عليه.[3]

2.2.1. حماية المولى للبلاد من الخطر الخارجي (الحمايات القنصلية):

لما تولى السلطان الحسن الأول الملك سنة 1873م (1290هـ) كانت قضية الحماية في مقدمة القضايا التي استأثرت اهتمامه وتفكيره بل كانت تشغل باله وهو لا يزال وليا للعهد خليفة لأبيه، وكان يراها المنبع الفياض الذي سيؤدي إلى خلافات مع الدول الأجنبية أو ستنذر على قيام الحرب.[4]

وإذا كان المخزن قد تفطن لخطورة حماية الأشخاص وحاول إنهاءها في بداية المفاوضات فإن الأوروبيين على عكس من ذلك فقد ركزوا عليها وتشبثوا بها، فأصبحت القاعدة أساسية للاتفاقيات ومحو للتوغل الأوروبي فيما بعد.[1]

1. المشور: بمعنى دار المخزن وهي مقر اجتماع الوزراء وموظفيهم ويشمل عدة قاعات وكان للسلطان في كل مدينة دار مخزنية ينزل فيها في سفره، ينظر: مروان بوزكري، المرجع السابق، ص23.
2. معريش، المرجع السابق، ص 88.
3. فرح دعاء، المرجع السابق، ص 149.
4. عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 60.

فقام المولى بالتفاوض مع الممثلين الديبلوماسيين السيد هاي وزير بريطانيا المفوض بالدرجة الأولى، وزير فرنسا تيسو[2] بالدرجة الثانية، فالأول كان دافعه هو عاطفته الوطنية البريطانية وحبه للمغرب والمغاربة ورؤيته أن الحماية القنصلية[3] في الحالة التي صارت عليها أصبحت أفيد لتجارة التصدير غير البريطانية منها لتجارة التوريد البريطانية، أما فرنسا بتقديرها أن منح الحماية للمغاربة يكون على نطاق واسع وفي جميع مدن المغرب.

ومن الحوادث الهامة التي أثارت مشكلة الحماية هي مقتل احد اليهود بفاس أثناء إحدى الاحتفالات الدينية، لذلك إهتم القنصل البريطاني " هاي" بهذا الحادث وجمع على إثره مؤتمرا من ممثلي الدول الأجنبية بطنجة سنة 1877م.

* عقد مؤتمر طنجة 1877م:

قرر السلطان أن يتصل مباشرة ومن غير وساطة كما حدث سابقا بالدول الأوروبية، فأرسل في شهر مارس سنة 1876م، وفد برئاسة الحاج محمد الزبدي الرباطي سفيرا متنقلا إلى فرنسا وبلجيكا وبريطانيا العظمى وإيطاليا للتفاوض مع حكومتها حول هذا الأمر.[4]

1. معريش، المرجع السابق، ص 89.

2. **شارل جوزيف تيسو**: ولد 1822م وبدأ حياته الدبلوماسية سنة 1849م، ترأس عدة مناصب بالإدارة المركزية وبالخارج، ووصل إلى المغرب يوم 25 ماي 1871م حيث عينته دولته وزيرا مفوضا وبقي فيها حتى سنة 1876م، ينظر: معريش، المرجع نفسه، ص 89.

3. **الحماية القنصلية**: هي نظام يمنح بمقتضاه الممثلون الدبلوماسيون والقنصوليون المعتمدون في بلد ما حماية دولهم لرعاياه، فيصيرون هم يحملون جنسية ويقيمون باستمرار فوق أراضيه، غير خاضعين لقوانينه ولا ملزمين بأداء ما يجب على سائر مواطنيهم أداؤه من الضرائب، والقيام بما يقومون به من خدمات وطنية، ينظر: عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص60.

4. مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 67.

وكان من مهام هذا السفير لفت نظر هذه الدول وممثلي غيرها من الدول الذين يلقاهم في سفارته إلى قضية الحماية القنصلية، بهدف إصلاح نظامها إصلاحا يحول دون التعسف الذي أصبح شعار للوزراء الصوفيين، ومن دونهم من القناصل العاملين والقناصل والتجار ضدا على كل العهود والأوقاف.

كما أكد السلطان في رسالة بعث بها إلى المرشال دوماكماهون رئيس الجمهورية الفرنسية بإلحاح الطلب الذي قدمه إلى السيد تيسو بشان تخلي فرنسا على البند الثامن من معاهدة سنة 1767م، الذي كان الممثلون الأجانب يستندون إليه فيما يرتكبونه من تعسف.

لكن السفير الزبدي باء بالفشل في مساعيه المتعلقة بهذه النقطة بالذات، ولم يرجع إلى المغرب إلا بوعود كتلك التي قدمها له الدوق ديكازيس وزير الخارجية الفرنسية، بان حكومته ستؤيد كل طلب في موضوع الحماية تتقدم به الحكومة المغربية إلى حكومات الدول الأوروبية، ولا ريب في أن فرنسا على الخصوص كانت صادقة في وعدها هذا.

فنتيجة لذلك قرر السلطان طرح قضية الحماية القنصلية على بساط المنافسة الصريحة مع جميع الدول الأجنبية الممثلة في المغرب، فاصدر أمره بذلك إلى نائبه في الشؤون الخارجية السيد محمد بركاش الذي سلم يوم 10 مارس 1877م إلى رؤساء البعثات الديبلوماسية الأجنبية بطنجة مذكرة من 19 نقطة، داعيا إياهم إلى عقد مؤتمر للتخفيف من المخالفات التي لا طالما مست بالسيادة الترابية للدولة المغربية وأضرت بمواردها المالية وعرقلت أمورها الداخلية.[1]

كان من بين المواد 19 التي تضمنتها مذكرة 10 مارس 1877م التي كان هدفها لا سيما هو إيقاف الدول الأجنبية عند حدود المعاهدات والاتفاقيات وعدم السماح لها بتجاوزها:

1. عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص ص 62، 63.

النقطة الأولى: تنص على أن ممثل الدولة الأجنبية يمكنه أن يختار من رعايا السلطان عربا كانوا أو غير عرب ترجمانه ومستخدميه، وأن هؤلاء التراجمة والمستخدمين معفون من أداء مغرم والقيام بأي تكليف.

النقطة الرابعة: أن الحكومة المغربية تعترف بالوزراء المفوضين والقائمين بالأعمال وكل ممثل دبلوماسي بالحق المعترف لهم بالمعاهدات في إختيار مستخدميهم الذين يعملون لحسابهم الخاص أو لحساب دولهم.

النقطة العاشرة: أن المسيرين المغاربة للوكالات القنصلية ليس لهم الحق في حماية مستخدميهم إلا إذا كانوا ذوي قرباهم.[1]

فبذلك تم عقد المؤتمر من 9 جويلية إلى 10 أوت 1877م ضمن عشرة جلسات وإقترح القنصل العام البريطاني وضع حدود للحماية، ولاقى التأيد من النمسا والدانمرك وبلجيكا والسويد والنرويج وألمانيا، ومن خلال إجتماعاته تمت مناقشة النقاط التي تضمنتها المذكرة المغربية نقطة بنقطة.

لكن ممثل فرنسا لم يوافق على كل أراء القنصل البريطاني وقد رفض القناصل التدخل في جوهر هذه الحماية، مصرين على موافقة دولهم رسميا على هذه المبادئ قبل الدخول في المفاوضات، وتواصلت هذه الأخيرة بين بريطانيا والدول الأوروبية من دون التوصل إلى نتيجة حاسمة، فطالبت حكومة السلطان المغربي أن يعقد مؤتمر دولي للبحث في قضية المغرب من ناحية أخرى.[2]

1. عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 67.
2. فرح دعاء، المرجع السابق، ص ص 139، 140.

كما أن نظام الحمايات القنصلية سمح بتجاوزات خطيرة وأصبح محط متاجرة فعلية، حيث أن الأوروبيون كانوا يبيعون الحماية ثم يستغلونها في إبتزاز المحميين عن طريق تهديديهم بسحبها منهم، فتضاعفت شكايات المخزن وحاول المولى الحسن جاهدا أن يتراجع عن هذا الامتياز الذي كان الفرنسيون والإسبان خاصة هم المستفيدون منه. [1]

وكنتيجة للغيرة والحسد طالب الساسة الفرنسيون بضرورة عقد معاهدة جديدة تمكن فرنسا بالعمل بنفس ما قامت به بريطانيا وإسبانيا أو أكثر، رغم أنها في الواقع كانت تمنح حمايتها للرعايا المغاربة المستخدمين لدى بعثتها الدبلوماسية وقنصلياتها وهذا بكل من المدن الساحلية والداخلية على السواء.[2]

وفي ختام الإجتماعات التي قاموا بها سلم الممثلون الأجانب يوم 10 أوت مذكرة جماعية إلى نائب السلطان السيد محمد بركاش سجلوا فيها النتائج التي إنجلت عنها مداولاتهم، وهي النتائج التي ربطوا تطبيقها بموافقة حكومتهم عليها.

واستمرت المفاوضات بقية سنة1877م وطيلة سنة 1878م بين الممثلين الأجانب وحدهم تارة،وبينهم وبين ممثل الحكومة المغربية تارة أخرى، وكانت في كل اجتماع يعقد أو مذكرة تجرى وجهتا نظر وزيري فرنسا وايطاليا تتفقان في مسالة الحماية و يدافعان عن ذلك بكل قوة وصرامة.

و بمرور الوقت دون الوصول إلى نتيجة مرضية و ببلوغ أصداء المداولات التجارية بين الممثلين الأجانب وسوء نية بعضهم، نفذ بذلك صبر الحكومة المغربية وبدأت تدرك أنهم غير جادين في عملهم، فشرع بركاش يكتب إليهم أفرادا وجماعة، تارة بلهجة معتدلة و أخرى بلهجة صارمة.[3]

1. ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلت السيطرة الفرنسية، تر عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، دار الخطابي للطبع والنشر، ط1، 1985، ص 45.
2. مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 70.
3. عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 70.

ففي يوم 18 أفريل1879م كتب إليهم رسالة يذكرهم فيها بقضية المغاربة المسلمين واليهود الذين يقيمون في الخارج وقتا ثم يعودون إلى المغرب حاملين شهادات تجنيس رافضين الامتثال لقوانين السب والشتم على مقام العمال والقضاة، مخبرا إياهم أن الدولة المغربية لا يمكنها أن تصبر على هذه الحالة ولا تقبل إهانة موظفيها.

فقرر السلطان عدم إعطاء أي اعتبار لهؤلاء المتجنسين إلا إذا قبلوا طاعته والخضوع لأحكامه والامتثال لولايته، فكتب إليهم في اليوم نفسه رسالة أخرى يدعوهم فيها إلى الإجتماع في أقرب الآجال، فلقد كان لرسائل بركاش دورا فعال في هذا المجال حيث وجه هاي بإعتباره عميد السلك الدبلوماسي الدعوة إلى زملائه لعقد إجتماعات ينظرون خلالها في مطلب الحكومة المغربية القديمة الجديدة فاستجابوا لدعوته.

وشكلت إجتماعات عام 1879م محطة أخرى في التنافس الفرنسي الانجليزي بشهادة السيد "جون دراموندهاي" الذي أقر بأن التنظيمات التي إقترحها، إذا كانت قد أقرت من طرف جميع ممثلي الدول الأوروبية فإن الفرنسيين شكلوا إستثناءا برفضهم للكثير من المقترحات. [1]

فعقد إجتماع يوم 19 جويلية 1879م وكان من أهم ما جاء فيه هو تلخيص مضمون الطلبات التي جرى تعديلها تبعا لرغبات الممثلين المصادق عليها، بينما الطلبات التي لم تكن محل إعتراض فلم يشر إليها فيه، فالإجتماعات التي عقدها النواب الأجانب خلال 1879م في شأن الحماية التعسفية التي يمنحاها المعتمدون الدبلوماسيون والقنصليون بالمغرب، فإن بعض المواد أو الطلبات المقدمة من طرف وزير الخارجية للمغرب قوبلت بالرفض والتحفظ من طرف فرنسا، على غرار الطلب السادس والسابع، وبالمقابل إقتراح الفرنسيون تعديل صياغة الطلب الثالث عشر.[2]

1. مروان بوزكري، المرجع السابق. ص 70.
2. مروان بوزكري، المرجع نفسه، ص ص 71، 72.

وفي هذه الفترة منحت فرنسا حمايتها للوزاني [1] لأن الحماية القنصلية تطورت وأصبحت تشمل شريحة هامة من المجتمع المغربي، وقد أثارت هذه الخطوة ردود فعل قوية من المغرب وبريطانيا، واعتبرت هذه الأخيرة أن في ذلك إختراق لمقررات مدريد.

فأصدرت الحكومة البريطانية أوامرها إلى سفيرها في باريس ليحتج لدى الحكومة الفرنسية ونشرت الصحافة الاستعمارية أخبار إنضمام المغاربة إلى الوزاني، فإضطر السلطان إلى إصدار نداء شرح فيه أن هذه العملية تخرج بصاحبها عن رأي الجماعة وعن إحترام الشرع، وفإعتمد على القنصل البريطاني لكي يؤيده في هذه الخطوة.

كما أعلن الوزاني أن دخوله تحت الحماية الفرنسية كان نابع من إيمانه الراسخ بأن المغرب لا بد أن يكون من نصيب فرنسا، وأنه مستعد للقيام بكل ما في وسعه لتحقيق تلك النتيجة وهو ما يعد إستفزازا واضحا لبريطانيا، فبذلك دعا دارموندهاي حكومته إلى عدم إضافة المزيد من الوقت والتوصل إلى تفاهم مع بقية الدول العظمى للعمل على ما يمكن أن يحفظ للمغرب وحدته الترابية وإستقلاله، وكان هدفها الأسمى في ذلك هو قطع الطريق أمام إنفراد فرنسا لوحدها بالمغرب.

ويتضح من خلال أسلوب الحماية الذي إنتهجته فرنسا أنها كانت حريصة على منح حمايتها لشخصيات مؤثرة في المجتمع المغربي، وذلك لتدعيم موقعها داخل المغرب الأقصى وزيادته على حساب منافسيها.[2]

معاهدة مدريد 1880م:

بعد فشل مؤتمر طنجة وعدم إيجاد الحلول المناسبة حاول السلطان التقليص من هذه الحمايات بإقراره في فيفري 1880م برفضه لشهادات التجنيس التي تمنحها الدول الأوروبية للرعايا، فأمام هذه الظروف إقترح هاي بعقد

1. **الوزاني**: هو الحاج عبد السلام بن العربي الوزاني زعيم الزاوية الوزانية بالمغرب، عرف أنه تزوج من فتاة إنجليزية هي " أميلي كين" في 17 يناير 1873م، كما دخل تحت لواء الحماية الفرنسية فأثار ذلك تخوف بريطانيا بسبب نفوذه القوي والكبير في المغرب الأقصى، ينظر : محمد المنصور، المرجع السابق، ص 273.
2. مروان بوزكري، المرجع السابق، ص ص 72، 73.

مؤتمر دولي خارج المغرب لمناقشة قضية الحمايات فكان مقره مدريد يوم 16 ماي 1880م. ويعتبر هذا الإجتماع كإجتماع تمهيدي حضره ممثلي جميع الدول التي قبلت حضوره، وإبتداءاً من 19 ماي من نفس السنة عقد المؤتمر 16 جلسة.[1]

فمؤتمر مدريد أول مؤتمر دولي عقد للنظر في القضية المغربية ونقلها من دائرة المنافاسات الضيقة إلى الساحة الدولية العامة، وكان القصد منه هو معالجة مشاكل الحمايات الدبلوماسية وحق ملكية الأجانب بالمغرب وتجنيس الرعايا المغاربة بجنسيات أجنبية.

إشتركت في هذا المؤتمر ثلاثة عشر دولة وهي: المغرب، فرنسا، بروسيا، النمسا، بلجيكا، الدانمارك، إسبانيا، الولايات المتحدة، بريطانيا، إيطاليا، هولندا، البرتغال، السويد،[2] وإبتدأت أشغال المؤتمر بحضور سفراء جل الدول المعتمدين في العاصمة الاسبانية، وكان يمثل المغرب في أشغاله نائب السلطان محمد بركاش الذي اعتبر بحكم تجربته الطويلة اهلا لتحمل اعباء تلك المهمة الجسيمة.[3]

كما أحضر بركاش وفدا معه يضم بعض الشخصيات كخادمة الحاج عبد الكريم وولده الحاج محمد بريشة والمكي البطاوي والزبير سكيرج،[4] ففي بداية الاجتماع فرض على المؤتمرين أن يصادقوا وبدون مناقشة على جميع النقاط التي تمت المصادقة عليها خلال مباحثات طنجة، وقدم السيد بركاش على إثر ذلك مطالب سنة 1879م مع التعديلات التي أدخلت عليها.[5]

1. مجبر إلهام، سلطاني ربيعة، إصلاحات السلطان الحسن الأول في المغرب الأقصى (1873م – 1894م)، مذكرة ماستر، جامعة خميس مليانة، 2014 – 2015، ص ص 38-37.
2. الصديق بن عربي، كتاب المغرب، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1984م، ص 26.
3. خالد بن صغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر(1856 -1886)، الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط2، 1997م، ص 350.
4. عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 93.
5. معريش، المرجع السابق، ص 213.

أما النقاش الذي دار في قاعة المؤتمر فقد إنحصر بين متصارعين اثنين، وهما ممثل المغرب السيد بركاش وممثل فرنسا "ألفيس أمرال جوريس"، فكان الأول يسعى جاهدا لإخراج السماسرة[1] من حضيرة المحميين وأن تكون حرية التجار الأجانب في إختيار سماسرتهم محدودة، وكان يقصد بذلك عدم إختيارهم بين موظفي الحكومة ولا من سكان البادية والمدن الداخلية إجتنابا لما ينشأ عن ذلك من إطلاع الأجانب على أسرار البلاد، وكان ممثلا إنكلترا وإسبانيا يؤازران السيد بركاش في ذلك.

أما ممثل فرنسا فكان يسعى بدوره جاهدا من أجل عدم التنازل ولو ظفرا عن الامتيازات التي كسبتها فرنسا من المغرب، كما أبدى رفضه لأي تعديل في نظام الامتيازات، لاسيما مقترح السلطان الحسن الأول بإلغاء الحماية القنصلية خارج الموانئ المغربية، لأن ذلك يمس بمصالحها الاقتصادية.

وهكذا تمكنت فرنسا في ختام المؤتمر من إدخال إتفاقية عام 1863م التي نالت بموجبها إمتيازات واسعة في المغرب، وتعزيزا لخطتها الإستراتيجية تجاه المغرب قامت فرنسا بإحتلال تونس في 1881م،[2] فكانت نهاية المؤتمر هي رجوح الكفة لفرنسا هذا لمؤازرة الدول لها رغم شكها بأن هذا المؤتمر من شأنه أن يزعزع مركزها ويعارض مطامحها في المغرب، تلك المطامع التوسعية التي تزداد ظهورا يوما بعد يوم.[3]

1. **السماسرة**: ظهرت بظهور الحمايات القنصلية بالمغرب، وهي كل ما يخدم القناصل والتجار ويمشي في أغراضهم ويسعى في حاجاتهم، ويعفيهم من التكاليف التي يفرضها المخزن، وهم الوسطاء بين القناصل والرعايا، ينظر: معريش، المرجع السابق، ص 214.

2. فادية عبد العزيز القطعاني، "الحركة الوطنية المغربية (1912 – 1937م)"، المجلة الجامعة، ع السادس عشر، مج الأول، فبراير 2014م، ص 41.

3. المؤلف مجهول، المغرب الأقصى، مراكش: مكتب المستندات والأشياء، 1951م، ص 40.

أما الوفد المغربي كان عاجزا بحجته في المؤتمر وجهل أعضائه باللغات، مع توفرهم على جميع الوثائق إنتهى المؤتمر يوم 03 جويلية وهي أخر جلسة بتوقيع إتفاقية حدد فيها قانون الحماية والتجنيس في 18 فصلا، ولم يحصل المغرب على شيء مما كان يطمح إليه.[1]

وعلى الرغم من أن هذا المؤتمر لم يحقق الغاية التي كان يتوخاها السلطان المغربي العظيم، فإن الوفد المغربي وعلى رأسه السيد بركاش إستطاع أن يحدد بوضوح سياسة المغرب بإعتباره دولة حرة مستقلة إزاء دول المؤتمر، وحصل على ضمانات مهمة فيما يخص الإمتيازات الأجنبية وتحديدها بعد أن كانت من قبل متشبعة.[2]

كما أن مقررات هذا المؤتمر وإن لم تستجب لرغبة المغرب فإنها أفادته في حصر عدد المحميين، وتقييدهم في دائرة خاصة، كما أنها منعت التجنس بالجنسيات الأجنبية على المغاربة، وأخيرا كان المؤتمر بمثابة اللبنة الأولى لتدويل المسألة المغربية.[3]

3.2.1. تطور العلاقة الفرنسية المغربية بعد مؤتمر مدريد من 1880م إلى 1894م:

كانت فرنسا أكثر الدول إهتماما بالمغرب إذ تحكمت في شؤونه الداخلية ووضعت برنامجا خاصا به منذ عام 1880م[4]، فشرعت بالتحرك في المغرب وسعيت إلى إتباع سياسة تهدف في النهاية إلى فرض حمايتها عليه،[5] وهي الحماية التي أصبحت مؤكدة غداة احتلال فرنسا لتونس، وكانت تريد بذلك ضم المغرب إلى ممتلكاتها في إفريقيا وإنشاء وحدة الشمال الإفريقي تحت رايتها، وصار المغرب عندئذ هدفا من أهدافها السياسية الاستعمارية التي تبناها

1. مجبر إلهام، سلطاني ربيعة، المرجع السابق، ص 38.
2. محمد الأمين محمد، محمد علي الرحماني، المرجع السابق، ص 241.
3. محمد المنوني، المرجع السابق، ص 41.
4. محمد المنوني المرجع نفسه، ص 42.
5 . Miége Jean Louis, le Maroc, paris,1983, p36.

ساستها، وكان السلطان شديد التخوف من هذه النتيجة فبعث بأوامره الصارمة إلى جميع قبائل الحدود، يمنعهم من موالاة الثوار ويلزمهم بمعاملتهم معاملة الأعداء.

لكن السياسة الفرنسية في المغرب صارت لا تظهر بمظهر الطامع في البلاد معلنة في آن واحد أنها لا تهتم بالمغرب إلا بحكم وجود حدود مشتركة معه وكذلك لمصالحها التجارية هنالك، وفي ظل هذه السياسة الجديدة وصلت بعثة فرنسية إلى مراكش بقيادة "Ordéga " خلال شهر مارس وأفريل 1882م ودخلت في مفاوضات مع المخزن الذي إعترف خلالها من جديد " أورديقا" بحق فرنسا في متابعة المجاهدين داخل التراب المغربي.[1]

لكن السلطان عارض ذلك ولكن أورديقا بقي مصراً على طلبه وخاصة على ضرورة إحتلال منطقة فقيق بحجة أنها تشكل نقطة أمن هامة لفرنسا، فبدأت مؤشرات أزمة حادة في العلاقات المغربية الفرنسية إستمرت إلى نهاية صيف 1884م.[2]

كما حصل إتفاق بين أورديقا وشريف الوزان سي عبد السلام بعد حصول هذا الأخير على الحماية الفرنسية وكان يتمتع بنفوذ قوي في شمال غرب المغرب، فأحس المولى الحسن بتهديد فرنسي حقيقي محدق ببلاده، ولم يجد أمامه سوى ممثلي الدول العظمى المعتمدين لديه بالمساهمة العاجلة لحل هذه الأزمة.

وبعد إنفراج الأزمة إعتقدت بريطانيا وألمانيا أن الفرصة أصبحت سانحة لمطالبة السلطان بمكافئة الدول التي ساهمت في انقاذ المغرب من الخطر الفرنسي الذي كان يتهدده، غير أن المخزن الحسني إعتذر لهما في مارس 1885م عن إستحالة الدخول معهما في مفاوضات جديدة لأن عدد كبير من ممثلي الدول الأجنبية في طنجة رغبوا بدورهم

1. معريش، المرجع السابق، ص ص 217، 218.

2. مصطفى بوشعراء، الاستطان والحماية بالمغرب (1863 – 1894)، ج1، تق عبد الوهاب بن منصور، الرباط: المطبعة الملكية، 1984م، ص 14

بتجديد إتفاقيات السابقة مع المغرب،[1] إن سياسة الدول الأوروبية في المغرب صارت تقوم على تحالف طرفين للإيقاف مشاريع الطرف الثالث، فبذلك لم يبق لحكومة باريس يد من الوقوف عند هذا الحد والرضوخ إلى أمر الواقع مؤقتا على الأقل.[2]

وقام " فيري" الذي غختار سياسة المحافظة على الأوضاع بإبعاد أورديقا عن المغرب وإستبداله بـ " فيرو" كقنصل على فرنسا، كما إجتهد الساسة الفرنسيون في تعيين هذا الشخص لشعورهم بثقل المهمة الملقاة على عاتق رئيس الدبلوماسية الجديد في المغرب بعد تركة أورديقا الثقيلة.

ففيرو رغم هذه الصعاب أنشأ علاقات جديدة مع سلطات المخزنية ومع السلطان نفسه، لكن السياسة الفرنسية الجديدة لم تعمر طويلا أمام تحديات ألمانيا بعد تجديد التحالف الثلاثي (4 ماي 1887م) على الخصوص ومواقف الدول الأوروبية وكذلك السلطان.[3]

فهذا الأمر دفع بفرنسا لمراجعة مواقفها في المغرب، وإستغل الطرف الفرنسي المعارض لسياسة فيرو الفرصة ولاسيما Etienne[4] والكونت Dechavignac ومن ورائهما، الصحافة الفرنسية والصحافة الاستعمارية في الجزائر وصحافة طنجة، وكذلك إدعاءات شريف الوزان وأتباعه.[5]

صارت فرنسا بعد هذه التطورات أكثر اصرارا من أجل العودة إلى سياستها في مطلع الثمانينات (عهد أورديقا) وهي السياسة التي بدأت تميل إليها بالفعل بعد وفاة فيرو عام 1888م، وكان أبرز ما حدث بعد هذه السنة فقط

1. محمد القبلي، المرجع السابق، ص 474.
2. خالد الصغير، المرجع السابق، ص 364.
3. معريش، المرجع السابق، ص 223.
4. Etienne: كان نائب في البرلمان الفرنسي، ينظر: معريش، المرجع نفسه، ص 213.
5 . Miége, Ibid, p40.

(1889م) هو ميلاد هيئة فرنسية تسمى (لجنة إفريقيا الفرنسية) تتكون من سبعين عضوا اختيروا بعناية بين رجال السياسة والفكر وضباط الجيش والبحرية وغيرهم من الشخصيات.

وأخذت هذه الجمعية تعمل على تنوير أذهان الفرنسيين بالمسائل الإفريقية ومنها المسألة المغربية، ووضعت لها سياسة تتفق مع المصالح الفرنسية، ثم عادت فرنسا من جديد إلى سياسة التحدي منذ مطلع التسعينات، وأكدت حكومتها على التواجد الفعلي لفرنسا في واحات فجيج، وقررت شن حملة عليها إبتداءاً من عام 1891م، لكن السلطان بادر بمنافسة فرنسا هذه المرة فأقدم على تعيين قائد مغربي فيها وهو " محمد أوسالم" في شهر جانفي 1892م.[1]

لكن هذه الحملة تأخرت بسبب ما طرأ من أزمة في العلاقات المغربية الإنجليزية ثم العلاقات المغربية الإسبانية، وهما الأزمتان اللتان طغتا على سواهما من أحداث وانتهتا تقريب مع وفاة السلطان الحسن الأول عام 1894م، الذي كانت وافاته بداية لتعقيد المشاكل المغربية وإزدياد خطرها.[2]

1. معريش ، المرجع السابق، 224.
2. محمد الأمين ، محمد علي الرحماني، المرجع السابق، 242.

المبحث الرابع: عهد المولى عبد العزيز (1894م – 1908م)

بعد وفاة السلطان العظيم الحسن خلفه على العرش ابنه المولى عبد العزيز، ولصغر سنه قام الوزير المقتدر أحمد بن موسى بالمحافظة على الملك الصغير، وتسيير الدولة[1]، وكانت سياسته الخارجية مع جميع الدول على أحسن ما يكون، مراعيا فيها ضبط القوانين والوقوف عند حدودها[2].

وأصر هذا الوزير الأكبر على الإبقاء على السياسة التي سلكها المولى الحسن الأول وعلى إثر هذه السياسة حدثت تغيرات داخلية مست بالجانب الاقتصادي فإستطاع بشخصيته ودرايته أن يمسك بدفة الأمور وأن يقف في وجه الأطماع الأجنبية، فقاوم التدخل الفرنسي وحافظ على الاستقلال وعلى إرجاع حقوق المغرب الضائعة، كما قام بن موسى بإتصالات وعلاقات بين جميع الدول المعاصرة، فمنها السفارة التي بعثها لإسبانيا سنة 1895م للمذاكرة حول معاهدة كانت ممضية بين الدولتين ونجح وفده في ذلك[3].

كما كان له موقف صلبا من فرنسا حين عزمت على مد خط حديدي بين السودان والجزائر فإضطرت فرنسا نتيجة ذلك لأن تعلن رسميا أنها لا تنوي أن تغتصب أي شيء من المغرب، ولذا فقد أتاحت وفاة الوزير أحمد في عام

1. روجرز، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1900م، تر يونان لبيب رزق ، الدار البيضاء: دار الثقافة، ط1، 1981، ص 295.
2. المشرفي، المرجع السابق، ص 225.
3. فدية أحمد قسطاس، "العلاقات االدبلوماسية المغربية في عهد الدولة العلوية الشريفة" 3، مجلة دعوة الحق، العدد 39، 1957، ص 9.

1898م الفرصة للعناصر السيئة المستغلة، وكان المولى عبد العزيز عاجزا عن الوقوف في وجه هذه التيارات الداخلية بالإضافة إلى القيادات الخارجية[1].

فبعد ذلك أصبح المولى عبد العزيز مسؤولا بنفسه على العرش وعن كل ما يحيط به من مشاكل فوجد نفسه يواجه المغرب بكل تطلعاته التقدمية وبكل الدسائس الأجنبية، التي تهدف إلى إحتلال المغرب وإلى خلق الفتن الداخلية به لتفسد على السلطان حكمه وعلى البلاد إستقراراها[2].

في هذه الفترة كان يعيش المغرب تحت ضغط خارجي تتزعمه فرنسا وكانت مصالحاها تقتضي عقد إتفاقيات ومعاهدات سرية وعلنية بينها وبين الدول الأوروبية،فإتجهت فرنسا لعقد سلسلة من الاتفاقيات الدولية مع الدول صاحبة المصلحة إتجاه المغرب قبل أن تتخذ خطوة حاسمة تحقق بها أهدافها التوسعية في هذه البلاد[3].

وكانت فرنسا تتخوف من سيطرة إنجلترا على المغرب الأقصى على أساس هذه الأخيرة كانت تستهدف على المدى المتوسط والبعيد لتكوين إمبراطورية افريقية، وكان القلق الفرنسي يتزايد كلما لاحظت زيادة النفوذ الانجليزي في البلاط المراكشي، لاسيما بعد الاعتماد الكبير للسلاطين على بريطانيا في حل أزمتهم السياسية.

إتبعت فرنسا خطة سياسية لمعالجة القضية المغربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تقوم على قاعدتين أساسيتين، أولهما داخلية إستهدفت فيها بسط نفوذها على البلاد المغربية بواسطة التدخل التدريجي، والثانية

1. شوق عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 315.
2. أحمد قسطاس، "المغرب في عهد المولى عبد العزيز"، مجلة دعوة الحق، ع 174، 2013م، ص 02.
3. شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص 317.

إستمالة الدول التي لها نفوذ ومطامع في هذا البلد وإقناعها بالتنازل لها عما تدعيه من حقوق مقابل تنازلات إقتصادية وسياسية في جهة أخرى[1].

1/ اتفاقات فرنسية دولية في شان المغرب:

1–1.الاتفاق الفرنسي الايطالي (1900م– 1902م):

إستمرت المفاوضات حول المسألة المغربية بين سفير فرنسا في روما ووزير خارجية إيطاليا حوالي عام ونصف لتنتهي بإتفاق في شكل تبادل للرسائل، منها رسالة السفير الفرنسي المؤرخة في 14 ديسمبر 1900م.

وكانت رسالة فرنسا هذه بإطلاق يدها في طرابلس وتنتظر من ورائها اعتراف من إيطاليا بحقوقها التي تدعيها في المغرب وأعمالها الكثيرة هناك، وجاء الرد سريعا من وزير الخارجية الإيطالي في رسالة مؤرخة في 16 سبتمبر 1900م، أوضح فيها بأن بريطانيا لا تعترض على ذلك،[2] فبموجب هذا الاتفاق أطلقت فرنسا يد إيطاليا لمعالجة القضية الطرابلسية مقابل حصولها على حرية معالجتها للقضية المغربية [3].

1–2.الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904م:

1. مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 94.
2. مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 96.
3. الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص 27.

قامت مفاوضات بين الطرفين وإشترك فيها كل من " اللورد كرومر" ، ووزير الخارجية البريطانية في وزارة بلفور هذا من الجانب البريطاني، و" دلكاسي" وزير المستعمرات الفرنسي، و" بول كامبو" السفير في إنجلترا من الجانب الفرنسي، وكان كرومو يعمل على الوصول إلى اتفاق مع فرنسا بشأن مطلبها في شمال لإفريقيا، بعد موافقة الفرنسيين على أن تقع مصر في دائرة النفوذ البريطاني، وكان يريد إرضاء فرنسا في ذلك، ولقد تعثرت المفاوضات بين الدولتين أكثر من مرة لأن إنجلترا لم تكن لها في ذلك الوقت نفوذ حقيقي في المغرب، بينما كانت لفرنسا مصالح في مصر وأطماع واضحة ونفوذ قوي فيها[1].

وتوصل الطرفان لاتفاق فأبرم في 08 أفريل 1904م بين الدولتين وهو ما عرف بالاتفاق الودي، الذي تضمن ثمانية بنود منها:

- **البند الأول**:تعلن فيه حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لن تعوق نشاط إنجلترا في هذا البلد (مصر) بطلب تحديد فترة معينة لإنهاء الاحتلال البريطاني أو أي طلب آخر.
- **البند الرابع**:ضمان الحرية التجارية لمواطنيها.
- **البند السادس**: حرية المرور في قناة السويس.[2]

وكان لهذا الاتفاق عواقب بحيث أعطى الحرية الكاملة لبريطانيا في مصر ورغم ذلك لم يرض لا الرأي العام البريطاني ولا الفرنسي، لأن الفرنسيين اعتبروا تنازل بلادهم عن مصر كان تنازل عن حقوق مكتسبة مقابل آمال تحيط بتحقيقها الكثير من العراقيل في المغرب.

فكانت سياسة فرنسا إتجاه المغرب سياسة متضاربة تعمه في ضلال، فبعد أيام من التوقيع على الاتفاق الفرنسي البريطاني صرح الأمير بولوق بقوله:" في ما يتعلق بالقسم الأساسي من هذه الاتفاقية وأعني المغرب فإن مصالحنا في

1. شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 318.
2. ألبير عياش، المرجع السابق، ص 53.

هذا البلد هي ذات طبيعة إقتصادية في المقام الأول، لذلك فمن مصلحتنا نحن أيضا أن يستتب الأمن في هذا البلد".[1]

1–3. الاتفاق الفرنسي الإسباني (1904م – 1905م):

تعتبر إسبانيا من الدول الهامة التي شاركت في تقرير مصير المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكذا التفكيك الدبلوماسي للسلطة المغربية، ففي باريس يوم 03 أكتوبر سنة 1904م وقع السيد دلكاسيه وزير خارجية فرنسا وسفير إسبانيا على بيان رسمي يتضمن موافقة إسبانيا على السياسة الفرنسية في المغرب الأقصى.[2]

وبالرغم من أن الإتفاق لم يعط لإسبانيا السلطة الكاملة في المنطقة التي حددت لها الشمال، فتم عقد اتفاق سري آخر يتألف من 16 مادة،[3] حدد بموجبه اتفاق بين الدولتين على تعيين مناطق نفوذهما في الشمال والجنوب وحريتها في القيام بما تقتضيه المحافظة على مصالحهما في المغرب.[4]

لقد أثار اتفاق هذه الدول الثلاث حول المغرب ردود فعل مختلفة بين المغاربة وقلقا كبيرا،[5] وخاصة بعد اطلاع المولى عبد العزيز على اتفاق الانجليز والفرنسيين والإسبان السري، وأنه ضد المغرب ففرق السفراء إلى جميع دول أوروبا يتنهضهم لحماية الحق والدفاع عن إستقلال المغرب.[6]

1. فرديريك وإيسجير، على عتبة المغرب الحديث، تر عبد الرحيم حزل، الرباط: منشورات دار الأمان، ط2، 2011، ص 127.
2. مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 105.
3. شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 321.
4. الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص 27.
5. علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894– 1910م ، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ط2، 1994م، ص 48.
6. مولالي الطيب العلوي، التاريخ المغربي السياسي في العهد الفرنسي، إع ومر أحمد العلوي، الرباط: زاوية للفن والثقافة، ط1، 2009م، ص 11.

ونتيجة لهذا النشاط المتزايد وتسارع الضغوط الفرنسية توترت علاقة المغاربة بالفرنسيين الذين ازداد سلوكهم سوءا، وبدأوا يفكرون في إخضاع السلطة بالقوة فبذلك ظهرت حقيقة سياسة فرنسا التي لم تكن تهدف إلى إصلاح المغرب والتعاون مع حكومته بل هي سياسة استعمارية توسعية.[1]

فسعى المغرب لتسوية المشاكل الناتجة عن هذه الإتفاقيات الدولية السرية بعقد مؤتمر دولي وقبل فيه مساعدة جميع الدول.[2]

2/ مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م:

انتهزت الحكومة المغربية مساندة ألمانيا لها وإعلانها أنها ستدافع عن سيادة السلطان وإستقلاله وستقف في وجه إستئثار الدول الأوروبية وخاصة فرنسا بنفوذ خاص بها، فوجهت دعوة للدول الموقعة على إتفاق مدريد 1880م على عقد مؤتمر دولي للنظر في شؤون المغرب، فعقد في 14 يناير 1906م في مدينة الجزيرة الخضراء الاسبانية[3] وشارك فيه 13 دولة وهي : المغرب، ألمانيا، النمسا، بلجيكا، إسبانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، إنجلترا، هولندا، البرتغال، روسيا، السويد.

ومثل المغرب في هذا المؤتمر وفد يتركب من الحاج محمد الطريس والحاج محمد المقري والحاج محمد الصفار والسيد عبد الرحمان بنيس[4]أما فرنسا فضغطت عليها ألمانيا للحضور في هذا المؤتمر فإضطرت إلى ذلك بعد أن بذلت جهودا لدى المؤتمرين وضمنت تأييد الأكثرية لآرائها.

1. علال الخدمي ، التدخل الأجنبي والمقاومة ...، المرجع السابق، ص 51.
2. الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص 28.
3. شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 323.
4. الصديق العربي، المرجع السابق، ص 28.

فكان المغرب يطمح أن هذا المؤتمر سيخدم مصلحته غير أنه أعطى إمتيازات إعتبرها زعماء الاستعمار مكاسب هامة للتدخل السلمي في المغرب،[1] فهذا المؤتمر كان بمثابة حماية للسيادة الأجنبية بالمغرب تولتها الدول المغربية الضعيفة، فالتوقيع عليه أعطى فرصة قانونية لتحطيم السيادة الوطنية.[2]

3/تطور الاحداث بعد مؤتمر الجزيرة:

إن مؤتمر الجزيرة لم يقدم حلولا مقبولة لا على المستوى الداخلي للمغرب ولا على المستوى الخارجي، وفرنسا بذلك وجدت ذريعة لإتباع سياسة جديدة تميزت بمضاعفة الضغوط على المغرب وإرغامه على الخضوع، وقد إقترنت هذه السياسة بتولي رينيو رئاسة المفوضية الفرنسية بطنجة في يوليوز 1906م، فهذا إتبع سياسة الضغوط المتوالية على المغرب وبذلك إزدادت مقاومة الشعب.[3]

وفي 1907م حاول أحد المبشرين الفرنسيين وهو الدكتور موشان أن يوسع نشاطه السياسي فذهب إلى فرنسا والتقى بوزير الخارجية، وطلب منه القيام بعمل عاجل وحازم ضد المغرب، لإرغام المغاربة على قبول النفوذ الفرنسي وتدعيم الهيبة الفرنسية، وعلى إثر عودته للمغرب دخل في خلاف مع السكان أدى إلى مقتله في 31 ماي[4] وعلى إثر ذلك إحتلت الحكومة الفرنسية وجدة في 31 ماي وأعلنت أن هذا الاحتلال مؤقت وأنه سينتهي بمجرد الإجابة على مطالبها التي تتمثل إجمالا في التحقيق في حادثة القتل، وعقاب المذنبين ودفع تعويض مناسب لأسرة الفقيد، وفي 30 يوليو من نفس العام وقعت إصطدمات في الدار البيضاء قتل فيها بعض العمال الفرنسيين الذين كانوا يعملون في الميناء، وأعقب ذلك إنزال فرنسا جيوشها في الدار البيضاء، وقد أدت هذه الأحداث المتوالية

1. علال الخديمي، المغرب في مواجهة...، المرجع السابق، ص 85.
2. إبراهيم حركات، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية، ج3، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، ط2، 1994، ص 110.
3. علال الخديمي، المغرب في مواجهة .....،المرجع السابق، ص 86.
4. علال الخديمي، المرجع نفسه، ص 88.

إلى ثورة المغاربة واتهام سلطانهم عبد العزيز بالتعاون مع الأجانب، فنهض المولى عبد الحفيظ أخو السلطان ووالیه في ذلك الوقت على مراكش، وأعلن نفسه في عام 1908م سلطانا على المغرب. [1]

المبحث الخامس:عهد المولى عبد الحفيظ (1908م– 1912م).

1.بيعة المولى عبد الحفيظ:

لما رأى عقلاء المغرب ما حل بها من إختلاف أطرافه وإحتلال مراسيه، مشى بعضهم إلى بعض وخصوصا في الجنوب، فاتفقوا على تنصيب المولى عبد الحفيظ بن الحسن مكان المولى عبد العزيز، لإنقاذ الموقف وذلك سنة 1326هـ/1907م وبخلع المولى عبد العزيز وتوليه عبد الحفيظ كلفت الشعب حروبا داخلية، زادت في ضعف المغرب. [2]

1. شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص ص 325، 326.

2. العربي اكنينح، أثار التدخل في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر، فاس: مطبعة انفو، 2002م، ص 27.

يعتبر المولى عبد الحفيظ من كبار سلاطين المغرب على الرغم من قصر مدة حكمه، فقد كان عالما مشاركا اهتم بالحديث والأدب ونظم الشعر، كما شجع حركة التأليف والنسخ، وكان على إطلاع واسع بما يجري في المشرق وفي أوروبا عن طريق مواكبته للصحافة الوافدة أو الصادرة بطنجة.[1]

لكنه وجد نفسه وسط أحداث لم يستطع السيطرة عليها، بحيث كان الفرنسيون يحتلون مناطق الشاوية ووجدة وبني يزناسن، والإسبان انتهزوا الفرصة لتوسيع مناطق إحتلالهم في شمال البلاد، وأيضا ثورات داخلية أخذت في الاتساع في الكثير من المناطق، وتزعم بعضها أعضاء الأسرة الشريفة نفسها، وبعض إخوة السلطان مثل المولى محمد، وبعض الشرفاء مثل الشريف الكتاني، بالإضافة إلى تزايد الصراع بين فرنسا وألمانيا. [2]

إن المواجهة التي اعتمدها المولى عبد الحفيظ لم تؤمن النجاح دوما لأن الخزينة كانت خاوية وتحتاج إلى المزيد من القروض، ومما صعب عليه الحصول على الأموال هو عدم استقرار البلاد، وإن حصل عليها فبشروط باهضة وعندما فكر المولى عبد الحفيظ لم تؤمن النجاح دوما بطلب المساعدة من ألمانيا، وجد إتفاقا فرنسيا ألمانيا عام 1909م، ونصت على فرض السيطرة الاقتصادية على المغرب. [3]

2.المفاوضات الفرنسية المغربية:

بإحتلال الشاوية سنة 1908م، ونجاح المولى عبد الحفيظ في عزل أخيه، الذي أتهم بالتعاون مع المحتلين خلف قضايا شائكة بين المغرب وفرنسا، وكان لابد من البحث بالنسبة للسلطان المولى عبد الحفيظ، فإنه يرى أن مهمته لا

1. فرح دعاء، المرجع السابق، ص 156.
2. الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 20.
3. محمد القبلي، المرجع السابقن ص 508.

زالت لم تتحقق ، ما دامت قوات الاحتلال بالشاوية والحدود الشرقية، وان هيبته مرتبطة بما بويع من أجله وهو إخراج المحتلين من البلاد. [1]

وبالنسبة لفرنسا فإنها كانت ترى بضرورة التقرب إلى السلطان الجديد من أجل تقوية الامتيازات التي سبق وان أخذتها من أخيه في خريف 1907م، وتسوية القضايا التي سببها التدخل العسكري الفرنسي في الشاوية ووجدة وبني يزناسن، وما دامت أن النتيجة المباشرة لاتفاق 1909م، هي غياب ألمانيا عن الساحة السياسية بالمغرب، فقد قررت فرنسا أن ترسل مفوضها بطنجة في سفارة لفاس، الهدف منها الحصول على موافقة السلطان على صيغة للتعاون تراعي الأهداف الفرنسية التي سبق ذكرها.[2]

كانت مواضيع التفاوض تدور حول قضية احتلال الشاوية ومدينتي الدار البيضاء ووجدة والمناطق الحدودية كانت هذه القضية إجمالا قضية وجود بالنسبة للمولى عبد الحفيظ الذي ظل يصر على إجلاء القوات الاحتلالية أما القضية الأخرى التي لا تقل أهمية عن سابقتها بالنسبة لكل من المغرب وفرنسا وهي مسألة الديون، كما أن الجانب الفرنسي خطط لإحكام المراقبة على المخزن بالإستلاء على مصادر دخله الثابتة عن طريق رهنها في مشروع السلف الجديد الذي خصص لقضية الديون السابق.[3]

مفاوضات المقري بباريس 1909م –1910م:

وصلت السفارة المغربية برئاسة وزير المالية المقري إلى باريس في صيف 1909م، واستغرقت مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية مدة طويلة دون التوصل إلى نتيجة ايجابية، فقد رفض الفرنسيون الجلاء التام عن المناطق المحتلة،

1. الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار (ضريبة الترتيب) 1880م – 1915م، المغرب: إفريقيا الشرق، 2001م، ص 119.
2. علال الخديمي،المغرب في مواجهة....، المرجع السابق، ص ص 114، 115.
3. محمد القبلي، المرجع السابق، ص 511.

وعملوا على توجيه المفاوضات للمسائل المالية، عوض حل مسألة الإحتلال، وأصر المغاربة على مناقشة قضية الاحتلال، فلجأ وزير خارجية فرنسا إلى الضغط والتهديد، وهكذا قدم السفير المغربي مذكرة يوم 14 غشت، يشترط فيها شروط مسبقة على أساسها ينبغي التفاوض ومن هذه الشروط:

– ربط الجلاء عن الشاوية بتكوين قوة مغربية تستطيع المحافظة على الأمن، زيادة على القوة التي نظمها الفرنسيون، والتي ينبغي أن تظل مؤطرة بضابط فرنسي.

– ربط الجلاء عن الدار البيضاء، بأداء المخزن للتعويضات الحربية الناجمة عن الاحتلال الفرنسي، وقدرت تلك التعويضات بـ 70 مليون فرنك.

– تنفيذ الفصل 60 من ميثاق الجزيرة، الذي يسمح للأجانب بإمتلاك العقارات خارج الموانئ.

– إيقاف حركة الجهاد بشنقيط، والتخلي عن مساعدة ماء العينين.

– رهن أملاك المخزن بالموانئ زيادة على 40% من الجمارك في القرض المقترح على المغرب.[1]

فمارس الفرنسيون ضغوطا هائلة على السلطان، فقد شنت الصحافة الفرنسية حملة تشهيرية ضده لتكسير صموده، ومن جهة أخرى فقد شجع الفرنسيون بعض التمردات مثل تمرد إخوة السلطان، مولاي محمد أواخر سنة 1908م، والمولى الكبير 1909م –1910م كما كانت البعثة العسكرية الفرنسية معارضة لكل قرارات السلطان إلى تنظيم الجيش، أما البنك الذي يسيطر عليه الفرنسيون فقد توقف عن مد السلطان بالمال الضروري لتسيير شؤونه الداخلية.[2]

1. علال الخديمي،المغرب في مواجهة....، المرجع السابق، ص ص 115، 116.
2. محمد القبلي، المرجع السابق، ص 511.

وفي وسط هذه الفراغ الديبلوماسي وجد المولى عبد الحفيظ نفسه أمام التهديد الفرنسي، فعلى إثر ذلك صادق على اتفاق 15 يناير 1910م، كما إضطر بعد أن أنذرته الحكومة الفرنسية على التخلي عن المدربين الأتراك، وهكذا كانت نتيجة مفاوضات باريس هي إخضاع المخزن الحفيظي للهيمنة الفرنسية.

فبادرت ألمانيا لدعوة فرنسا بتطبيق مبادئ إتفاق 1909م، وقد جرت محادثات مطولة بين الطرفين بدأت المحادثة من ألمانيا، تناولت مسألة الديون المغربية ومشروع الاقتراض الجديد ومبدأ السمسرة العمومية للأشغال العامة.[1]

وبعد شهر من المحادثة إتفق الطرفان على أن يصوغ كل طرف مذكرة تتناول وجهة نظره وتسلم للتطرف الآخر، ويكون أساسها التفاهم بين الدولتين حول المسائل المغاربية، وفي الواقع قد فشلت هذه المفاوضات بسبب سوء نية الجانب الفرنسي لأنهم أصروا على إبقاء هيمنتهم على المغرب وعارضوا نمو المصالح الألمانية في المغرب.[2]

توصل المغرب وفرنسا سنة 1910م بعد مفاوضات إلى تسوية حول الشاوية والتخوم الشرقية تعهد فيها الفرنسيون بإجلاء عن المناطق المحتلة، إلا أنهم ربطوا الجلاء بشروط تعجيزية منها أداء مصاريف الاحتلال، وتسديد ديون المخزن، علاوة على تنظيم قوة عسكرية تحل محل قوات الاحتلال ولم يكن في وسع السلطان إلا أن يبدي بعض التحفضات ويقترح بعض التعديلات، وهذا ما دفع بالحكومة الفرنسية إلى التهديد بالقوة وتقديم إنذار أخير إلى السلطان في 18 فبراير 1910م يلزمه بقبول الشروط التي جاءت في الاتفاقيتين وفي مقدمتها التخلي عن كل مقاومة للمطالب الفرنسية وقطع كل علاقة مع عمليات الجهاد.[3]

4.معاهدة الحماية:

1. علال الخديمي، المغرب في مواجهة .....، المرجع السابق، ص 116.
2. علال الخديمي، المرجع نفسه، ص 119.
3. محمود الشرقاوي، المغرب الأقصى مراكش، القاهرة: مكتبة الأنجلوالمصرية، ص 26.

لقد كان الشخص الذي نقل من باريس وثيقة الحماية من أجل عرضها على السلطان هو الوزير الفرنسي رونيول، خرج من مدينة طنجة في اليوم 16 مارس ووصل إلى القصر الكبير في اليوم 19 حيث استقبل من طرف الكولونيل سيلفستر وسائر الضباط الإسبانيين استقبالا بالغ الأهمية، وفي اليوم 21 وصل الوزير إلى دار الزراري وفي اليوم 24 كانت لقياه بالجنرال موانيه، وكان ثالثهما المقري.

وفي 26 استقبل من طرف المولى عبد الحفيظ وكان صحبته حاشية مهمة تتركب من عدة جنرالات وتليت رسالة الحكومة الفرنسية، التي كانت بمثابة تقديم للمعاهدة التي عرضت على المولى عبد الحفيظ.[1]

وقد تفاهمت حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة المغربية بتأسيس حكم منظم في المغرب قائم على السكينة الداخلية والأمن العام، والمساعدة على إدخال الإصلاحات وضمان نمو البلاد الاقتصادي، فاتفقت الحكومات على المواد التالية.

الفصل الأول: اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية مع جلالة السلطان على إنشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالإصلاحات الإدارية والقضائية والدراسية والمالية والعسكرية، التي ترى فيها الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها للتراب المغربي.

الفصل الثاني: يقبل السلطان أن تشرع الحكومة الفرنسية بعدم إعلام المخزن في الاحتلالات العسكرية التي تراها ضرورة لاستتباب السكينة ، وتأمين المعاملات التجارية وأن الحكومة الفرنسية ستزاول كل أعمال الحراسة براً وبحراً على المياه المغربية.

الفصل الثالث: تتعهد الحكومة الجمهورية بأن تبذل حماية لسلطان ضد كل خطر سيهدد شخصه أو عرشه.

1. عبد الهادي التازي، الحماية الفرنسية بدءها – نهايتها، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، ط1، 1980م، ص 08.

الفصل الرابع: أن السلطان أو السلطات النيابية هي التي تصدر التدابير التي يقتضيها نظام الحماية طبقا لاقتراح الحكومة الفرنسية.

الفصل الخامس: ستمثل الحكومة الفرنسية لدى السلطان بواسطة مندوب مقيم عام حامل لكل تفويضات الجمهورية في المغرب.

الفصل السادس: سيكلف نواب فرنسا الديبلوماسيين والقنصليين بتمثيل المغرب وحماية الرعايا المغاربة والمصالح المغربية في الخارج، ويتعهد السلطان بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دولية دون الحكومة الفرنسية.

الفصل السابع: ستحدد حكومة الجمهورية الفرنسية، والحكومة المغربية باتفاق مشترك على أصول تنظيم مالي يسمح بضمان إلتزامات الخزينة الشريفية وجباية مداخيل المملكة.

الفصل الثامن: يمنع السلطان، من أن يعقد في المستقبل أي اتفاق عمومي أو خصوصي، أو يمنح أي إمتياز على أي شكل كان دون ترخيص من الحكومة الفرنسية. [1]

الفصل التاسع: سيقدم هذا الاتفاق لمصادقة حكومة الجمهورية الفرنسية وسترفع وثيقة هذه المصادقة إلى جلالة السلطان في أجل ممكن.[2]

بعد تفاوض لا يخلو من التهديد توصل الجانبان إلى توقيع عقد الحماية يوم 11 ربيع الثاني 1330هـ الموافق لـ 30 مارس 1912م،[1] وتجدر الإشارة إلا أن السلطان لم يوقع الاتفاقية إلا بعد أن وصلته رسالتين رسميتين تعهدت

1. إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 345.
2. إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 346.

الدولة الفرنسية في الأولى بضمان وضعية لائقة بشخص السلطان عن طريق وضع 500000 فرنك تحت تصرفه، وبناء مستشفى بلدي يحمل إسمه، أما الرسالة الثانية فتعلقت بحماية فرنسا للسلطان وعائلته إذا ما اختيار التنازل عن الحكم وارتأى أن يعين خلفا له، وبذلك يكون قد حصل على حق التنازل وبهذا ضمن حقوقه الشخصية وحقوق أسرته وعدم المساس بالشخصية القانونية للبلاد.[2]

إستنتاج:

– نستخلص مما سبق أن المغرب كان محور تنافس وصراع بين الدول الأوربية الكبرى وخاصة فرنسا التي سعت إلى إبرام معاهدات واتفاقيات لتحقيق مصالحها وبسط نفوذها.

1. محمد العربي الشاوش،" أسرار عن موقف المولى عبد الحفيظ من معاهدة فاس"، مجلة دعوة الحق، ع 246، مارس 1985م، ص07.

2. محمد القبلي، المرجع السابق، ص 515.

– استغلت فرنسا مساندة المولى عبد الرحمن للجزائر كفرصة للدخول إلى الأراضي المغربية.

– من أهم الأحداث التي شهدتها المغرب في فترة حكم المولى محمد بن عبد الرحمان استقرار الأوضاع فهذا مهد إلى التدخل الأوروبي بالبلاد من أجل الحصول على امتيازات بالمغرب.

– تميزت فترة حكم المولى الحسن الأول بالتنافس السياسي الأجنبي بهدف تحقيق الحماية القنصلية لصالح الدول الأوربية.

لقد اتبعت فرنسا في بسط نفوذها على المغرب التدخل التدريجي واستمالة الدول التي لها نفوذ بالتنازل مقابل الحصول على امتيازات إقتصادية كبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا.

وفي الأخير بالرغم مما قامت به المغرب من معاهدات واتفاقيات مع الدول الأوروبية فهذا لم يكن لصالحها ، وانتهى كل ذلك بفرض فرنسا الحماية عليها.

خاتمة

خاتمة:

من خلال رحلتنا المقتضبة مع هذا البحث، نستطيع أن نجمل أهم النتائج التي أفضت إليها هذه الدراسة:

– إن الثورة الفرنسية هي ثورة جديدة طغت على النظام القديم، وإزالة الفوارق الاجتماعية بهدف تحقيق القومية.

– نتج عن الثورة الفرنسية والإمبراطورية النابليونية جملة من التطورات والتغيرات السياسية والإقليمية في أوربا، تركت أثرا كبيرا على مجمل ظروف الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري الأوربي والعالمي على حد سواء.

– كانت سياسة المولى سليمان اتجاه الدول الأوربية تتسم بطابع الحذر والخوف، كما حد من تحركات الأسطول المغربي في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، حتى لا يحدث أي صدام مع أساطيل الدول الأوروبية.

– وصلت الأحوال الداخلية بالمغرب في أواخر القرن الثامن عشر بداية القرن التاسع عشر إلى حالة من الضعف لم يسبق لها مثيل، فقد انتشرت المجاعات والأوبئة في البلاد.

– انتهزت فرنسا تدهور ظروف المغرب الاقتصادية فحصلت على امتيازات في المجال السياسي مقابل ما يحصل عليه المغرب في المجال الإقتصادي.

– استغلت فرنسا ضعف المغرب من جميع الجوانب، وخاصة السياسي الذي تميز بكثرة الاضطرابات، بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي الذي تميزت فيه الصناعة والزراعة بالتدهور، والأمر لا يختلف بالنسبة للتجارة.

– إن الصدام بين فرنسا والمغرب وصل إلى درجة نشوب الحرب بينهما بسبب مساعدة المولى عبد الرحمان للأمير عبد القادر، ومني المغرب بالهزيمة في معركة إيسلي 1844م، وعلى إثر هذه الهزيمة عقدت إتفاقية طنجة.

– عاش المغرب الأقصى إبان القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مجموعة من التحولات السياسية التي فرضتها فرنسا عليه، وذلك بإزدياد تهديد هذه الأخيرة لوحدة المغرب وسيادته منذ إحتلالها للجزائر سنة 1830م، وخاصة المناطق الشرقية من حدوده.

– اتجهت فرنسا لعقد سلسلة من الاتفاقيات الدولية مع المغرب قبل أن تتخذ خطوة حاسمة تحقق بها أهدافها التوسعية في هذه البلاد.

– كما أن فرنسا كانت حريصة على إحتلال المغرب الأقصى بغية إستكمال سيطرتها على كامل شمال إفريقيا، وكانت مصرة على ضم المغرب إلى إمبراطوريتها الاستعمارية، فإتبعت في ذلك أساليب متنوعة لتحقيق أهدافها في البلاد، فإستغلت في ذلك مشكل حدود المغرب والحماية القنصلية.

– سعي سلاطين المغرب إلى التصدي للمد الأوروبي الاستعماري في سبيل المحافظة على الوحدة الترابية للبلاد، فأدخلوا تنظيمات حديثة على جميع المراكز المخزنية.

– شهدت فترة الحسن تنافسا دوليا شديدا بين الدول الأجنبية حول النفوذ في المغرب والحصول على امتيازات إقتصادية لرعاياه، فأدى هذا التنافس إلى العديد من المشاكل بين رعايا الدول الأجنبية وبين الحكومة المغربية.

– ظنت فرنسا أن اتفاقيتها مع ايطاليا وبريطانيا وإسبانيا قد حسمت الصراع لصالحها إلى الأبد في المغرب الأقصى، غير أن تطور الأحداث جاء مخالفا لأمال وطموحات فرنسا، ومن ثم تأجيل الحسم النهائي للمسالة المغربية، ومع هذا التأجيل طال التوتر ونشطت الدبلوماسية من جديد.

– كان المغرب في فترة حكم عبد العزيز يعاني من عدم الاستقرار لنقص خبرة هذا المولى في تسيير شؤون الدولة نتيجة صغر سنه فهذا أدى إلى عزله وتنصيب أخيه عبد الحفيظ الذي وقع معاهدة الحماية سنة 1912م.

– خضع المغرب للحماية الفرنسية وتطلب استقلاله جهوداً عظيمة على مدى 44 عاماً إن على مستوى المقاومة الشعبية أو المقاومة السياسية.

الملاحق

ملحق رقم 01: خريطة سياسية للمغرب

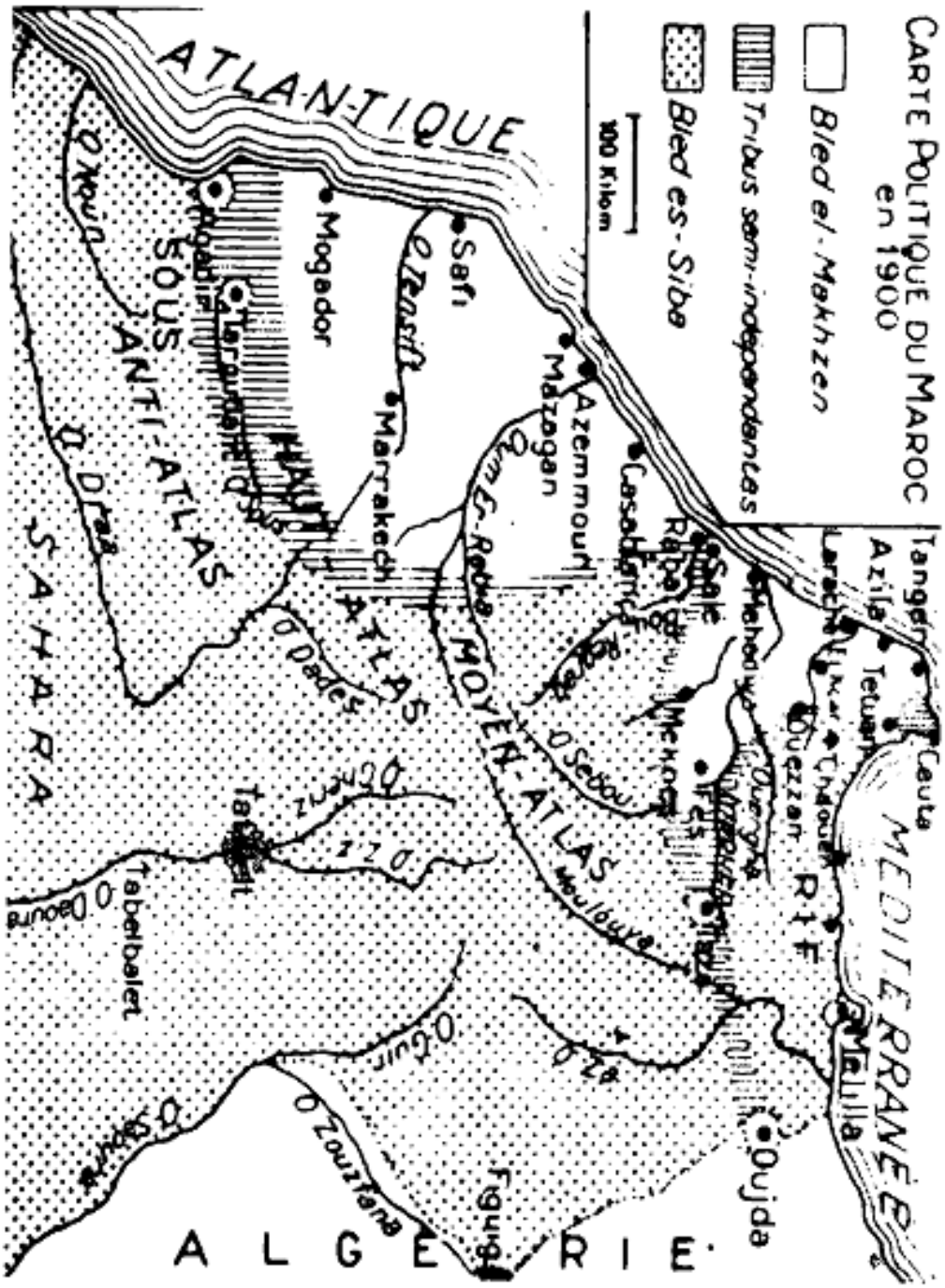

فريدريك وايسجربر ، على عتبة المغرب الحديث، ص36.

ملحق رقم 02: منطقة الحدود الجزائرية المغربية.

روس إ.دان، المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي 1881م -1912م، ص 162.

ملحق 03: السيد محمد بركاش وزير الخارجية المغربية يخطب في الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر مدريد 19 ماي 1880م.

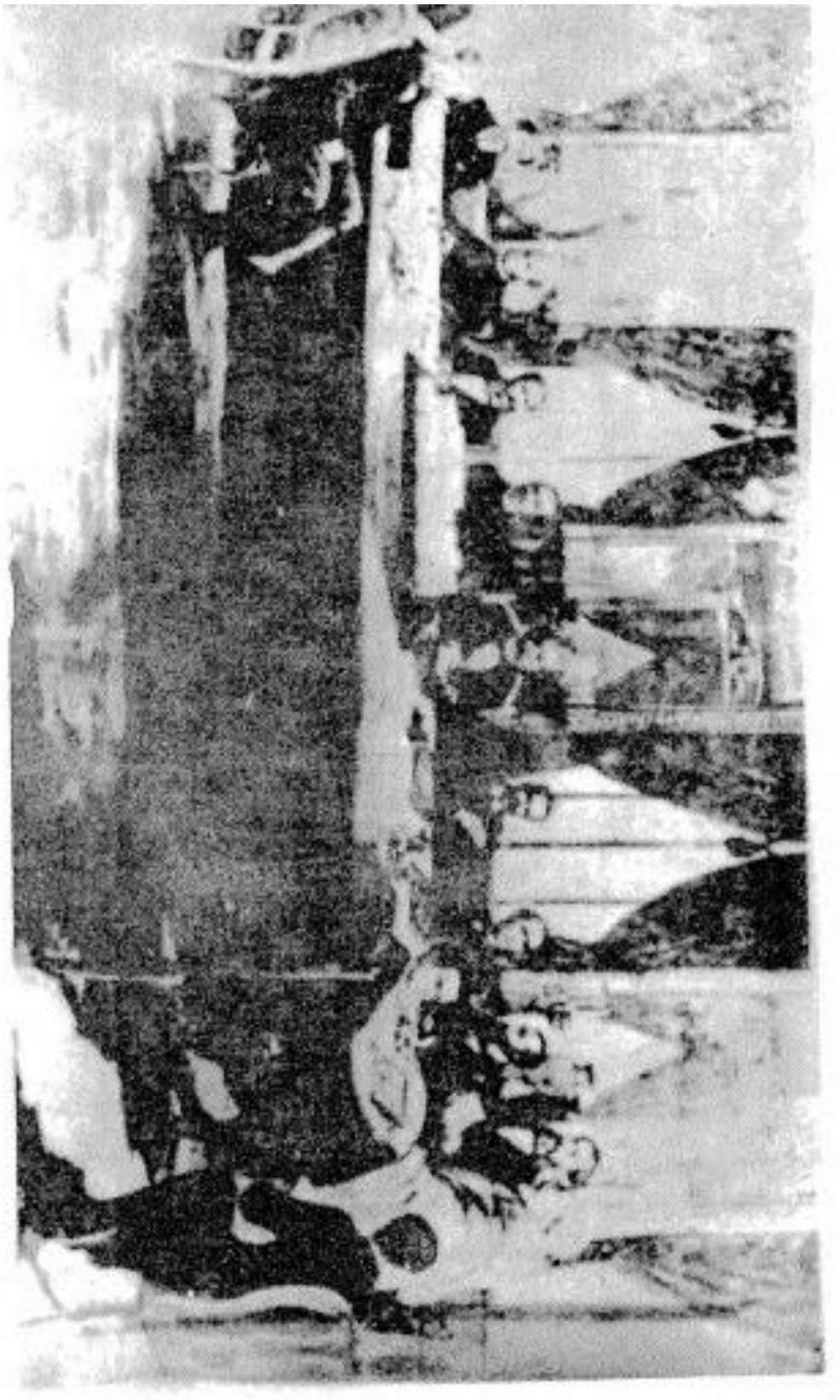

معريش، المرجع السابق، ص 250.

ملحق رقم 04: الحاج محمد الزيدي يتوسط أعضاء السفارة التي أرسلها السلطان مولاي الحسن الأول في شهر ماي سنة 1876م إلى فرنسا وإنجلترا وبلجيكا وإيطاليا للتذاكر مع حكومتها في شان الحماية القنصلية.

يرى عن يمينه السيد بناصر غنام وعن يساره السيد ادريس الجعيدي .

ص 62

عبد الوهاب بن منصور ، مشكل الحماية القنصلية بالمغرب ، من نشاتها الى مؤتمر مدريد 1880م، ط2، 1985، ص 62.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- المصادر والمراجع

1. أفا عمر، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر 1830م -1912م ، الرباط: دار الأمان، ط1، 2006م.
2. أكنينح العربي ، أثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر، فاس: مطبعة أنفو، 2002م.
3. براون جفيري، تاريخ أوروبا الحديث، تر علي المرزوقي، لبنان: بيروت الأهلية للنشر، ط1، 2006م.
4. البزاز محمد الأمين، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1970م.
5. بقداش خديجة، الحركة التبشيرية في الجزائر 1830م1871م، الجزائر: دار حلب، 2009م.
6. بن زيدان عبد الرحمان ، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ، ج5، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2008م.
7. بن زيدان عبد الرحمان ، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، الرباط: المطبعة الإقتصادية، 1937م.
8. بن صغير خالد ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر(1856م -1886م)، الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط2، 1997م.
9. بن عربي الصديق ،كتاب المغرب، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1984م.
10. بن منصور عبد الوهاب ، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880م، الرباط: المطبعة الملكية، ط2، 1985م.
11. بياض الطيب ، المخزن والضريبة والاستعمار ضريبة الترتيب 1880م 1915م، المغرب، إفريقيا الشرق، 2011م.
12. التازي عبد الهادي ، الحماية الفرنسية بدءها – نهايتها، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، ط1، 1980م.
13. الجمل شوقي عطا الله ، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا – تونس- الجزائر- المغرب)، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط1، 1977م.
14. الجمل شوقي عطا الله، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ أوروبا، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات.
15. حركات إبراهيم ، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية، ج3، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، ط2، 1994م.

16. حركات إبراهيم، المغرب عبر التاريخ، ج3، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، ط3، 1994.
17. الخديمي علال ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، 1851م -1947م، دراسة في تاريخ العلاقات الدولية، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2006م.
18. الخديمي علال، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894م- 1910م، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ط2، 1994م.
19. روجرز، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1990م، تر تريونان لبيب رزق، الدار البيضاء: دار الثقافة، ط1، 1981م.
20. الزياني أبي القاسم بن أحمد بن علي بن إبراهيم ، جمهرة التيجان وفهرسة الياقوت واللؤلؤ والمرجان في ذكر ملوك وأشياخ السلطان مولى سليمان، لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 2003م.
21. الزيدي مفدي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى، ج1، عمان: دار أسامة للنشر، ط1، 2003م.
22. السبكي أمال ، أوروبا في القرن التاسع عشر فرنسا في مئة عام، جدة : عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 1985م.
23. السجلماسي ابن زيدان عبد الرحمان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، تح علي عامر، ج5، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2008م.
24. سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الاحتلال) الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط1، 1982م.
25. سليمان نوار عبد العزيز، عبد المجيد نعنعي، تاريخ أوروبا المعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، لبنان: دار النهضة العربية، 1993م.
26. سليمان نوار عبد العزيز، محمود جمال الدين، تاريخ أوروبا الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، مدينة النصرة: دار الفكر العربي، 1999م.
27. شارل هنري تشرشل، حياة الامير عبد القادر، تر وتق أبو قاسم سعد الله، تونس: الدار التونسية للنشر، 1974م.
28. الشرقاوي محمود ، المغرب الأقصى مراكش، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
29. الضعيف الرباطي، تاريخ الضعيف (التاريخ الدولة السعدية)، تح احمد العماري، الرباط، الدار المأثورات، ط1، 1986م.

30. العالي رعد مجيد، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، (1815م- 1919م)، الجزائر: دار حلب، 2009م.
31. عامر محمود علي، محمد خير فارس، تاريخ المغرب العربي، الحديث(المغرب الأقصى، لبية)، دمشق: حقوق التأليف والطبع محفوظة لجامعة دمشق، 1999م، 2000م.
32. عبد العزير السعود، تيطوان في القرن الثامن عشر، تطوان: مطبعة الخليج العربي، ط1، 2007.
33. عبد علي أكرم، تاريخ أوروبا الحديث، عمان: دار الفكر، ط1، 2009م.
34. عصمت راشد زينب، تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع، القاهرة: دار الفكر الغربي.
35. العلوي عبد الرحمان بن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوية، تح الشاذلي عبد اللطيف، الرباط، المطبعة الملكية، 1999م.
36. العلوي مولاي الطيب. تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي، إ ع و مر العلوي احمد، الرباط: زاوية للفن والثقافة، ط1، 2009م.
37. عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815م- 1919م)، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000م.
38. عوض لويس ، الثورة الفرنسية، المؤسسة المصرية: المامة للكتاب، 1992م.
39. عياش ألبير، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر الشاوي عبد القادر، سعودي نور الدين، دار الخطابي للطباعة والنشر، ط1، 1985.
40. فرنكلين باومر، الفكر الاوروبي الحديث في القرن التاسع عشر، تر احمد حمدي محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
41. فشرت هربرت تاريخ اوروبا في العصر الحديث (1789م -1950م)، تر أحمد نجيب هاشم، وديع الصنيع، مصر: دار المعارف، ط1.
42. فؤاد دياب، المغرب الاقصى بين الماضي والحاضر، القاهر: الدار القومية للطباعة والنشر.
43. الفيلالي عبد الكريم، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج4، القاهرة: شركة ماس للطباعة، ط1، 2006م.
44. الفيلالي عبد الكريم، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج5، القاهرة: شركة ماس للطباعة، ط1، 2006م.
45. القبلي محمد ، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، الرباط: منشورات العهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب،ط1، 2011م.

46. محمد الأمين محمد، الرحماني محمد علي، المفيد في تاريخ المغرب، الدار البيضاء: دار الكتاب.
47. المشرفي محمد بن محمد بن مصطفى، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها الغير متناهية، تح إدريس بوهليلة، ج2، المملكة المغربية: أبي الرقراق للطباعة والنشر، ط1، 2005م.
48. المعروفي هشام، عبير الزهور في تاريخ الدار البيضاء وما أضيف إليها من أخبار أنفا والشاوية عبر العصور، ج1، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 1798.
49. معريش محمد العربي، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول 1873م – 1894م، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1989م.
50. المنصوري محمد، المغرب قبل الاستعمار والمجتمع والدولة والدين 1792م- 1822مم، المغرب: المركز الثقافي العربي، ط1.
51. المنوني محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج1، الرباط: مطبعة الامنية، ط1، 1973م.
52. مؤلف مجهول، المغرب الأقصى مراكش: مكتب المستندات والأشياء، 1951م.
53. الناصري احمد، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (الدولة العلوية)،تح جعفر الناصري، ومحمد الناصري، الدار البيضاء: دار الكتاب، ج8، 1997م.
54. الناصري احمد، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (الدولة العلوية)، الدار البيضاء: دار الكتاب، ج9، 1997م.
55. الهاشمي إياد علي، تاريخ أوروبا الحديث، عمان: دار الفكر، 2009م.
56. هرتز فريدريك، القومية في التاريخ والسياسة، تر عبد الكريم احمد، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2001م.
57. وإيسجرير فريدريك، على عتبة المغرب الحديث، تر عبد الرحيم حزل، الرباط: منشورات دار الأمان، ط2، 2011م.

58. Godard Léen, Description et Histoire du Maroc : Paris, 1866.

59. Jacque Caille, la petite histoire du Maroc, Casablanca , 1954.

60. Miége Jean Louis, le Maroc, paris,1983.

61. Miege, J, Le Maroc et L'europe (1830 – 1894) : paris, 1961.

62. Oudas O, le maroc de 1631 à 1812, paris : imprimerié Mational 1999.

المجلات:

63. زكي مبارك، مولاي سليمان والثورة الفرنسية ونابليون بونابرت، (1792م- 1815م)، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الرصاني، 1992م.

64. الشاوش محمد العربي، "أسرار موقف المولى عبد الحفيظ، مجلة دعوة الحق"، ع24، مارس 1985.

65. عبد اللطيف حسني، جوانب من الأوضاع السياسية والاجتماعية بالمغرب خلال عهد مولاي سليمان، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الرصاني، 1992م.

66. فدية قسطاس احمد، "العلاقات الديبلوماسية المغربية في عهد الدولة العلوية الشريفة3"، مجلة دعوة الحق، ع39، 1957م.

67. قسطاس احمد، "المغرب في عهد المولى عبد العزيز"، مجلة دعوة الحق، ع174، 1957م.

68. القطعاني فادية عبد العزيز، "الحركة الوطنية المغربية 1912م -1937م"، المجلة الجامعة، ع 16، مج الأول، فبراير 2014.

الرحلات:

69. التطواني محمد بن عبد الله الصفار والأندلسي، رحلة الصفار إلى فرنسا (1815م- 1816م)، تر وتح عبد الصغير خالد، الأردن: دار فارس للنشر والتوزيع، ط1، 2007م.

70. مناصرية يوسف، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب (1832م- 1847م)، الجزائر: المؤسسة الوطنية لكتاب، 1990م.

الموسوعات:

71. دعاء فرح ، قصة وتاريخ الحاضرات العربية(ليبيا، السودان المغرب) Edito greps، 1998م-1999م.

72.الفاسي عبد الكريم ، موسوعة أعلام المغرب، تح محمد حجي، ج5، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1996م.

الرسائل الأكاديمية:

73.بوزكري مروان ، التنافس الفرنسي الانجليزي على المغرب الأقصى ما بين 1873م- 1905م، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر02، 2010/2009م.

74.المجبر إلهام، سلطاني ربيعة، إصلاحات السلطان الحسن الأول في المغرب الأقصى (1873 – 1894م)، مذكرة ماستر، جامعة خميس مليانة، 2014 / 2015م.

الفهرس

كلمة شكر

الإهداء

مقدمة: .....أ

الفصل الأول: أوضاع فرنسا من 1789م إلى 1830م

المبحث الأول: الثورة الفرنسية 1789م 4

المبحث الثاني: نابليون بونابرت (1799م- 1814م) 29

المبحث الثالث: عهد لويس الثامن عشر (1814م -1824م) 39

المبحث الرابع: فرنسا في عهد شارل العاشر: (1824م – 1830م) 45

الفصل الثاني: أوضاع المغرب الأقصى نهاية القرن 18 وبداية القرن 19

المبحث الأول:الأوضاع السياسية 51

المبحث الثاني: المولى سليمان والثورة الفرنسية.....61

المبحث الثالث: سيطرة الأوروبيين على الموانئ المغربية.....66

المبحث الرابع: الأوضاع الاجتماعية 71

المبحث الخامس: الأوضاع الاقتصادية 78

الفصل الثالث: التطورات السياسية بين المغرب الاقصى وفرنسا (1830م -1912م)

المبحث الأول: عهد المولى عبد الرحمن بن هشام 1822م – 1859م.....89

المبحث الثاني: عهد المولى محمد بن عبد الرحمن بن هشام (1859م – 1873م):.....100

المبحث الثالث: التنافس السياسي الأجنبي من 1873م إلى 1894م 104

المبحث الرابع: عهد المولى عبد العزيز (1894م – 1908م) 120

المبحث الخامس:عهد المولى عبد الحفيظ (1908م– 1912م): 127

خاتمة: 137

الملاحق 140

قائمة المصادر والمراجع:.....145